د. أحمد عبدالله الناهي
د.خضر عباس عطوان
كلية العلوم السياسيه .. جامعة النهرين

السلوك السياسي

دراسة نظرية و تطبيقية





السلوك السياسي

دراسة نظرية و تطبيقية

السلوك السياسي

دراسة نظرية و تطبيقية

د .أحمد عبد الـلـه الناهي   د .خضر عباس عطوان

كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

الطبعة الأولى

2018م



المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(/2017)

الناهي ، أحمد عبد الله
السلوك السياسي/ أحمد عبد الله الناهي، خضر عباس عطوان ، عمان ، دار أمجد للنشر والتوزيع،2017.
( ) ص
ر.إ: /2017
الواصفات: /

ردمك : -ISBN:978-9957-99







عمان الأردن وسط البلد مجمع الفحيص الطابق الثالث
Tel: +9624652272 Mob: +962796914632
Fax: +9624653372 +962799291702
+962796803670
dar.amjad2014db@yahoo.com dar.almajd@hotmail.com

فهرسة المواضيع

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

فهرسة الاشكال

الـمقدمة

يعـد موضـوع السـلوك سـياسي موضـوعاً بـالغ الاهميـة في الانظمـة السياسـية كافـة الديموقراطية منها و الاستبدادية اذ ان دراسة اليات العمـل السـياسي في ايـة دولـة بصـورة علمية تقتضي ان يتم التعرف عـلى السـلوك السـياسي للمـواطنين في تلـك الدولـة ذلـك ان السلوك السـياسي هـو حقـل التطبيـق العمـلي للثقافـة السياسـية للمجتمـع و التـي هـي المحصلة النهائية لعملية التنشئة السياسية التي يتربى عليها الافراد منذ بداية حياتهم.

ففي حالات معينة يشكل السلوك السياسي للمواطنين الانعكاس المباشر لـنمط الثقافـة السياسية المهيمنة على المجتمع فحيث تسود الثقافة التقليدية القبلية منها أو الطائفية أو الدينية المحدودة يكون السلوك السياسي للأفراد متسـماً بسـمة السـلبية و عـدم الاهـتمام بالشأن السياسي الذي يعدونه خارجاً عن ارادتهم بل و بعيداً عن نطاق تفكـيرهـم المبـاشر و لذلك فقلما ينخرط هؤلاء الناس في الشأن السياسي الا عندما يقرر زعماؤهم القبليون أو الدينيون الية هذه المشاركة و طبيعتها و اتجاهها.

و اذا كانت الثقافة المساهمة هي السائدة في المجتمع فعندما يكـون الفـرد ايجابيـاً في سلوكه السياسي اذ انه يستطيع ان يقرر نمط مشاركته في العمل السـياسي و الاليـات التـي تتم المشاركة بها و تكون اختياراته السياسية مستندة على الاختيار المنطقي الرشيد من بين البدائل المتاحة في الساحة السياسـية وحتـى حيـنما يقـرر الفـرد عـدم المشـاركة في حـدث سياسي معين – كالانتخابات مثلاً – فانه يقرر ذلك تبعاً لمنطلقات عقلانية محددة وواعية.

ان من المهم القول ان السلوك السياسي للفرد لصيق به وهـو انعكـاس للمتغـيرات المهمـة المؤثرة عليه لحظة حصول السلوك نفسه و بالتالي يصبح بديهياً القـول بانـه لا توجـد امكانيـة للجزم بان شخصين معينين يمكن ان يتصرفا بالشكل نفسه عندما يتعرضان لنفس الموقـف لان عناصر التنشئة الاجتماعية – السياسية المؤثرة على احـدهما تختلـف قطعـاً عـن تلـك المـؤثرة

على الاخر الا ان هذا لا ينفي امكانية التوصل إلى تعميمات تصلح للبناء عليها فيما يتعلق بدراسة السلوك السياسي للمجموعات المختلفة فيقال بوجه عام (السلوك السياسي لمواطني الدول النامية) و (السلوك السياسي للنساء) و (السلوك السياسي للمتدينين) و (السلوك السياسي للشباب)...الخ.... فالأفراد المتشابهين في الجنس أو المستوى التعليمي أو الاقتصادي أو المرحلة العمرية يمكن ان يتبنوا اراءً و يسلكوا سلوك سلوكيات متشابهة لان القيم التي يحملها الافراد المتشابهين يمكن ان تكون متشابهة.

تهدف هذه الدراسة أساساً إلى تحديد ماهية السلوك السياسي للفرد - المواطن - أي الذي له حق تبني المواقف السياسية من خلال دراسة ماذا يعني السلوك الانساني ككل و من ثم الدخول إلى تحديد مفهوم السلوك السياسي باعتباره حقل دراستنا ثم المتغيرات المهمة المؤثرة فيه و اشكاله و علاقته بالقيم الاجتماعية و الشخصية مثل متغيرات العمر و الدين و العائلة. الخ، وصولاً إلى دراسة نماذج من السلوك السياسي للأفراد.

ان دراسة السلوك السياسي للمواطنين و المؤثرات الفاعلة فيه لها اهمية قصوى ذلك ان السياسة بصفة عامة تمارس من قبل المواطنين بغض النظر عن اليات الممارسة السياسية ففي جميع الانظمة بما فيها تلك السلطوية منها فان للمواطن دوراً سياسياً يمارسه سواء باختيار الممثلين في السلطات التشريعية و التنفيذية (البرلمان و الحكومة) أو بإسناد السلطة السياسية الموجودة فالمواطن هو وسيلة العمل السياسي فهو الذي ينتخب و يُنتَخب و يؤيد و هو كذلك غاية النظم السياسية جميعاً فكل النظم ديموقراطية كانت أو سلطوية انما تسعى - أو تدعي انها تسعى - إلى سعادة المواطن و رفاهيته و اعلاء شأنه و بالتالي فان لدراسة السلوك السياسي اهمية خاصة لأطراف عديدة:

1 – فهي مهمة للسلطة لمعرفة كيفية سلوك المواطن أو ردة فعله تجاه قرار أو قانون أو سياسة عامة معينة لأجل تفادي القرارات الخاطئة التي قد تثير غضب المواطنين و انزعاجهم.

2 – المختصين بالعلوم السياسية للوصول إلى حقائق السلوك السياسي و اسبابه و دوافعه من جهة و لمحاولة التنبؤ بالسلوك السياسي المستقبلي للمواطنين من جهة ثانية و لبناء تعميمات تخص السلوك السياسي من جهة ثالثة.

3 – للمواطنين لأجل معرفة ان السلوك و التصرفات التي يتصرفونها في الميدان السياسي ليست اعتباطية ولا تأتي من فراغ و انما لها اسبابها في الوعي السياسي للمواطن كما لها انعكاساتها و نتائجها على النظام السياسي نفسه.

وتثير دراسة السلوك السياسي لأية فرد أو مجموعة أفراد أو مجتمع معين إشكاليات عدة تبدأ بتحديد مفهوم السلوك السياسي وأبعاده والمجال الذي يتحدد به. فهذا الأمر يثير أسئلة من قبيل ما هو السلوك السياسي؟ هل هو علم مستقل أم هو حقل دراسة؟ فان كان علما فلا بد ان له قواعد وأصول وان كان حقل دراسة فلا بد ان له حدودا وتتعلق المشكلة الثانية بسؤال مفاده هل السلوك السياسي فعل سياسي؟ أم استجابة سياسية لفعل سياسي ما؟ أم رد فعل سياسي؟ وهل هو انعكاس لنوازع داخلية أم مؤثرات خارجية؟ أم كلاهما معا؟

اما الإشكالية الثالثة التي يثيرها الموضوع، فهي متعلقة بسؤال مهم أكثر من غيره مفاده هل يختلف السلوك الذي يفعله شخص معين في ظرف معين عن السلوك الذي يفعله شخص آخر يخضع لنفس الظروف؟ وان كان الجواب بنعم فالسؤال هو لماذا وكيف؟

اي بمعنى اخرلماذا يسلك احد الافراد / المواطنين أو مجموعة معينة منهم في موقف سياسي معين سلوكاً سياسياً معيناً في حين يسلك فرد / مواطن اخر سلوكاً سياسياً مختلفاً

في حال تعرضه لنفس الموقف السابق و لماذا يميل افراد معينون إلى التسامح و اعتماد الحوار لحل مشاكلهم السياسية في حين يميل اخرون إلى العنف لحل نفس المشاكل و هل يختار المواطنون في الانتخابات اعتماداً على العقل والمنطق والاختيار الرشيد بين بدائل مختلفة اعتماداً على البرنامج السياسي و المشروع الايديولوجي للحزب أو الشخص المرشح و مدى توافقه مع قناعات الناخب ام ان الاختيار لا يعدو ان يكون تعصباً لطرف معين اعتماداً على التشابه في الطائفة أو العرق أو الديانة...الخ.

معضلة الدراسة:

وتتعامل الدراسة مع معضلة، تتمحور حول سؤال مفاده: ما هو السبب الذي يجعل شخصا ما يسلك بشكل معين سلوكا سياسيا لا يسلكه شخص آخر، يتعرض للظروف نفسها؟

ومن تلك المعضلة نطرح التساؤلات الآتية:

ما هو السلوك السياسي؟ وهل يمكن دراسته بشكل علمي؟ وكيف يتشكل السلوك السياسي لأية إنسان؟ وما الذي يؤثر عليه ليجعله يتجه اتجاهاً محدداً دون سواه؟

هل السلوك السياسي للإنسان ثابت لا يتغير أم انه عرضة للتغير؟ وكيف يتم ذلك؟ وهل ان السلوك السياسي هو انعكاس للتنشئة السياسية ام استجابة للبيئة المحيطة ام كلاهما ؟

أهداف الدراسة وحدودها:

وتهدف الدراسة إلى تحديد الآتي:

1- معنى السلوك السياسي والمتغيرات المؤثرة فيه.

2- العوامل التي تؤثر على السلوك السياسي.

3- علاقة السلوك السياسي بالقيم الاجتماعية التي يحملها الفرد و انعكاساتها على هذا السلوك.

4- معرفة أسباب السلوك الذي أبداه المواطنون العراقيون – كنموذج للدراسة - والعوامل التي أدت إليه، وأثاره على الصعد السياسية والاجتماعية.

ولقد تحددت الدراسة في تحقيق الأهداف في أعلاه بالحدود الآتية:

1- ركزت الدراسة على الاطار النظري الخاص بالسلوك السياسي و تعاملت مكانيا مع الشأن العراقي في الفصل التطبيقي.

2- اعتمد على دراسة ظواهر وقضايا محددة وهي: السلوك السياسي أثناء الانتخابات (بمعنى السلوك التصويتي) وما رافقها من سلوكيات سياسية كالعنف الانتخابي أي العنف المرتبط بالعملية الانتخابية نفسها وكذلك المشاركة السياسية (أو عدمها) في الانتخابات باعتبارها سلوكاً سياسياً، والسلوك السياسي إزاء مظاهر العنف السياسي التي طالت البلاد خلال مدة الدراسة، والسلوك الذي أبداه البعض تجاه الانتماء الحزبي وكذلك اثر الانتماءات العشائرية على السلوك السياسي.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها ان السلوك السياسي للمواطن هو انعكاس للقيم الاجتماعية التي يحملها الفرد والتي تؤثر على التنشئة السياسية التي يتلقاها طيلة حياته حبث تنعكس هذه القيم على الجانب النفسي للانسان و تؤثر على قراراته و اختياراته السياسية، وهو أمر يبدو واضحا في سلوكه الانتخابي الذي تميز بكونه قائم على اساس الطائفة او القومية، والعجز عن قبول الآخر، كما يبدو من انتماءات المواطنين للأحزاب السياسية، والذي غلب عليه أيضا طابع النفعية والتعصب.

منهج الدراسة:

لقد فرضت طبيعة الدراسة من حيث كونها نفسية اجتماعية استخدام محدد للمناهج في التحليل للوصول إلى النتائج المرجوة، فقد استخدمت هذه الدراسة المنهج السلوكي الذي هو في رأينا الأكثر انطباقا على مفردات الدراسة من حيث قدرته على دراسة وتحليل سلوك الإنسان الاجتماعي عموما والسياسي خصوصا، كما استخدمت المنهج النظمي لتحديد المدخلات الأساسية التي تؤثر على الفرد، من قيم اجتماعية وسياسية، لتكون على أساسها مخرجات تصرفاته في بعديها الاجتماعي والسياسي.

وأخيرا لابد من القول ان هذه الدراسة لا تدعي إنها أحاطت بجميع جوانب الموضوع الذي هو أساسا موضوع شائك من ناحية، ومهم جدا من ناحية أخرى. وحسب هذه الدراسة أنها حددت ملامح الموضوع وتفتح الباب لدراسات لاحقة حول ذات الموضوع.

الفصل الأول

السلوك السياسي

المعنى وطرق التشكل

غالبا ما يطرح احدنا تساؤل مثل:

1-كيف يتوقع ان تصوت في انتخابات برلمانية تنقسم فيها المنافسة إلى التشكيلات التالية:

-أحزاب فئوية فاعلة لكن ليس لها مشروع وطني، بمعنى أنها أحزاب تقوم على أساس إعطاء اهتمام لجانب فئة ما دون غيرها وفقا لمعيار تمييز اجتماعي أو قومي أو لغوي أو ديني أو طائفي أو اقتصادي أو سياسي،.. ؟

-أي شكل من الأحزاب فاعلة، لكن ليس لها مشروع وطني؟،

-أي شكل من الأحزاب ضعيفة، ولكن لها مشروع وطني؟

2-وكيف يتخذ صانع القرار قرارا ما في الحالات الاعتيادية وفي حالة طوارئ أو أزمات:

-في حالة وجود نزعة التسلط العالية لدى المخول باتخاذ القرار السياسي؟،

-في حالة وجود اتجاه فاعل للمشاركة بالسلطة لدى متخذ القرار؟

3-لماذا يتم اختيار أيام محددة للمناسبات أو للزيارات بين صناع القرار في الدول؟

4-هل يتوقع ان يتجه الأفراد إلى تبني نمط واحد من السلوك إزاء قضية سياسية محددة مثل قضية الانتماء الحزبي، ولماذا؟

5-تفسير أسباب الخمول لدى بعض المجتمعات رغم تردي الأوضاع الاقتصادية والخدمية أو الافتقار إليها، والأهم إزاء غياب واضح للحقوق وللكرامة الإنسانية؟

هذه وغيرها من التساؤلات تطرح من قبل البعض رغبة بالحصول على إجابات تفسر ما تقدم، وهي ما تدفعنا إلى تحديد ما المقصود بالسلوك السياسي وكيف يتشكل السلوك السياسي لأية إنسان تجاه قضايا السياسة؟

المبحث الاول

تحديد المعنى

ان تعبير السلوك السياسي هو تعبير شائع في الدراسات السياسية والاجتماعية، غير ان شيوع التعبير لا يعني الاتفاق على مدلوله الاصطلاحي المحدد إذ على قدر شيوع التعبير وعموميته يبدو صعباً الوصول إلى اتفاق حول تعريف محدد له، ذلك ان الناس في العادة يمارسون السياسة دون ان يلاحظوا ان هذا السلوك الذي يمارسونه هو سلوك سياسي ودون ان يعلموا حدود البعد السياسي في سلوك اجتماعي محدد فضلاً عن ان السلوك السياسي لا يقتصر على الأفراد بل يتعداهم إلى المؤسسات السياسية التي تمارس دوراً سياسياً في المجتمع يقتضي منها ان تسلك سلوكاً سياسياً فهي في كل الأحوال مكونة من أفراد يؤدي تصرفهم السياسي إلى وجودها وتميزها عن سواها، علاوة على مضمون عمل المؤسسة ومحتواه. وفي نفس السياق فأن السلوك السياسي لا يوجد الا عبر شبكة من العلاقات بين الأشخاص في الحقل السياسي وهي علاقات ليست سائبة بل هي علاقات منظمة بشكل مؤسسي.

وعلى هذا فأن السلوك السياسي يتكون من الإنسان والسياسة، وبعبارة أخرى يتكون من البعد السياسي في سلوك الإنسان الاجتماعي، فالإنسان كائن اجتماعي يحتاج في تأكيد وجوده إلى الآخرين في المجتمع، فوجوده وماهيته لا تتأكد الا عبر شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع الإنساني وعليه فأن ماهية الإنسان أساساً اجتماعية، اما ما هو سياسي فيها فيأتي بعد ذلك من خلال العلاقات التي يدخل فيها مع الآخرين أفراداً

وجماعات، وسواءً كانت علاقات تضامن أم صراع فأنها تدفع الفـرد إلى التفكـير والى القيـام بنشاط سياسي ينعكس بصورة مواقف واتجاهات وميول سياسية[1].

المطلب الاول – السلوك الإنساني

ان البحث في السلوك السـياسي يسـتلزم تحديـد معنـى السـلوك الإنسـاني بدايـة لآجـل الانتقال إلى السلوك السياسي بوصفه جزء من الأول أو احد أبعاده، ويمكن تعريف السلوك الإنساني بأنه " كل ما يصدر عن الفرد مـن اسـتجابات حركيـة وعقليـة واجتماعيـة عنـدما تواجهه أية منبهات "[2]، كذلك عرف السلوك الإنساني بأنـه كـل التصرفـات والأفعـال التـي تصدر عن الفرد وهي جميع أوجه النشاط العقـلي والحـركي والانفعـالي والاجتماعـي التـي يقوم بها الفرد[3].

ان من الواضح ان هـذين التعـريفين يشـملان بمفهـوم السـلوك الإنسـاني أفعـال الفـرد وتصرفاته جميعها بغض النظر عن جانبها القصدي وهو ركن مهم أدى إلى وضوح القصـور فيهما ذلك ان ليس كل تصرفات الإنسان العقلية والانفعاليـة هـي سـلوك إنسـاني بـالمعنى الذي يخضع للتحليل من وجهة نظر العلوم الاجتماعية، فهناك الكثير من الافعال الإنسانية يكون فيها الجانب الغريـزي هـو المسـبب للسـلوك الإنسـاني. وهنـاك مـن عـرف السـلوك الإنساني بأنه " أي نشاط يصدر عن الإنسان استجابة لمنبه أو حـافز أو موقـف معـين وقـد تكون هذه الاستجابة حركية أو عقلية (فكرية) أو انفعالية ويعتمد سلوك الإنسان في ذلـك

---

[1] -صادق الأسود، علم الاجـتماع السـياسي أسسـه وإبعـاده، دار الحكمـة للـنشر والتوزيـع، بغـداد، ط1، 1990، ص537.

[2] - محمد فراج وآخرون، السلوك الإنساني، نظرة علمية، دار الكتب الجامعية، القاهرة، بلا، ص11

[3] -علي احمد علي، العلوم السلوكية، مـدخل لدراسـة السـلوك وفهمـه وتطـويره، مكتبـة عـين الشـمس، القاهرة، 1983، ص25.

على نوعية الموقف الذي يواجه وطبيعة العوامل المؤثرة فيه فتجعل منه سلوكاً حركياً أو انفعالياً أو عقلياً "[4].

ومن هنا نقول ان هناك خصائص محددة للسلوك الإنساني تعبر في مجملها عن طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة التي سبق ان ذكرنا ان السلوك هو عبارة عن محصلة التفاعل بين الإنسان وبيئته، فالإنسان عندما يسلك بشكل معين فهو لابد يهدف إلى تحقيق استجابة مثالية لمتغيرات البيئة، بمعنى تجنب الاضرار التي قد تلحق بالإنسان وجلب المنافع له بما يضمن حياته وسعادته، وعلى هذا فأن خصائص السلوك الإنساني وبضمنه السياسي هي التي تفسر وتحدد ملامحه وأهم هذه الخصائص هي[5]:

أ-انه سلوك مسبب: حيث يتحرك السلوك الإنساني نتيجة لتأثير العوامل المحيطة بالفرد في تكوينه الداخلي ومن ثم سلوكه الخارجي.

ب-انه سلوك موجه نحو هدف وهذا يفسر الرغبة في تحقيق حاجات معينة.

ج-يتضمن السلوك الإنساني مبدأ الدافعية بمعنى ان هناك دوافع تحرك السلوك وهذه الدوافع له عدة محددات فهي تقوم بتنشيط السلوك وتوجيهه نحو هدف وتثبيته أو تعديله وهذه الدوافع قد تكون دوافع أولية تتمثل بالدوافع المبنية على الحاجات الفسيولوجية للإنسان ودوافع ثانوية وهي المبنية على اختلاطه بالبيئة المحيطة.

د-انه سلوك متغير أو تطوري من المستوى البيولوجي إلى المستوى السيكولوجي ومن المستوى الوراثي إلى المستوى المكتسب ومن المستوى الفردي إلى المستوى الاجتماعي.

---

[4]-محمد عدنان محمود الخفاجي، اثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي في المجتمعات النامية والمتقدمة (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2001، ص28

[5]-محمد علي شهيب، السلوك الإنساني في التنظيم، دار الجماعات المصرية، القاهرة، ط3، 1978، ص21

ان تعدد وتنوع البيئة والظروف الخاصة بالإنسان من وقت لآخر ومن بلد إلى آخر واختلافها عن بعضها يوجب اختلاف أشكال وأنواع السلوك الإنساني، فهو على عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار الذي يتخذ أساساً للتصنيف. ويمكن تناول أهم أنواع السلوك الإنساني على النحو التالي(6):

أ- من ناحية العدد:

حيث يكون السلوك فردياً أو جماعياً، والسلوك الفردي هو السلوك الذي يقوم به فرد واحد استجابة لموقف معين أو بهدف إيجاد تأثير معين على بيئته التي يعيش فيها مهما اختلف هذا التأثير – اجتماعياً، اقتصادياً، سياسياً – ولا شك ان الفرد هو في كل الأحوال عضو في جماعة اجتماعية معينة إذ لا وجود لفرد منعزل تماماً عن الآخرين، غير ان الفرد هنا يقوم بالتصرف بصفته الشخصية لا بوصفه عضواً في جماعة معينة وبالتالي يوصف تصرفه بالفردية. أما السلوك الجماعي فهو عبارة عن فعل أو رد فعل جماعة اجتماعية معينة أو تنظيم اجتماعي معين بغض النظر عن طبيعة أو تكوين تلك الجماعة أو التنظيم، فهو تصرف جماعي نابع من طبيعة الموقف الذي تواجهه الجماعة وكيفية إدراكها لذلك الموقف لما تمتلكه من مدركات مستمدة من الواقع الاجتماعي الذي تعيش فيه وطبيعة القيم والثقافة التي ترتكز عليها(7). وقد لا يشترط ان تتصرف الجماعة كلها على نحو معين ليعتبر سلوكاً جماعياً إذ يكفي ان يقوم أفراد – وأحيانا فرد واحد – بتصرف معين باسم الجماعة أو التنظيم وان لا يظهر من تلك الجماعة رفض لسلوكه كي يعتبر انه سلوك جماعي. ان شيخ العشيرة أو رئيس الطائفة أو زعيم الحزب السياسي يتصرف دوماً كمعبر عن رأي

6-ينظر، خضر عباس عطوان واحمد عبد الله الناهي، دراسة في المؤثرات والعمليات المعرفية لنماذج مختارة من السلوك السياسي في العراق بعد العام 2003، كراسات ستراتيجية (بابل: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية) العدد السابع، 2011، ص ص13-14.

7- محمد عدنان الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص32.

وموقف الجماعة التي يمثلها بل انه في أحيان عدة يضطر إلى القيام بتصرفات قد لا يقرها بشكل شخصي مسايرة لطبيعة موقعه الاجتماعي، ولهذا فأنه يصعب أحيانا التمييز بين السلوك الشخصي والسلوك الجماعي ويضطر البعض للإعلان ان تصرف معين هو موقفه الشخصي لا موقف الجماعة التي يمثلها.

ب- من ناحية أصل السلوك:

هناك سلوك غريزي أو موروث وسلوك مكتسب، فالأول هو السلوك الذي فطر عليه الإنسان وهو كذلك قد يكون سلوك معظم الحيوانات الأخرى كالحاجة إلى الاجتماع والابتعاد عن الخطر والنار مثلاً والحاجة إلى الطعام والشراب وغيرها، اما السلوك المكتسب فهو السلوك الذي تلعب البيئة دوراً في تكوينه ويتعلمه الفرد من الأبوين والمجتمع وهو لهذا يختلف من مجتمع إلى آخر ومن شخص لآخر في نفس المجتمع بل وعند الشخص نفسه في فترات مختلفة، لهذا يظهر نوع من اختلاف السلوك الإنساني من مجتمع لآخر باختلاف القيم التي يسير عليها المجتمع عن غيره من المجتمعات، ففي حين تمجد الشعوب الغربية قيمة الحرية يمجد الشعب الياباني قيمة الإخلاص في العمل وتمجد الشعوب الإسلامية قيمة الشرف، وكذلك يختلف السلوك من شخص لآخر في المجتمع نفسه باختلاف عوامل التنشئة الاجتماعية بين الأفراد والتي قد يتغلب احد عناصرها في فرد معين على بقية العناصر مما يدفع الفرد إلى سلوك لا يقوم به غيره ممن تغلب عليه عناصر أخرى، إذ قد يكون الدين أقوى تأثيراً في فرد معين بينما يكون تأثير التلفزيون والوسائل الإعلامية الأخرى أقوى عند غيره وهكذا. وعلى هذا يمكننا القول ان السلوك الغريزي أو الموروث يكون ثابتاً نسبياً لكونه نتاج عوامل بيولوجية معينة في حين ان

السلوك المكتسب هو سلوك متغير لانه معتمد على التنشئة الاجتماعية التي هي عملية متطورة بتطور إدراك الفرد واطلاعه [8].

ج-من ناحية عقلانية السلوك:

هناك سلوك عقلاني وسلوك انفعالي، فالأول هو ما يتخذه الفرد من سلوك بعد إعمال العقل لاختيار الرشيد بين بدائل متعددة وبعد موازنة الايجابيات والسلبيات لكل منها، وفي هذه الحالة يتجرد الإنسان كلياً أو جزئياً من المؤثرات الجانبية التي قد تؤثر على السلوك ويحاول ان يكون حيادياً بين البدائل المختلفة اذ يقيمها في ضوء ما تحققه من ايجابيات وما تمنعه من سلبيات مع ملاحظة ان الإنسان لا يتجرد في هذه الحالة من القيم الأساسية الموجودة في شخصيته ولكنه لا يجعلها تضغط عليه بما يؤثر سلباً في قراراته وسلوكه، اما السلوك الانفعالي فهو السلوك الذي يتخذه الفرد اعتماداً على عواطفه ومشاعره دون ان يكون مقدراً لعواقب هذا السلوك ونتائجه، وتلعب عوامل عديدة دوراً في ان يكون سلوك معين انفعالياً ضمنها بعض القيم الموجودة في المجتمع كالعصبية القبلية أو الطائفية وغيرها. ونقصد بالعصبية هناك الشعور الفئوي بوحدة جماعة معينة وتميزها وتفوقها على ما عداها وسيادة شعور قوي بالتضامن والتماسك يشد أفرادها إلى بعضهم البعض ويجعلهم يشعرون بالانتماء إليها والى غيرها من الجماعات[9].

والعصبية تربي الإنسان منذ طفولته على الفئوية والتعصب وكلأهما شعور عاطفي وليس عقلانياً، وسيادة العاطفية على العقلانية يؤدي إلى الامتناع عن أعمال العقل في حالة تناقضه أو حتى اختلافه عن المفاهيم السائدة في المجتمع وبالتالي سيادة الجمود ورفض

---

[8]-محمد المهدي، علم النفس السياسي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص59.

[9]-لمزيد من التفاصيل انظر، عبد العزيز قباني، العصبية بنية المجتمع العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1997، ص40، وما بعدها.

النقد للماضي وعدم الثقة بالآخرين ورفضهم. ومن مظاهر التعصب هو التعصب للقبيلة أو الطائفة، أو القومية،.. وهذه الأشكال من التعصب تجعل بعض الناس منغلق التفكير باتجاه قيم معينة تشكل بالنسبة له أساسا للسلوك وتحكم رؤيته للعالم الخارجي بصفة عامة، فالعالم بالنسبة إليه هو اما ان يكون معه أو ضده وبالتالي تنعدم الوسطية التي هي أساس السلوك العقلاني.

د-من حيث اختلافه واتفاقه مع قيم المجتمع:

فهناك سلوك سوي وسلوك شاذ، فالسلوك السوي هو السلوك المتفق والمتسق مع قيم وتقاليد وأعراف المجتمع اما السلوك الشاذ فهو السلوك المتقاطع مع قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه.

ومن الواضح ان السلوك الشاذ لا يقصد به السلوك الرافض لبعض تقاليد المجتمع وقوانينه والداعي إلى تطويرها كلياً أو جزئياً كالأحزاب الثورية والعقائدية وإنما يقصد به السلوك المتقاطع تماماً مع تقاليد المجتمع وقوانينه كالسلوك اللاديني في مجتمع متدين مثلاً، ولهذا فان هذا السلوك وما يصحبه يكون محل ادانة ورفض من قبل الغالبية العظمى من افراد المجتمع وفي الغالب فان قوانين المجتمع الوضعية هي الاخرى ترفضه وتحرمه وتعاقب عليه، ومن امثلة هذا السلوك القتل والسرقة والزنا،..

غير ان هذا التقسيم لا يعني ان هناك فصلاً تاماً بين هذه الأنواع وانما التقسيم هو فقط لإغراض الدراسة، فهناك في الحقيقة تداخلاً بين أنواع السلوك الإنساني المختلفة وهذا التداخل سببه التفاعل بين عناصر البيئة التي يعيش فيها الإنسان وبين قيمة ومعتقداته التي هي حاصل التنشئة الاجتماعية له، ومن هذا التفاعل ينشأ سلوك الإنسان.

المطلب الثاني - السلوك السياسي

انما ما قلناه فيما سبق عن السلوك الإنساني في تعريفه أو حدوده أو أشكاله ينطبق على السلوك السياسي كونه يمثل جانباً من الأول يختص بالبعد السياسي للسلوك الإنساني وهو يحدد الاتجاهات السياسية المتكونة لدى فرد أو جماعة معينة نتيجة لعوامل ذاتية وموضوعية[10].

فالسلوك السياسي إذن جانب من السلوك الإنساني يرتبط بالفعل الإنساني الموجه من قبل الفرد اتجاه بيئته بقصد إحداث تأثير سياسي فيها من جهة وبرد فعل الإنسان اتجاه البيئة السياسية من جهة أخرى وعليه فأن هناك اتجاهين لفهم السلوك السياسي الاتجاه الأول: يفهم السلوك السياسي بأنه سلوك الناخبين وقد كان هذا الاتجاه هو السائد لدى علماء النفس والاجتماع[11].

ويرى مؤيدو هذا الاتجاه ان السلوك السياسي للمواطن ينعكس مباشر في سلوكه الانتخابي، وبالتالي فأن دراسة الانتخابات من حيث اتجاهات التصويت ونتائجه كافية لدراسة السلوك السياسي فالسلوك السياسي للمواطن يكمن تأثيره في التصويت في الانتخابات فالمواطن النشيط سياسياً هو الذي يشارك في الانتخابات ناخباً ومرشحاً نتيجة لما يتوقعه من تأثير مشاركته في نتائج الانتخابات وقدرته على الإسهام في الميدان السياسي[12].

اما الاتجاه الثاني فهو الذي يسعى إلى دراسة العملية السياسية من خلال حوافز ومشاعر وشخصيات المشاركين فيها فالسلوك السياسي بالنسبة إلى هذه المدرسة هو

10- محمد عدنان الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص49.

11- محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1975، ص29.

12-اريك روي، مقدمة في دراسة السلوك والمؤسسات السياسية، ترجمة عبد الهادي الجوهري، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1987، ص98.

مجموعة ردود الأفعال السياسية للكيان الإنساني سواء ما كان منها مشتركاً بين أبناء الجنس أو ما كان خاصاً بفرد دون الآخر[13] فالسلوك السياسي ليس عملاً باتجاه واحد وانما هو حصيلة تفاعل بين مؤثرات مختلفة فهو عملية تأثير وتأثر تجري باتجاهين متعاكسين فالبيئة السياسية غالباً تؤثر في الفرد وتدفعه باتجاه سلوك معين يؤثر من جهته في العملية السياسية بشكل أو بأخر ومن المؤكد ان السلوك الانتخابي لا يمثل تماماً السلوك السياسي ذلك ان نتائج الانتخابات تتأثر بعوامل أخرى بعضها آني يتعلق بالفترة القصيرة التي تسبق الانتخابات مباشرة لان السلوك الانتخابي للناخبين عرضه لتقلبات الأحداث السياسية ودور الإعلام والدعاية وعلى هذا فقد يتغير موقف الناخب ليلة التصويت أو قد ينسحب المرشح قبل الانتخاب مباشرة مما يجعل السلوك الانتخابي لا يعبر دائماً عن السلوك السياسي [14].

ان السلوك السياسي في ابسط مظاهره يشتمل على علاقة بين شخصين على الأقل بحيث لا يمكن إيجاد سلوك سياسي لشخص لا تكون له نتائج مباشرة أو غير مباشرة على شخص آخر وانسب فكرة لتحليل العلاقة بين شخصين هي مفهوم (الدور) ويمكن تعريف (الدور) بانه التوقعات ذات الطبيعة القياسية التي يتجلى بها الأفراد في أية علاقة بالنسبة إلى سلوك الآخرين[15]. ومن هنا يمكن القول ان الدور هو وحدة التحليل الأساسية للسلوك السياسي فكل شخص له دور تجاه آخرين (الأب تجاه العائلة، الأستاذ تجاه الطلبة، النائب تجاه الأمة الخ).

وعلى هذا فأن علاقات الدور تؤدي إلى نماذج شبه مستقرة للسلوك السياسي وفهم اي دور يعني اننا نعرف كيف يترتب على شخص ان يتصرف وماذا يجب ان يفعل أثناء قيامه

[13]- حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1977، ص63.

[14]-محمد المهدي، علم النفس السياسي، مصدر سبق ذكره، ص61.

[15]-محمد فايز عبد اسعيد، قضايا علم السياسة العام، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1983، ص128.

بالدور غير ان هذه المعرفة تبقى نسبية وليست مطلقة إذ ان التكهن بسلوك الآخرين هو ضمن الحدود التي تضعها الترقبات وعلى أساس افتراض ان السلوك يطابق الدور كذلك فأن شخصين يأخذان نفس الدور قد تكون لها تصورات ذاتية مختلفة للدور لان أصحاب الأدوار يدخلون على الدور تصورات فطرية كالوضع الشخصي والمواقف والبواعث وتحليل الدور لا يستبعد بل قد يتطلب التحقيق في تصورات الدور من وجهة نظر شخصية صاحب الدور نفسه[16].

فضلاً عن ذلك فان السلوك السياسي للإنسان يتغير بتغير الظروف التي تواجهه وهذا يدفع إلى التمييز بين نوعين من الناس الأول حركي وواعي للظروف والأحداث السياسية التي تدور حوله يتأثر بها وقد يؤثر فيها. والثاني جامد قدري غير قادر على التغيير بل يسلم بما تصنعه الحياة من دون رد فعل اتجاه ظروف الحياة[17].

ولا شك ان كل من الحركة والجمود يرتبط بمقدار الوعي الاجتماعي والسياسي للفرد وكذلك بالخلفية العقائدية ونسق القيم والمعتقدات التي يحملها كل فرد وقدرته في الدفاع عنها وتظهر خاصية الجمود والقدرية بوضوح داخل الجماعات الأولية كالطائفة والقبيلة وخصوصا في المجتمعات النامية حيث يظهر الأفراد استعدادا لتقبل القرارات ايا كان نوعها إذا كانت صادرة من الزعيم ويمتد هذا التأثير إلى بعض الجماعات الحديثة في هذه الدول كالأحزاب السياسية التي تصبح اقرب ما يكون إلى القبيلة أو الطائفة في عملها ومبادئها وقيادتها[18].

16-للتفاصيل انظر، المصدر نفسه، ص128-130.

17- حسن صعب، مصدر سبق ذكره، ص124.

18-ينظر، عبد الكريم علي فضل الله، دور الاحزاب سلبا وايجابا، حركة التوافق الوطني الاسلامية، الكويت، 2006، ص ص5-10.

وتجدر الإشارة إلى ان السلوك السياسي لا يقتصر على سلوك الأفراد داخل الأحزاب والجماعات وسلوك الأفراد والأحزاب الانتخابي فهناك ايضا سلوك سياسي على مستوى الدول وهو يرتبط بعلاقات الدول ببعضها فنوعية الفعل السياسي التي تتخذه دولة معينة تجاه دول أخرى هو سلوك سياسي لكنه سلوك سياسي على الصعيد الدولي[19]. وهو خارج مجال دراستنا هذه في حين ان السلوك السياسي الذي نعنى به هنا هو السلوك السياسي لفئات المجتمع المختلفة ومن الأمور المهمة في تحديد مفهوم السلوك السياسي تحديد العلاقة بين السلوك السياسي وبين القيم الأساسية للمجتمع، فالقيم هي المحيط الثقافي للمجتمع ولها تأثير مهم في السلوك السياسي سواء على صعيد الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات فالسلوك السياسي هو الانعكاس العملي لقيم المجتمع ومعتقداته في الأنشطة السياسية تعكس غالبا قيم الثقافة السياسية وسماتها[20].

واخيرا يمكننا تعريف السلوك السياسي بأنه تصرف سياسي معين يتخذ تطبيقا لقرار سياسي معين من قبل فرد أو جماعة وتترتب عليه آثار سياسية معينة.

[19]-محمد عدنان الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص50.

[20]-اريك روي، مصدر سبق ذكره، ص2.

المبحث الثاني

السلوك السياسي، كموضوع دراسة

تشكل دراسة السلوك أحدى الموضوعات الجذابة والهامة. فالاختلافات السلوكية للأفراد المختلفين، وللفرد ذاته في حالات وظروف متباينة تدفع إلى ضرورة دراسة جوانب الشخصية الغامضة التي لا تزال بحاجة إلى استكشاف اكبر. ويقدم أهداف هامة بتأكيده على القيام ببحث ودراسة بعض القضايا، مع تطويع المعرفة الناجمة عنها. فكل فرد يؤدي سلوك أو سلوكيات. وكل سلوك أو سلوكيات تؤثر في الآخرين، العلاقات، المواقف. وهنا، تقوم الدراسة على رصد [21]:

-الشخصية (سواء كانت سوية أو لا سوية)،

-وظائف الأنشطة العقلية والعمليات الإدراكية،

-درجة التعقيد في السلوك الإنساني،

-المشكلات الإنسانية وطرق تعامل الأفراد معها.

وهدفنا من كل ذلك اكتساب المعرفة، والعمل على مراعاتها أثناء التحليل، عبر اعتماد أكثر من طريقة لدراسة السلوك (السابق، الحالي، المحتمل). وذلك على: الإنسان العادي البالغ، الإنسان صانع الرأي وصانع القرار، والمجتمع. بمعنى اننا سندرس أو نبحث السلوك الناجم عن عمليات عقلية في إطار محيط اجتماعي سلوكي، سياسي معقد، حيث يتطلب من طالب أو محلل أو التدريسي في الدراسات السياسية تقديم مغزى، لما يراه.

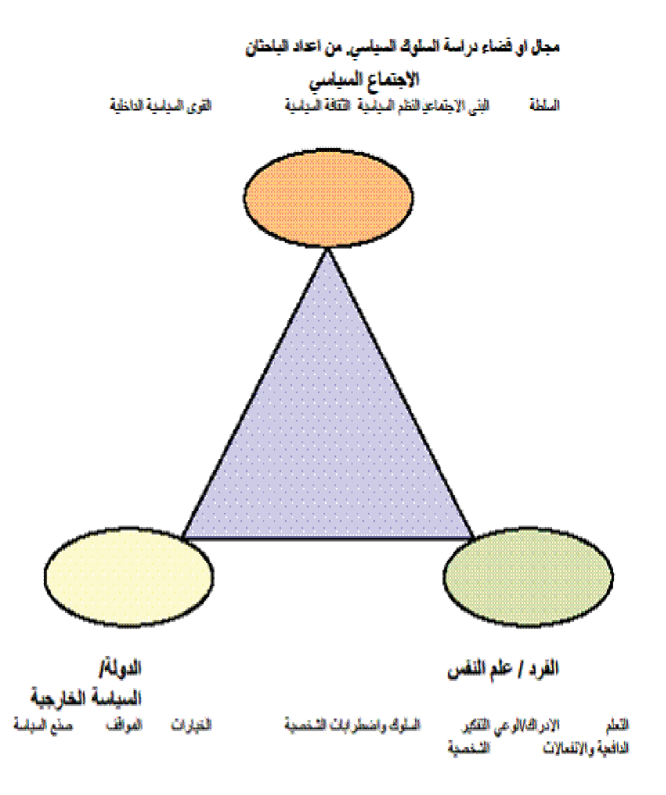
---

[21]-دافيد أو.سيرز واخرون (تحرير)، المرجع في علم النفس السياسي، ج1، ترجمة: ربيع وهبة واخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص152-155.

وليس من هم البحث تقديم علاجات لانحرافات سلوكية، بل يمكن تقديم توصيات بشان كيفية السيطرة أو ممارسة تأثير اكبر على السلوك المحتمل.

وعموما، فان مجال دراسة السلوك السياسي هي حصيلة تفاعل ثلاثة علوم، وهي: علم الاجتماع السياسي، وعلم النفس السياسي، والسياسة الخارجية، فهي كحصيلة تبين لنا ما يمكن دراسته من سلوكيات سياسية، ينظر الشكل المرفق.

الشكل (1)



المصدر: خضر عباس عطوان واحمد عبد الله الناهي، دراسة في المؤثرات والعمليات المعرفية لنماذج مختارة من السلوك السياسي في العراق بعد العام 2003، كراسات ستراتيجية (بابل: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية) العدد السابع، 2011، ص21

مع ملاحظة ان اعتماد أية طريقة في دراسة السلوك السياسي تعتمد الإشكالية أو الموضوع الجاري أو المطلوب التعامل معه.

وطرق البحث أو دراسة السلوك متعددة، وفقا للمجال الذي ينظر الباحث من خلاله للسلوك، وهنا سنعتمد على مجال علم النفس السياسي ونتجاوز المجالين الباقيين بقصد عدم التوسع، وهنا الطرق المعتمدة هي[22]:

الطريقة الأولى، الملاحظة المباشرة:

ونقصد هنا بملاحظة السلوك الآتي: وضع الجسم: الانقباض/ التوتر/الاسترخاء/الراحة، الأصوات، التنفس، والعلاقات.

وهذا يتطلب: إجراء ملاحظات موضوعية دقيقة، ومشاهدة السلوك كما يحدث في الواقع.

والإشكالية هنا هي في ضبط تأثير المتغيرات، فلا توجد ظروف معملية، وبالتالي المواقف والاستجابات الناشئة في الحالات الطبيعية بحاجة إلى أكثر من الملاحظة المباشرة.

مع ذلك، يمكن التوصل إلى نتيجة: استثارة السلوك المراد دراسته، بمتغيرات ضابطة في ظل ظروف طبيعية.

وتظهر هنا، الاختلافات السلوكية رغم تعرض جميع العينة لنفس الاستثارة.

وعلى فرض ان التحيز غير موجود، وهناك دقة وموضوعية، الا ان هذه الطريقة تبقى تواجه بمشكلة تشويه السلوك المراد مشاهدته في ظروف طبيعية (التكلف من الشخص قيد الملاحظة).

22-بتصرف واسع، انظر، علم النفس السياسي، مقررات الجامعة الأردنية لدراسة السلوك السياسي لسنة 2005. وكذلك، ينظر، خضر عباس عطوان واحمد عبد الله الناهي، دراسة في المؤثرات والعمليات المعرفية لنماذج مختارة من السلوك السياسي في العراق بعد العام 2003، مصدر سبق ذكره، ص ص22-28.

وتواجه الملاحظة مشكلة أخرى، فالقائم بالاختبار والقياس قد يؤثر في توجيه سلوك الشخص الخاضع للاختبار، ويمكن التخلص من ذلك عبر وضع مدونة للسلوك يجري فيها الاختبار والقياس بوقت قصير نسبيا.

إجمالا، ان جمع المعلومات عن حالات مختلفة تسمح بتحديد أي الصفات الشخصية والاجتماعية ترتبط بمظاهر سلوكية محددة.

الطريقة الثانية، التقدير:

من الصعب اعتماد الملاحظة المباشرة لدراسة كافة أشكال السلوك، كما لا يمكن قياس الخبرات الداخلية (المعتقدات، المشاعر، التخيلات). وإزاء ندرة الموارد (الوقت، المال، الموارد البشرية)، التي تستخدم في القياس، لهذا يلجأ أحيانا إلى اعتماد أساليب أخرى في ملاحظة السلوك (الاستبانات، الاختبارات، المقابلات).

الاستبانات: وهي تساعد على جمع معلومات عن تفكير وسلوك الأفراد، بطريقة سريعة عبر إجابة الأفراد عن أسئلة بسيطة تتطلب معلومات شخصية. ومن الخطأ في الاستبانة توجيه سؤال مباشر، مثلا: أي أنظمة الحكم تفضل؟ هل ترغب بإقرار النظام الفدرالي؟ فالاصوب توجيه أسئلة غير مباشرة، إجمالي الإجابات تعطي المعلومات المطلوبة، بمعنى:

-طريقة الصياغة بسيطة، وغير غامضة،

-الأسئلة لا تحمل تحيز نحو بديل لإجابة محددة،

-تجنب الأسئلة التي يتوقع إهمالها، التي تجلب منفعة أو تولد ضررا، أو تدفع إلى قراءة كل البدائل.

وحتى عندما تصاغ أسئلة الاستبانة بعناية فان نتائج الدراسة التي تستخدم الاستبانات يصعب تفسيرها لأسباب عدة، أهمها تعمد بعض الأفراد التزلف أثناء الإجابة، أو عدم الاهتمام.

مثال لسؤال صائب:ضع علامة تشير بها إلى أهمية كل من النقاط التالية بالنسبة لقبولك للفدرالية:

غير هامة مطلقا (1 درجة) هامة نوعما (2 درجة)

هامة بدرجة متوسطة (3 درجة) مهم جدا (4 درجات)

0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

وتبقى الإشكالية القائمة هي تقدير كون الشخصية قيد الاستبانة تساوي أو تماثل الشخصية /المجتمع، الذي يتوجب دراسة أو تحديد سلوكه.

الاختبارات:تستخدم لقياس: صفات الشخصية، الدوافع، الحالة المزاجية، المعتقدات، الآراء والاتجاهات، القدرات، المهارات،... وهو يماثل الاستبيان، الا انه يتطلب حل أو مواجهة مشكلة/ موقف عبر تقديم استجابات. ويفيد: زيادة المعلومات عن الصفات والعمليات وأنماط السلوك التي لا يمكن ملاحظتها بطريقة مباشرة، وابرز أنماط الاختبارات هي تلك المعتمدة على موضوعة الضبط. بمعنى إدراك ان الأحداث/ المواقف التي يواجهها الأفراد قيد الاختبار تعتمد على سلوكهم، أم أنها نتيجة للقدر/ أو قوى بعيدة عن تحكمهم الشخصي.

مثال:مفردات من صيغة مبكرة من اختبار القياس. اختر احد الأزواج التالية:

-عندما أكون على حق في أمر ما استطيع إقناع الآخرين به،

-من السخف الاعتقاد بإمكانية تغيير الاتجاهات الأساسية لشخص آخر.

هكذا اختبار يعطي نتيجة:

1-وجود أفراد موجهين داخليا، باعتبارهم مسئولين عن حياتهم،

2-وجود أفراد موجهين خارجيا، يعطون الحظ، العوامل الخارجية مسؤولية عن النتائج،

3-ومعرفة الشخص في أي إطار يقع فهم أولي عن نوع سلوكه، إزاء مواقف محددة. فذو الضبط الداخلي يجهز معلومات اكبر عن ذاته، ويقاوم تأثيرات الآخرين عليه.

الطريقة الثالثة، دراسة الحالة:

بمعنى جمع معلومات تفصيلية (ذات طبيعة شخصية) عن سلوك فرد/ جماعة، خلال فترة زمنية طويلة، عبر المقابلات، الملاحظات غير المنظمة، الاختبارات... وتتناول: كيفية حل المشاكل، التعامل مع المواقف، نمو العمليات الداخلية مثل المشاعر والأفكار والشخصية...

والقيود على اعتماد هكذا طريقة، هي: صعوبات تعميم النتائج، حدوث علاقة ارتباط/تعاطف... بين الباحث/الدارس... وبين الحالة. بمعنى ظهور انحيازات وتأثيرات على النتائج.

الطريقة الرابعة، التجارب:

وعناصر هذه الطريقة هي:الموقف الموجه إليه السلوك، صفات المفحوص، الشخص القائم بالاختبارات أو التجارب.

ان الأفراد يجربون بصفة مستمرة أساليب سلوكية مختلفة، ويقدرون النتائج الناجمة عن هذه الأساليب. مثلا، معالجة عناصر ظاهرة/ واقعة ما بصورة مقصودة (تغيير عدد العناصر، تنويع العناصر)، ثم يتم ملاحظة الاستجابات السلوكية. لكن هذا يتطلب

الوثوق بكون العوامل الأخرى، وتحديدا الداخلية غير المتصلة مباشرة بالظاهرة / الواقعة، نقول الوثوق بكونها مضبوطة. وبذلك نصل إلى إثبات وجود علاقات من نوع السبب والأثر.

ولدينا هنا المثال التالي:ان معرفة وجود آخرين يعانون من ظاهرة سياسية ما يؤثر على استعداد الأفراد في المشاركة في التعامل معها. وهنا لدينا:متغير مستقل (إدراك وجود آخرين)، ومتغير تابع (نمط سلوكي ما).

والمؤثرات على اعتماد هكذا طريقة في دراسة وتتبع السلوك هي: الشعور بالضجر، التعب، الزيادة في الكفاءة الناجمة عن الممارسة. وكلها تؤدي إلى تغير في الاستجابات حتى وان تم ضبط باقي العناصر والمؤثرات.

الطريقة الخامسة، الدراسات الارتباطية:

قد تواجه الباحث/الدارس صعوبات لإجراء التجارب للإجابة عن أنماط السلوك، ومنها [23]:

-الاعتبارات الأخلاقية-الإنسانية التي تمنع ذلك، لان فيها خبرات ضارة. مثلا، تأثير الدعاية السلبية على فوز مرشح ما في انتخابات،

-أو تستبعد بعض المشكلات الطريقة التجريبية، ومثالها، هل يؤدي الاختلاف في القومية، اللون، المذهب...، إلى الاقتتال؟

-وتوجد مشكلات أخرى تعيق الطرق التجريبية (تأثير العمر، الجنس، القومية، اللون...). مثلا، التحكم بمجموعة بشرية لملاحظة سلوك المسايرة لديها. فمتغيرات مثل (العمر، الجنس، القومية، اللون) يصعب استبدالها لدى الشخص الواحد لوضعه في أكثر من موقف سلوكي (على فرض ان باقي المتغيرات كانت ثابتة). وبالتالي جميع الأفراد غير

[23]-محمد المهدي، علم النفس السياسي، مصدر سبق ذكره، ص78 وما بعدها.

متكافئين. بمعنى إجراء تجربة على شخص عمره 18 سنة (ذكر عربي القومية، ابيض)، ثم اختيار شخص عمره 60 عاما (ذكر، عربي القومية، ابيض)، اذ ستبقى هناك اختلافات بصورة منتظمة في: الخبرات (التعليم، التجارب...)، توازن الهرمونات، حجم الجسم.

ما تقدم يدفع إلى دراسة علاقات الارتباط على نحو مختلف عن صوره التقليدية، فمثلا في العلاقة بين الاختلاف والسلوك السياسي المندفع نحو الاقتتال، نرصد كافة حالات القتال الموثقة وأطرافها وصفاتهم. وذلك بدلا من دفع فئتين مختلفتين إلى الاقتتال لنرى السلوك العنيف لبعضهما البعض حسب نوع الصفات المختلفين فيها.

بمعنى آخر علينا البدء بفرض وجود علاقة ارتباط بين متغير A ومتغير B، وعبر استخدام بعض المقاييس نصل إلى احد النتائج التالية [24]:

-المتغيران غير مرتبطين،

-المتغيران مرتبطان بدرجة ما، قوة الارتباط واتجاهها (زيادة تأثير متغير A يؤدي إلى زيادة تأثير متغير B، وزيادة تأثير متغير A يؤدي إلى نقصان تأثير متغير B). وهذا ما يسمى بمعاملات الارتباط، وهي غالبا بين (1-، 1+)، وحصول الـ (صفر) يفيد بعدم وجود علاقة بين المتغيرين، أو ان علاقتهما كانت مصادفة.

ويمكن ان نطرح الآتي للتوضيح: ارتباط شخص A بحزب سياسي يساري P، وسيكون لدينا: العمر والارتباط بالأحزاب اليسارية، الوعي والارتباط بالأحزاب اليسارية. ورغم ذلك، الإشارات أعلاه لا تعلمنا عن أي المتغيرين هو السبب وأيهما هو الأثر أو النتيجة.

---

[24]-دافيد أو.سيرز واخرون (تحرير)، المرجع في علم النفس السياسي، ج1، مصدر سبق ذكره، ص256 وما بعدها.

واذا ما أخذنا قلة الوعي يؤدي إلى الارتباط بالأحزاب اليسارية. وهنا تكون لدينا استنتاجات أو افتراضات (متساوية الاحتمال ومقبولة، من الوجهة النظرية على الأقل)، وهي:

-قد يؤثر متغير الوعي A على متغير الارتباطات بالأحزاب اليسارية B.

-قد يؤثر متغير الوعي B على متغير A.

-قد تؤثر متغيرات أخرى (مثال: الانتماءات الفئوية، العمر...) على المتغيرين A و B.

ويمكن ان نأخذ مثال آخر للتوضيح:ارتفاع ضغوط صنع القرار النفسية في موقف أزمة، تؤثر على درجة تركيز صانع القرار:

-قد يؤدي ارتفاع ضغوط صنع القرار النفسية في موقف أزمة، إلى التأثير على درجة تركيز صانع القرار،

-قد يؤدي ارتفاع تركيز صانع القرار في موقف أزمة إلى ضغوط نفسية على عملية صنع القرار،

-قد تؤدي متغيرات أخرى (عدم توافر معلومات، عدم كفاية وحدة إدارة الأزمة...)، إلى التأثير على كل من ارتفاع ضغوط صنع القرار النفسية في موقف أزمة، والتأثير على درجة تركيز صانع القرار.

وللوقوف على حقيقة أيهما السبب وأيهما الأثر يتطلب الحال استخدام التجارب على الدراسات الارتباطية، حيث يتطلب ذلك ضبط المتغيرات غير المرتبطة بالمتغيرين قيد الدراسة. بمعنى آخر، الدراسات الارتباطية تفيد عندما يستحيل إجراء التجارب، فهي تستطيع التحقق من وجود العلاقات وبالتالي تعضيد أو تفسير ظاهرة ما، وتسمح بالتوقع، لكنها في حد ذاتها لا تستطيع إثبات علاقات السبب – الأثر.

وإجمالا، فان طرق دراسة السلوك تتجه لتصبح إحصائية في تنظيم، ووصف وتفسير البيانات، اذ ازداد توجيه الإحصاء لتوجيه هذه الدراسات، فهي ترشد علماء السلوك إلى نوع المعلومات المطلوب جمعها لاختبار الفروض ذات العلاقة.

كما ازداد فهم النتائج التي جرى التوصل إليها.

وعموما، يصعب الوصول إلى نتائج قاطعة بتعميم نتائج معينة، فالأمر يتطلب تأييد من عدد من الدراسات، باستخدام إجراءات مختلفة على عينات متباينة، وتحت شروط متنوعة. ليتم إثبات انها غير ناتجة عن خطأ أو إتباع إجراءات غير علمية.

وإجمالا، مما تقدم نخلص إلى الآتي:

1-دراسة السلوك السياسي مشروع بطيء في تقدمه، تكتنفه الصعاب،

2-دراسة السلوك السياسي تهدف إلى تحقيق أهداف رئيسية:الوصف، التفسير، التوقع، وأحيانا ضبط السلوك في قضايا التنشئة والتأثير،

3-توجه الأسس التالية دراسة السلوك السياسي:الدقة، الأحكام الموضوعية التجريبية، عدم الجزم بصحة النتائج،

4-يعتمد أفضل أسلوب لدراسة السلوك السياسي في القضايا موضع الاهتمام على نوع المشكلة،

5-يهتم علماء السلوك السياسي بصورة متكررة بقضايا السبب- الأثر، ويمكن إثبات العلاقة السببية عن طريق التجارب المضبوطة فقط (تقدير قوة المتغيرات المستقلة والتابعة)، حيث يتم ضبط المتغيرات الدخيلة (انحيازات دارس السلوك، خصائص الشخص المنشأ للسلوك، خصائص القضية/القضايا موضع الاهتمام).

وعندما يستحيل إجراء التجارب المضبوطة بسبب دواعي أخلاقية، أو عملية يتم الاعتماد على الدراسات الارتباطية، التي تثبت وجود / عدم وجود علاقة بين المتغيرات

(وقوة واتجاه العلاقة)، عبر حساب معامل الارتباط، لكنها لا تقدم استنتاجات قاطعة تتصل بالسبب وراء هذه العلاقات.

المطلب الاول: تشكيل السلوك السياسي

هل يمكن دراسة سلوك الإنسان؟ والوصول إلى نتائج (قاطعة، احتمالية نسبية)؟ للإجابة على هذا السؤال، نقول ان جميع الوقائع والظواهر تتألف من العناصر التالية [25]:

-القائم بالفعل،

-القضية أو الموقف الموجه إليه الفعل،

-العناصر والتكوينات ذات العلاقة بالقائم بالفعل، وبالقضية الموجه إليها الفعل،

-نوع الفعل ذاته،

-ما يترتب على ذلك من علاقات وانعكاسات.

ما تقدم، يجعل هناك إمكانية لدراسة السلوك. لكن تبقى الإشكالية هي في نوع النتائج التي يتم الوصول إليها.

اما سلوك الإنسان، فالواضح انه ليس واحد بل متباين، وهنا ينبغي ان نشير إلى أمرين هما[26]:

1-التبسيط يخل بفهم السلوك، والإنسان ليس موجودا في بيئة بسيطة، بل يوجد في بيئة مركبة، ويتعرض لثلاثة عناوين من المغيرات: الزمان، المكان، نوع القضية التي يتعامل معها. مع ملاحظة ان السلوكيات هنا تتراوح بين العناوين التالية: (حركات وأفعال،

25-محمد المهدي، علم النفس السياسي، مصدر سبق ذكره، ص119وما بعدها.

26-ساجد الشرقي، السلوك السياسي للنخبة وإشكالية المراكز والأدوار، الحوار المتمدن، العدد 2044، 20 ايلول 2007،

http://www.ahewar.org/debat/show..art.asp?aid=109617

أقوال وتصريحات، تعابير، تصرفات وتعريف الذات بالانتساب إلى جماعة سياسـية، امتنـاع عن الفعل أو التصريح بمعنى اللافعل، الانعزال...).

2-الحياة الواقعية غـير تلـك الموجـودة في العـالم التجريبـي، وبـالضرورة لا يوجـد خـط مستقيم للسلوك ممكن التوقع به. وكلما ازدادت أعـداد المتغـيرات المـؤثرة في الفـرد كلـما ازداد التباين في السلوكيات، سواء للفرد الواحد، أم للأفراد المختلفين

مثال رقم 1: تأثير الجنس في الاتجاه السياسي للفرد

ومثال رقم 2: تأثير الجنس في المشاركة السياسية

والمثال رقم 3: لا يوجد شكل موحد ثابت لسلوك الفرد/الأفـراد، بـل لكـل شـخص نمـط سلوك خاص به، ولكل موقف/ قضية يتعرض لها أو يتعامل معها.

لكن، هل يمكن التوقع بمظاهر سلوكية محددة؟

الواضح (ويمكن ملاحظة الشـكل رقـم 4) انـه لا يوجـد خـط مسـتقيم للسـلوك يمكـن التوقع به، بل ان المتغيرات أو الدوافع المشكلة له تجعل أي سلوك يقع في واحـد مـن الآتي [27]:

1-السلوك الممكن وقوعه، وهـو خاضـع لتـأثيرات واعتبـارات نفسـية وشخصـية عـدة، يصعب حصرها وقياسها،

2-السلوك المحتمل وقوعه، وهـو خاضـع لاعتبـارات وتـأثيرات مـن الممكـن قياسـها أو ملاحظتها،

3-السلوك القائم، وهو الذي خضع لاعتبارات عقلية، واعتبارات البيئة المحيطة.

---

[27]-دافيد أو.سيرز واخرون (تحرير)، المرجع في علم النفس السياسي، ج1، مصدر سبق ذكره، ص342 ومـا بعدها.

ومعرفة طريقة تشكل السلوك أو المتغيرات المؤثرة فيه، تتيح إمكانية (احتمالية – نسبية، وليست جازمة) للتوقع.

وفي العموم، تزداد إمكانية التوقع بمظاهر سلوكية كلما كانت حياة الفرد بسيطة، وتقل كلما كانت حياة الفرد مركبة ومعقدة. وكما في الأنموذج / الشكل رقم 5.

المطلب الثاني: الدوافع وأثرها في تشكيل السلوك السياسي

تطرح أسئلة من قبيل: لماذا صوت الفرد س 1 إلى الحزب ص 1؟ و لماذا صوت الفرد س 2 إلى الحزب ص 2؟ ولماذا صوت الفرد س 3 إلى الحزب ص 3؟

ان من العناوين السلوكية السياسية التي تظهر بين الحين والآخر، تعريف أو تصريح بالانتماء إلى جماعة سياسية محددة، إظهار انفعالات محددة مثل المظاهرات والاعتصام...، نشر أفكار وأطروحات سياسية محددة، الاطلاع على وسيلة إعلام محددة، امتناع عن الأفعال أو اعتماد سياسة اللافعل، الانعزال.

وقد تأخذ تلك العناوين واحد أو أكثر من المظاهر التالية[28]: الانتماء إلى تيار سياسي محدد، وهذا ما يستشف عبر الانتماء إلى جماعة أو حزب سياسي، أو التواصل في القراءة والكتابة والمتابعة مع وسائل إعلامها، أو قد تظهر في سلوك التصويت للأفراد، أو قد تظهر في اعتماد سلوك العنف السياسي أو سلوك الدبلوماسية والسلام مع الآخر.

نحن نرى مظاهر السلوك، لكن المسببات التي أدت إليه تظل مبهمة إذا بقيت دون استرجاع ودراسة وتحليل. الا انه في الحقيقة يمكن إدراك بعض تلك المسببات، فالمظهر السلوكي هو محاولة لإشباع حاجات داخلية في المقام الأول، أو بدرجة أدنى رغبة بتطويع

---

[28]- سالم مرزوق الطحيح، القوة والسلوك السياسي،

http ،//www.cba.edu.kw.ob-power.html

أو تسيير بيئة خارجية ملائمة لإشباع حاجات داخليـة. واذا لم تسـتطع العنـاوين السـلوكية السابق ذكرها أو المظاهر السلوكية إشباع تلك الحاجات فان اعتناق الفـرد لأي منهـا يبـدأ بالتغيير.

مثال:

المرحلة الأولى: اشتراك الفرد س 1 بمظاهرات دعا إليها الحزب ص 1.

المرحلة الثانية: استمرار تصويت الفرد س 1 للحزب ص 1، الا انه لن يشترك بتظاهرات يدعو إليها ذلك الحزب.

المرحلة الثالثة: امتناع الفرد س 1 عن أداء أفعال (بما فيها التصـويت في الانتخابـات) أو إظهار تصريحات لصالح الحزب ص 1، رغم انه بقي منتميا إليه.

المرحلة الرابعة: انعـزال س 1 عـن الحيـاة السياسـية إذ وجـد ان تلـك الحيـاة لا تلبـي حاجاته الداخلية، أو إعادة تعريف نفسه لصالح الحزب ص 2، أو أي حزب آخـر يجـد انـه يمكن ان يلبي حاجاته.

تلك الحاجات يسميها علماء السلوك السياسي بالدوافع. ويهمنا منها:

-قوة الدوافع واستمراريتها لدى الأفراد،

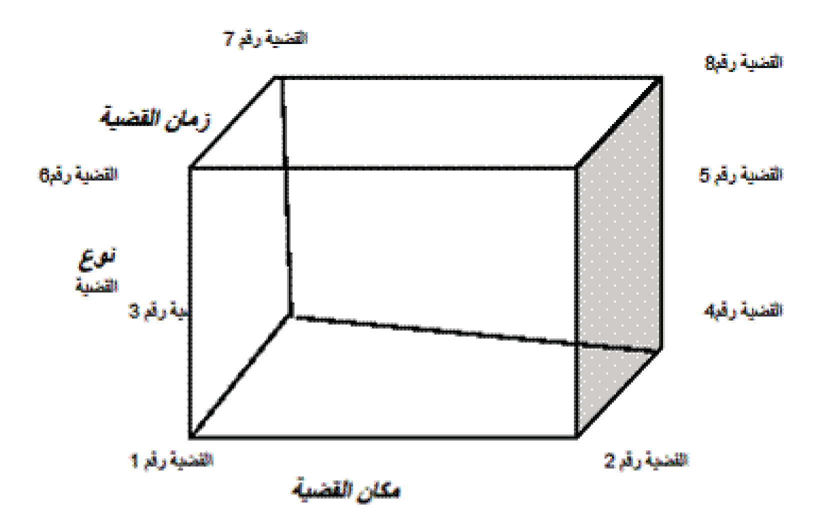
-الظروف التي تثير الدوافع أو تحبطها.

ويمكن بيان ما تقدم عبر الأشكال المرفقة:

الشكل (2)

انواع المواقف والقضايا التي يعامل ويتعرض لها الافراد

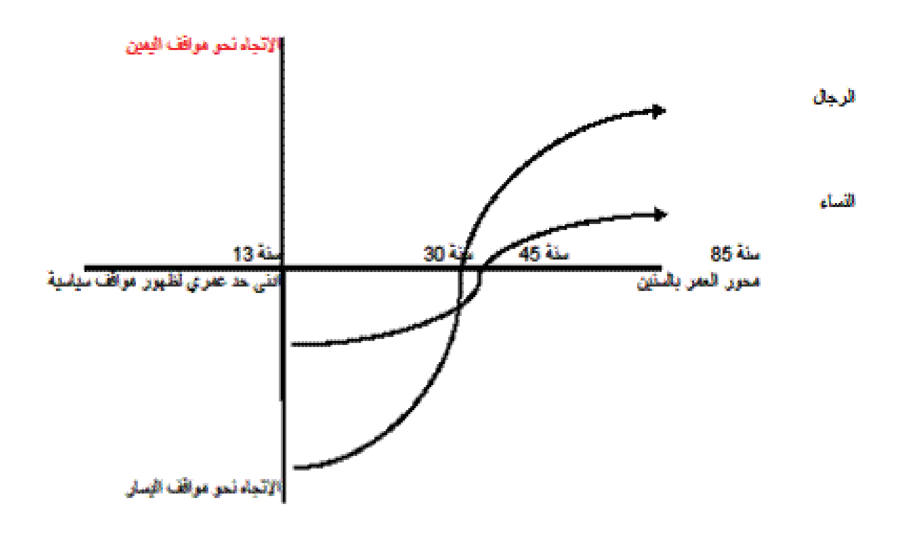
الشكل من اعداد الباحثان



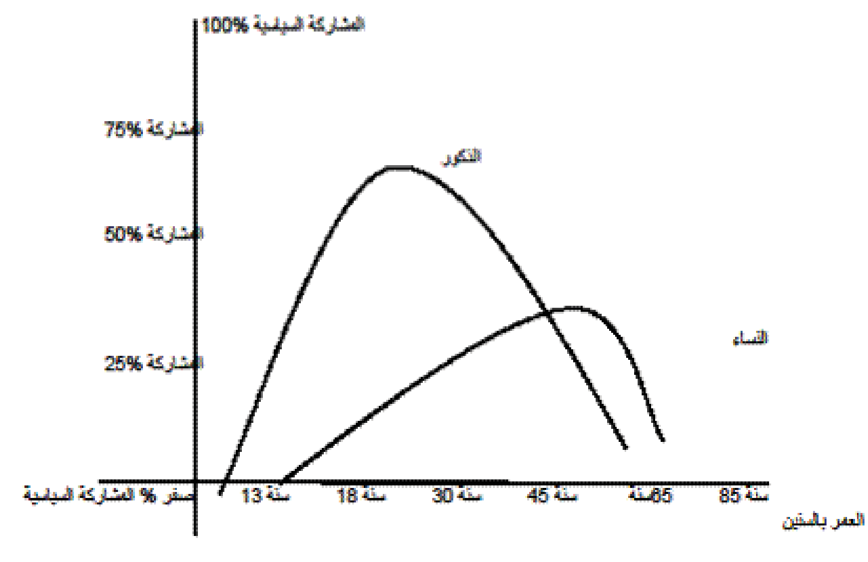
1-قضية هامة جداء وقريبة جدا من حيث المكان، وحدثت منذ وقت قصير
2-قضية هامة جداء وبعيدة جدا من حيث المكان، وحدثت منذ وقت قصير
3-قضية هامة جداء وقريبة جدا من حيث المكان، وحدثت منذ وقت بعيدة
4-قضية هامة جداء وبعيدة جدا من حيث المكان، وحدثت منذ وقت بعيد
5-قضية غير هامة، وبعيدة جدا من حيث المكان، وحدثت منذ وقت قصير
6-قضية غير هامة، وقريبة جدا من حيث المكان، وحدثت منذ وقت قصير
7-قضية غير هامة، وقريبة جدا من حيث المكان، وحدثت منذ وقت بعيد
8-قضية غير هامة، وبعيدة جدا من حيث المكان، وحدثت منذ وقت بعيد

الشكل (3) و (4)

الشكل رقم 1:تأثير الجنس في الاتجاه السياسي للفرد



الشكل رقم 2: تأثير الجنس في المشاركة السياسية

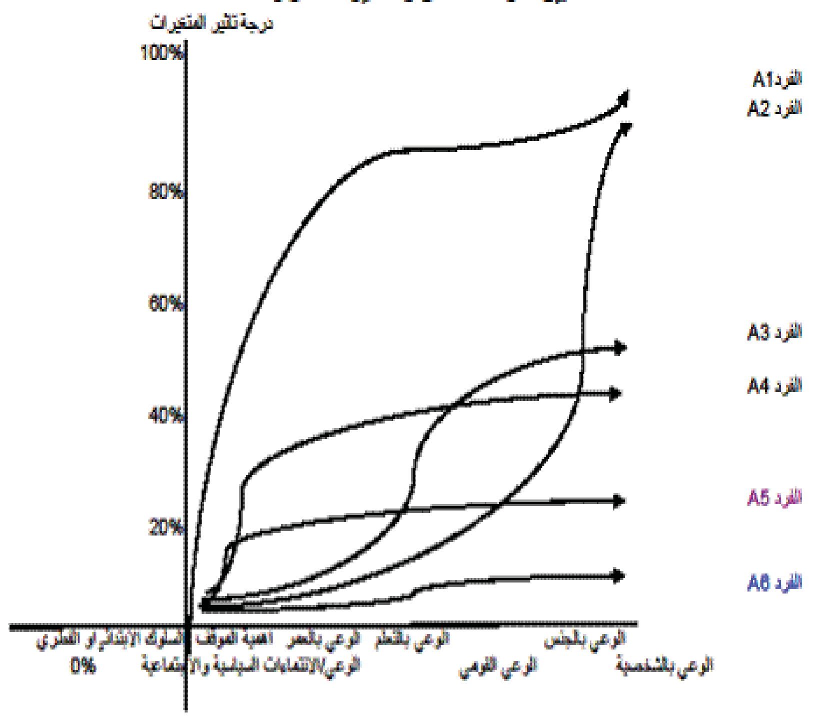


الشكلان من اعداد الباحثان

الشكل (5)

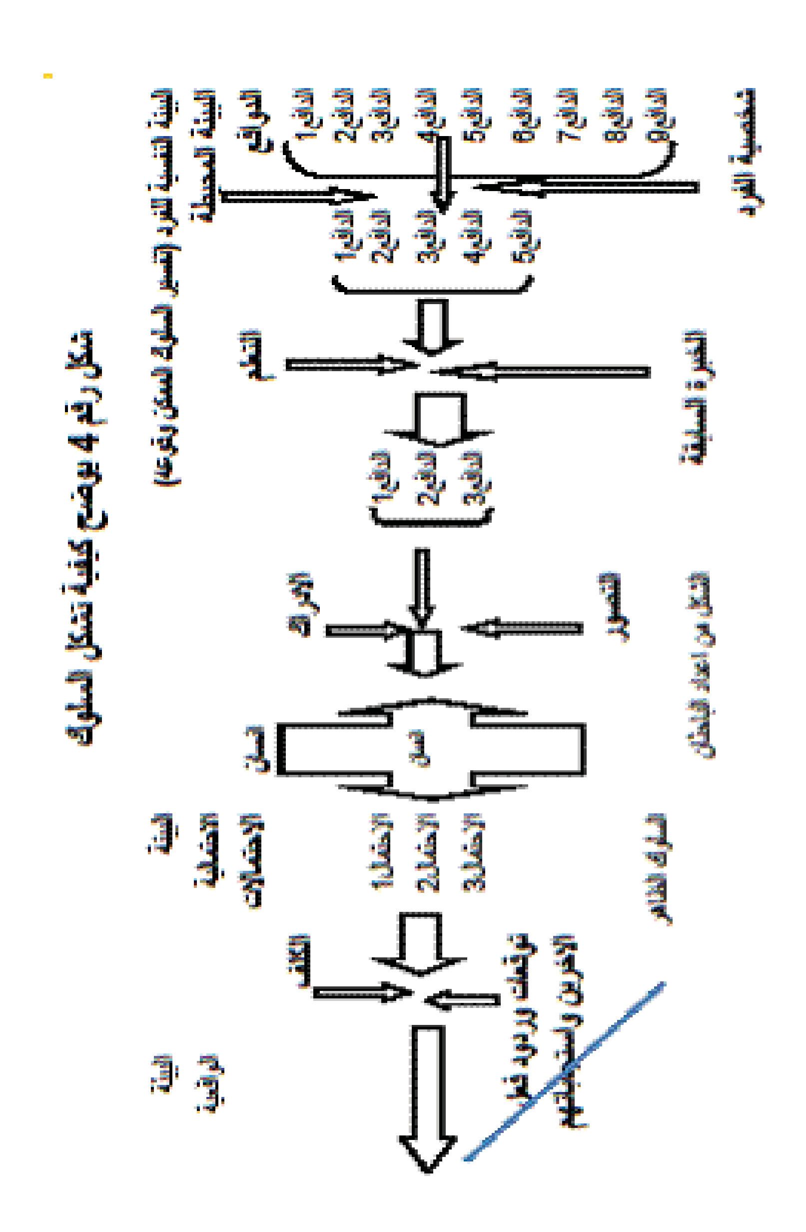
الشكل رقم 3:

العلاقة بين سلوك الشخص والمتغيرات المؤثرة

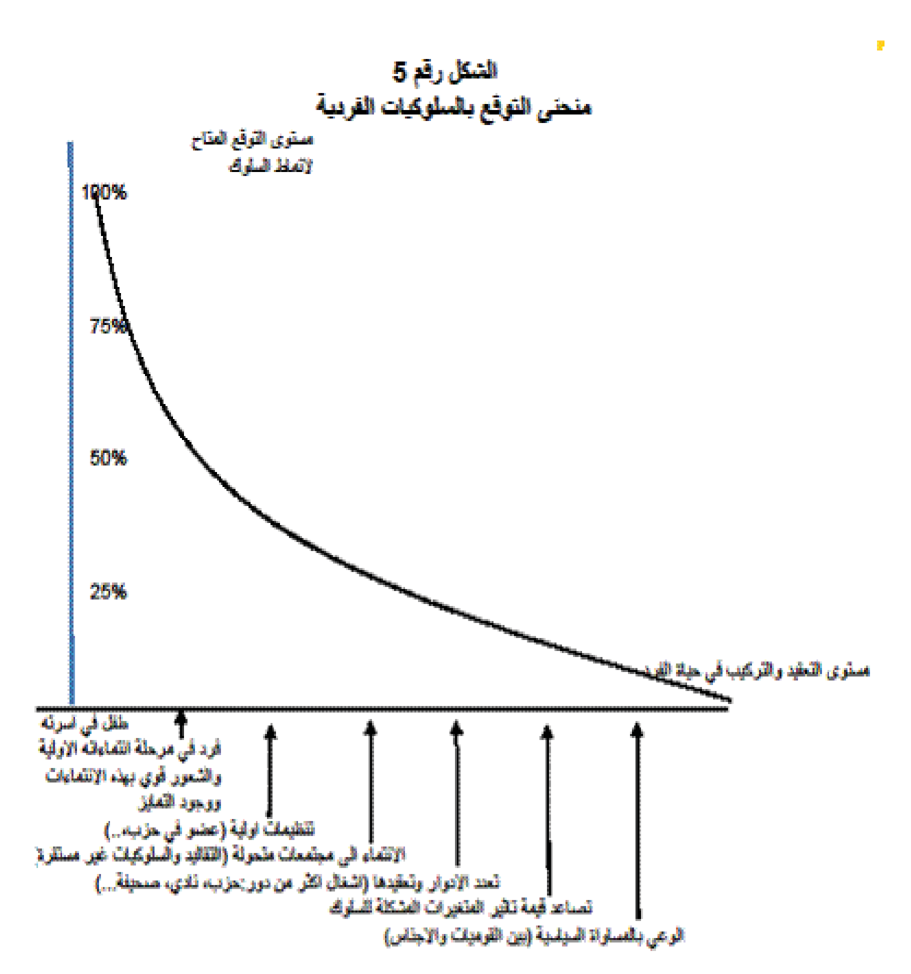


الشكل من اعداد الباحثان

الشكل (6)


شكل رقم 4 يوضح كيفية تشكل السلوك
شخصية الفرد
الدوافع
التعلم
الخبرة السابقة
الإدراك
التصور

الشكل (7)


الشكل رقم 5
منحنى التوقع بالسلوكيات الفردية
مستوى التوقع المتاح
لأنماط السلوك
100%
75%
50%
25%
مستوى التعقيد والتركيب في حياة الفرد
طفل في اسرته
فرد في مرحلة انتماءاته الاولية
والشعور قوي بهذه الإنتماءات
ووجود التمايز
تنظيمات اولية (عضو في حزب،..)
الإنتماء الى مجتمعات متحولة (التقاليد والسلوكيات غير مستقرة
تعدد الادوار وتعقيدها (اشغال اكثر من دور:حزب، نادي، صحيفة...)
تصاعد قيمة تأثير المتغيرات المشكلة للسلوك
الوعي بالمساواة السياسية (بين القوميات والاجناس)
الشكل من اعداد الباحثان

الدوافع (وأحيانا يطلق عليها الحاجة أو الحافز أو الغريزة[29])، وهي عمليات داخلية مفترضة تفسر السلوك الظاهر، لا يمكن ملاحظتها أو قياسها بصورة مباشرة. وهي بشكل عام تقوم بتنشيط أو استثارة السلوك، وتقسم إلى الآتي [30]:

1-حوافز أساسية: وهي دوافع تنشط السلوك، بهدف إشباع حاجات مرتبطة بالبقاء على قيد الحياة (الحاجة إلى الأوكسجين، الماء، الطعام، الجنس...)، ويتأثر السلوك المتجه نحو تحقيق الاكتفاء أو الإشباع بالخبرة.

2-الدوافع الاجتماعية: بمعنى ان يكون السلوك موجها نحو الاتصال بالآخرين والتفاعل معهم، رغبة بالحصول على (القبول، الاحترام، المكانة الاجتماعية،...)،

3-دوافع الاستثارة: بمعنى الحاجة إلى استكشاف الأمور ومعالجتها. وكل فرد مختلف عن الآخرين في تأثره بهذا الدافع، فهناك:

-أفراد يرغبون بالبحث عن الاستثارة في أنشطة تتسم بالمخاطرة،

وأفراد يرغبون بالبحث عن حياة تتسم بأسلوب غير نمطي وافراد آخرون يرغبون بالبحث عن حياة هادئة ورغيدة.

4-الأفكار كدوافع: قد يبحث بعض الأفراد عن القيم، المعتقدات، أهداف... لتوجيه سلوكهم. بمعنى انها قد تثير سلوكهم بصورة قوية، بشكل يفوق حوافز أساسية جدا.

---

[29]-الحافز متعلق بإشباع حاجات عضوية أساسية مثل الطعام والماء، والغرائز أو أنماط الفعل الثابت وهي أنماط سلوكية معقدة وراثية المصدر، مثل الزواج والجنس، اما الحاجة فانها تتعلق بالنقص في متطلبات معينة، وأخيرا يقصد بالدافع، حاجة تدفع إلى تنشيط أو استثارة السلوك الموجه عادة نحو إشباعها.

[30]-دافيد أو.سيرز واخرون (تحرير)، المرجع في علم النفس السياسي، ج1، مصدر سبق ذكره، ص239 وما بعدها.

ومثال ذلك قد يندفع فرد إلى ابتذال ذاته في سبيل اعتقاد، وتكون فكرة اختبار إيمانه وإخلاصه كدافع[31].

كما ان السلوك قد يستثار هنا بفعل حاجة الفرد إلى الاتساق العقلي أو المعرفي.

فإذا ما تصارعت أو تناقضت معلوماته وأفكاره فانه يشعر بعدم الارتياح، ويبحث نحو اختزال التنافر المعرفي، فيبحث عن معلومات جديدة بهدف تغيير سلوكه، أو تبديل اتجاهاته، وتحدث استثارة السلوك هنا في الحالات التالية[32]:

أ-اذا أدرك الفرد ان اعتقاداته لا تتفق مع المعايير أو الالتزامات والمواقف الاجتماعية، مثاله: سلوك العنف في علاقة الفرد بالمجتمع

ب-اذا توقع الفرد حدوث شيء جراء الالتزام بموقف سياسي معين، لكن يحدث العكس. مثاله: تأييد فرد لبرنامج حزب سياسي، ففشل الحزب السياسي سيؤدي إلى احتمال تغيير السلوك التصويتي.

أما كيف تنشط الدوافع السلوك السياسي، فالواضح ان هناك الآتي[33]:

-أما يوجد موقف سياسي محدد يندفع الفرد لإبداء الاستجابة تجاهه (دفع كلف متوقعة، أو رغبة بالحصول على امتيازات متوقعة)،

-أو ان تتوافر لدى الفرد إمكانات للتأثير بإجمالي العلاقات والمواقف المحيطة رغبة بإعادة ترتيبها.

---

[31]-يمكن اعتبار زعماء الحركات الثورية في العالم وأنصارهم كمثال على ذلك، فهم قد يدفعون حياتهم ثمن إيمان بالفكرة أو الهدف (قتل، سجن، تشريد)، وقد لا يحصلون بعد الانتصار على اية منفعة مادية أو معنوية.

[32]-ينظر، خضر عباس عطوان واحمد عبد الله الناهي، دراسة في المؤثرات والعمليات المعرفية لنماذج مختارة من السلوك السياسي في العراق بعد العام 2003، مصدر سبق ذكره، ص ص39-40.

[33]-ساجد الشرقي، السلوك السياسي للنخبة وإشكالية المراكز والأدوار، مصدر سابق.

الحالة الأولى تتطلب استثارة الوعي بـ: التعلم، القومية، الجنس، الخبرة، وكذلك تتأثر الانفعالات والتنشئة... وتدفع الفرد بالتالي أما إلى موقف الاستجابة أو إلى مواقف رد الفعل.

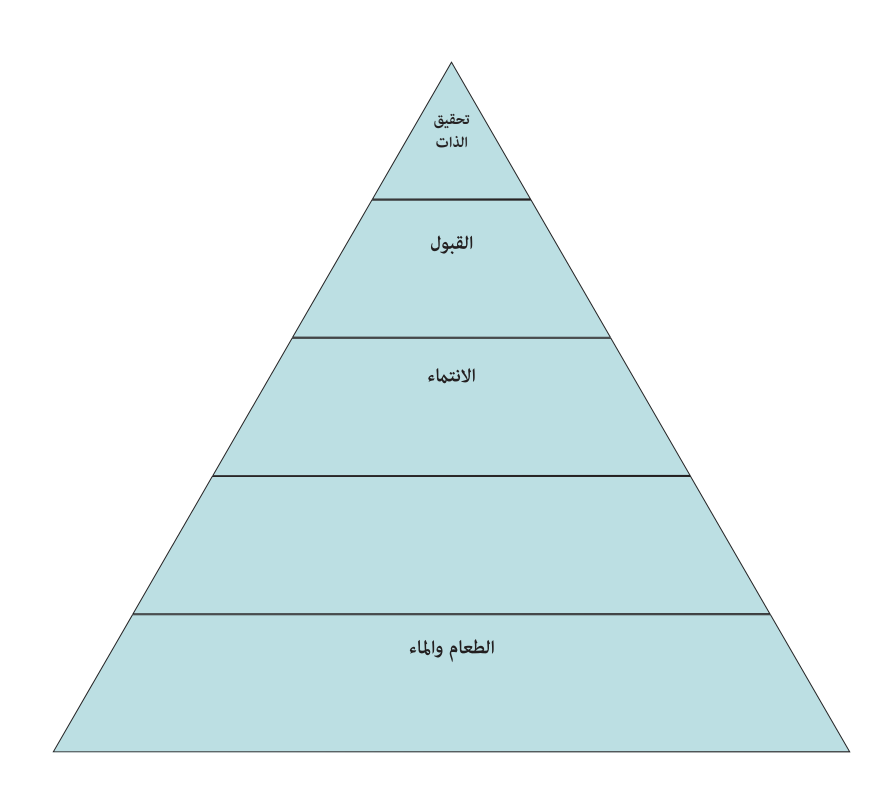
أما الموقف الثاني فان يفترض به مسبقا حسم إجمالي هذه الحلقة والتعامل مع الموقف التالي.

ثم بعد ذلك يظهر السلوك بصيغة فعل أو لا فعل.

ان البحث عن التوازن هو الذي يفسر تأثير الدوافع في سلوك الأفراد. فحاجات الأفراد تولد حافزا ما، ينشط بدوره السلوك للبحث عن أوضاع تناسب احتياجات الفرد.

الشكل (8)

التنظيم الهرمي للدوافع (هرم ماسلو)



المصدر: السلوك السياسي للنخبة وإشكالية المراكز والأدوار، مصدر سابق.

وفي العموم، لازال مـن العسـير الوصـول إلى نتـائج قاطعـة في دراسـة الـدوافع، بسـبب صعوبة قياسها. فقد نتمكن من إثارة بعض الدوافع، وملاحظة مظاهر السلوك الناتج عنها: الاختيارات السياسية، شدة الاسـتجابة لموقـف سـياسي محـدد، ردود الفعـل إزاء الفشـل / النجاح في تحقيق هدف... الا ان الصعوبة تكمن في:

أ-السلوك حصيلة دوافع عدة، وليس دافع واحد،

ب-قد يظهر الفرد سلوكيات مختلفة للتعامل مع إشكالية الحاجة أو الدافع المثار.

ويطرح هنا التساؤل التالي: هل يمكن قياس قدرة تأثير الدافع في تشكيل السلوك؟ بمعنى هل تعتقد ان السلوك الذي ستبادر إلى إظهاره يشبع دوافعك؟ وكيف تقيس ذلك؟

الفصل الثاني

المتغيرات المؤثرة على السلوك السياسي

ينصرف علماء السلوك السياسي إلى دراسة السلوك (الأسباب، المتوقع من الاستجابات وردود الأفعال، وتعديل الاستجابات وردود الأفعال)، وليس دراسة حالات.

والسلوك السياسي يتغير عند الفرد الواحد بسرعة بتغير (الزمان، المكان، القضية)، لذلك من الصعب وصف التعقيد السلوكي في لغة أرقام.

ان الاختلافات السلوكية مرجعها الاختلاف في التعرض للمؤثرات[34]، وهي على نوعين:

النوع الأول، اختلاف في التنشئة،

النوع الثاني، اختلاف في الانفعالات والاستجابات للمواقف.

وقبل التعرض للموضوعين، علينا ملاحظة ان الإنسان يعيش في بيئة متداخلة تؤثر على استجاباته أو ردود أفعاله: بيئة كيميائية من هواء ومناخ وتغذية... وبيئة اجتماعية ونفسية تشمل: الخبرات، والحالة النفسية والجسدية.

ويستخدم علماء السلوك استراتيجيات متطورة لدراسة: نوع الجينات التي تؤدي سلوكيات محددة، بمعنى تأثير الوراثة على الاختلافات السلوكية. والملاحظ ان الكائن الحي لا يرث أنماط سلوكية مشكلة بصورة نهائية، وانما تزود بفعل DNA بأبنية جسمانية وأساليب ضبط حركية وكيميائية تجعل الاستجابة لاي بيئة محتملة. وتلك الأبنية فريدة، ولم تختبر ولن تتكرر (باستثناء التوائم المتماثلة).

وإجمالا، يصعب دراسة اثر الوراثة على السلوك في المرحلة الراهنة، فالإنسان من أوجه عدة، كائن غير مناسب للتحليل الوراثي فيما يتعلق بالسلوك، وبضمنه السلوك السياسي.

[34]-دراسة سياسية مقارنة متخصصة عن طلبة جامعة الكويت والسلوك السياسي، مجلة الشؤون السياسية، كانون الأول 2000.

فاذا أمكن دراسة الخصائص المنفصلة (الأمراض، الطول، لون البشرة...) فان دراسة السمات المتصلة أمر صعب، فهذه حاصل تأثر لكامل الجينات. فإذا كان فرد ما ذكي منبسط فان درجة إسهامه في الحياة السياسية اللاحقة أمر ممكن بدرجة احتمالية عال. الا ان تعرضه لسوء تغذية، أو فشل في تطوير مهاراته نتيجة ولادته في بيئة فاشلة لا تساعد على إنماء ذاته، فان التوقعات ستتلاشى.

واذا ما أخذنا مثلا المزاج temperament باعتباره أسلوب شخصي للاستجابة وللإحساس وللتصرف، فالمزاج يتضمن مستوى نمطي من النشاط، والاجتماعية (انطوائي: خجول، متحفظ، متراجع. أو انبساطي: منطلق، ودود، نشط) والانفعالية.

الا ان الخبرات تسهم أيضا في الاختلافات السلوكية، فالأفراد يظهرون اختلافات فردية، يمكن قياسها في أحيان (البعض سهل المراس، والبعض الآخر مضطرب دائما). كما تختلف العتبات الحسية لدى الأفراد، فالبعض يستجيب لأدنى إثارة حسية، بينما يصعب إثارة البعض الأخر. وهذه كلها لا تعزى أسبابها إلى مسبب واحد (الوراثة)، بل تشارك في تأصيلها (الخبرات).

وعموما، المتغيرات التي تساعد على توضيح الفروق هي الآتي[(35)]:

- مدى النشاط الحركي (مستوى النشاط)،
- درجة الانتظام / الإيقاع في أداء الوظيفة،
- الاستجابة إلى مواقف جديدة (المشاركة، أو الانسحاب)،
- الاستجابة إلى مواقف بديلة (التكيف)،
- شدة رد الفعل،

[35]-انظر، ساجد الشرقي، السلوك السياسي للنخبة وإشكالية المراكز والأدوار، الحوار المتمدن، العدد 2044، 20 ايلول 2007،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=109617

- مستوى الاستثارة اللازم لإحداث استجابة،
- النوعية العامة للمزاج،
- تشتت الأفكار،
- مدى الانتباه والمثابرة على نشاط.

والأفراد على أربعة أمزجة:

- 35- 40% سهل، بمعنى سهل القيادة، التكيف، ومستجيب،

- 10-15%صعب، بمعنى صعب القيادة، التكيف، الاستجابة،

- 15-20% بطيء التأثر، اذ يتكيف ببطء إزاء المواقف الجديدة، وينسحبون عند التعرض للخبرات الجديدة،

- 30-35% سلوكهم غير ثابت.

لا شك ان احدنا ليسأل: ما هي إمكانية التوقع بالسلوك السياسي في ظرف تحليل الأهداف الشخصية؟ وما هي إمكانية التوقع بالسلوك السياسي في ظرف إدراك الفرد لنتائج / مواقف يمكن التحكم بها؟

وما هي إمكانية التوقع بالسلوك السياسي في ظرف إدراك الفرد لنتائج/ لا يمكن التحكم بها؟ وكيف تؤثر التوقعات السالبة على السلوك السياسي للأفراد؟

وما هي درجة تأثير الاتجاهات الثقافية النمطية (الايجابية، السلبية) في تصوير (الانجاز/ السعي/ النشاط/ المقدرة/ الاستقلالية) على السلوك السياسي؟

ثم، هل للمجتمع سلوك سياسي، أم ان السلوك السياسي مقترن بالأفراد؟ وكيف يجري تفسير السلوك السياسي التصويتي للأفراد إزاء وجود حالة ترشيح واحدة في أثناء انتخابات رئاسية، هل هو متوافق أم مختلف؟

هذا ما يدفعنا إلى دراسة المؤثرات التي تدفع فرد ما إلى إظهار نمط سلوكي (غير دائم غالبا) إزاء كل موقف يتعامل معه. وأهم تلك المؤثرات التي ستخضع للدراسة هي الآتي:

المبحث الاول

تأثير متغير التنشئة

يذهب البعض إلى ان السلوكيات التي يتعرض لها الفرد، وتنشأ خلال دورة الحياة هي الآتي:

المرحلة العمرية	نوع السلوك المتوقع
يوم-سنة	صراع الثقة وعدم الثقة
1سنة-2سنة	صراع الاستقلال الذاتي ضد الخجل والشك
2سنة-7سنوات	المبادأة واستكشاف البيئة للتعامل مع القضايا /المشاكل
7سنوات-13سنة	العمل والإنتاجية والكفاية ضد الدونية
13سنة-18سنة	أزمة الهوية وخلط الأدوار
18-30سنة	صراع الألفة ضد العزلة وصراع الانغماس بالتفاعل والإنتاج ضد الانغلاق على الذات
30-40سنة	صراع الإنتاجية والمشاركة ضد الانشغال بالذات
40-80سنة	صراع تقبل الحياة ضد اليأس

ويمكن توضيح ذلك بالشكل رقم 9 (العلاقة بين التنشئة والسلوك)

وهنا لدينا المتغيرات الثلاثة التالية: الطفولة[36]، الشخصية، التكيف.

المتغير الاول، الشخصية:

ونقصد بها تلك الأنماط المستمرة والمتسقة نسبيا من الإدراك والتفكير والإحساس والسلوك التي تبدو لتعطي الناس ذاتيتهم المميزة.

وتتضمن الأفكار، الدوافع، الانفعالات، الميول، الاتجاهات، القدرات، والظواهر المشابهة.

ولدينا هنا سؤالان: كيف نقدر شخصية فرد ما؟ وكيف تنعكس شخصية ما على سلوكه؟

يمكن تقدير الشخصية لفرد ما بعدة وسائل، وأهمها الآتي [37]:

أ-المقابلات:حيث يتم جمع البيانات عن شخصية الفرد عبر أسئلة تتعلق باهتمامات الفرد ذاته، حتى يمكن ملاحظة درجة التغير في السلوك، التردد،...

لكن ابرز عيوب هذه الطريقة: التقرير الذاتي/ التحيز للشخص القائم بالملاحظة. وكذلك درجة الإفصاح للشخص قيد الدراسة.

ب- الملاحظات والتجارب المضبوطة: وهذه، كما سبق وان بينا، يمكن استخدامها في حالات غير السلوك السياسي، لذا سنعمد إلى تجاوزها.

ج-اختبارات الشخصية: وهي اما ان تكون موضوعية، أو اسقاطية. والموضوعية، منها، اختبار دراسة القيم، التي تعتمد أساسا على وجود ستة أنواع من القيم تؤثر فيه:

---

[36]-سنعمد إلى تجاوز تأثير الطفولة على السلوك السياسي للفرد العاقل البالغ، ويمكن الرجوع إلى بعض المراجع التي تناولت هذا الموضوع بتفصيل نسبي، مثلا انظر، صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، (الحكمة للطباعة، بغداد 1990)، ص ص554-558.

[37]-دافيد أو.سيرز واخرون (تحرير)، المرجع في علم النفس السياسي، ج1، مصدر سبق ذكره، ص221 وما بعدها.

-دينية (تبحث في الإحساس بالوحدانية)،

-سياسية (تتطلع إلى القوة)،

-اجتماعية (خدمات قيمة للناس الآخرين، وحبهم)،

-جمالية (تأكيد الشكل العام والتنسيق)،

-اقتصادية (تأكيد ما هو عملي، ومفيد)،

-نظرية (تبحث عن الحقائق).

ومن الأمثلة على الاختبارات، السؤال التالي: ما الذي تفضل ان تكون: رجل سياسة، موظف، أعمال حرة. إذا كان الجواب الأول، فإنها تؤشر وجود قيمة سياسية لدى الفرد المعني. اما إذا كانت الإجابة (موظف) فإنها تؤشر وجود قيمة اجتماعية لديه. اما إذا كانت الإجابة هي (أعمال حرة)، فإنها تؤشر وجود قيمة اقتصادية.

والواضح ان القيم تبقى مستقرة إلى حد ما، ومن المحتمل أنها تؤثر في اختبارات العمل.

وهناك اختبارات اسقاطية. بمعنى إسقاط الإدراك والانفعالات والأفكار على العالم الخارجي دون وعي بذلك. وتحليل الاستجابات عادة لتحديد الاتجاهات الانفعالية نحو

أشكال الحياة الهامة والماضي ومصادر الصراع، والمشكلات الشخصية، وان كان صدق هكـذا اختبار يبقى موضع جدل[38].

ولا يمكن تقديم إجابة دقيقة الا في حالة تقدير حالة الثبـات في أداء الاختبـار في مـرتين متعاقبتين، في الأقل. أو في العناصر المتجاورة لنفس الاختبار (تقديم أسئلة قريبة).

---

[38]- من الاختبارات التي تعتمد، الآتي،

أ-ان قيام الفرد برسم أو كتابة الأشكال بصورة صغيرة لهو دليل على مشاعر عدم الكفاءة،

ب-ان قيام الفرد برسم أو كتابة الأشكال بشكل مشوه، أو يدل على اللامبالاة لهو تعبير عن الصراع الذي يعيشه،

ج-ان قيام الفرد برسم أو كتابة الأشكال بخط واضح مع إضفاء الألوان لهو دليل على وجود طاقة،

د-ان قيام الفرد برسم أو كتابة الأشكال بخط خفيف تعكس عنده نقص الحافز،

ن-ان قيام الفرد برسم أو كتابة الأشكال بشكل مختصر تعكس دليل على تصرف عام بعدم التعاون.

كما ان من الاختبارات الأخرى التي قد تعكس جانب من شخصية الفرد، هي،

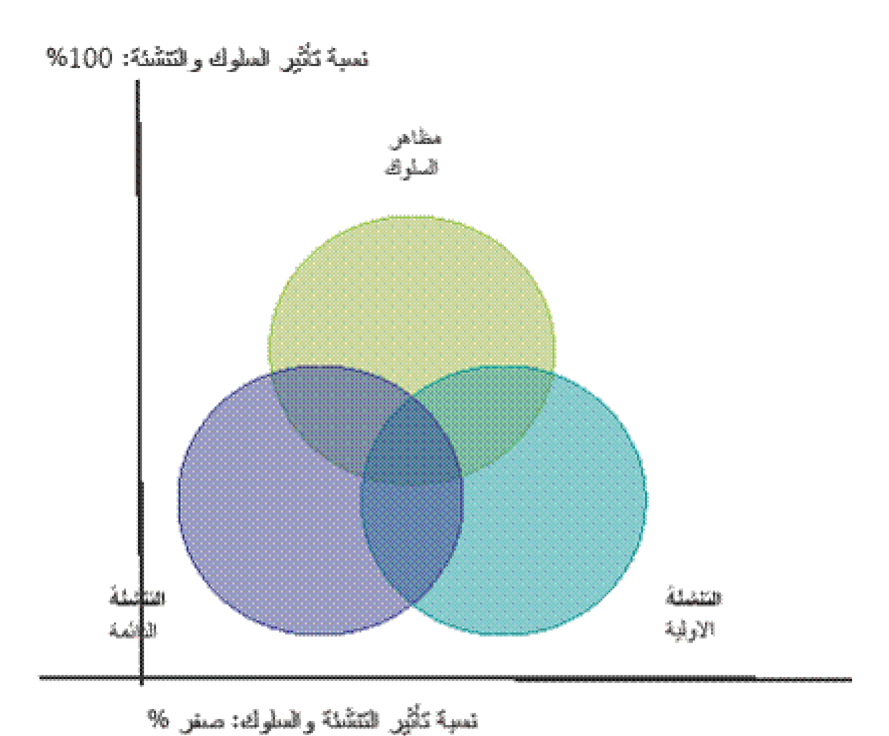
أ-التذمر دليل عدم سعادة،

ب-التعابير الواطئة دليل عدم توافق مع الآخرين.

الشكل (9)

شكل رقم 6

العلاقة بين التنشئة والسلوك



الشكل من اعداد الباحثان

النظريات السلوكية للشخصية:

وان التأكيد على القياس المضبوط، يدفع إلى التركيز على الحقائق الملاحظة، والاستجابات الفسيولوجية، والظواهر التي يمكن تقديرها موضوعيا.

وفي سبيل تفسير السلوك هناك حاجة إلى التركيز على مبادئ التعلم والظروف البيئية. وهنا يوجد أنموذجين متباينين: سلوك مرتبط بمواقف متطرفة، استراتيجيات التعلم الاجتماعي المعرفي[39]:

أ-السلوك المرتبط بالموقف:

وهنا يرى المختصون الشخصية عبارة عن خيال أو وهم في جوهرها، والناس يرون ما يفعله الآخرون، ويستنتجون الخصائص المضمرة (الدوافع، السمات، القدرات) الموجودة أصلا في ذهن صاحبها. وبذلك ينبغي التركيز على فهم ما يفعله الإنسان، فالاستعدادات الداخلية تفسيرات غير كافية للسلوك (فالمشاعر مجرد نتائج للسلوك، وعملية النمو ليست هي التغييرات الداخلية، ولكنها الاختلافات البيئية التي تغير السلوك خلال فترة الحياة. وهنا الإنسان اما يتوافق مع تلك الاختلافات، أو يفشل في اكتساب السلوك التوافقي ولا يستطيع التماشي مع التغيرات والحصول على التعزيزات، فتظهر أزمات الحياة لهذا الإنسان).

وان كان السلوك يمكن تفسيره بعوامل وراثية، الا انه محكوم في أي وقت بالكثير من الظروف المستقلة في جوهرها، لذلك يجب الا يتوقع أي إنسان / محلل الكثير من الاتساق السلوكي من موقف إلى آخر.

[39]-اساجد الشرقي، لسلوك السياسي للنخبة وإشكالية المراكز والأدوار، مصدر سابق.

ب- استراتيجيات التعلم الاجتماعي المعرفي:

ويرى المختصون هنا، أيضا، ان السلوك يرتبط في الغالب بموقف معين، والذي يتحدد جزئيا بتفاعل الحالات البيئية، ودراسة ماذا يفعل الناس، ومتى، وتحت أي ظرف.

الا ان المختصين يضيفون ان الإنسان كائن عضوي معقد فريد، منظم، واعي بضرورة حل المشكلات التي تواجهه. وهو قادر على الاستفادة من المدى الهائل للخبرات والطاقات المعرفية، في تشييد عالمه الخاص. بمعنى ان الإنسان يختلف عن الحيوانات الاخرى بكونه يختزن خبرات من التجارب والمواقف التي مرّ بها في السابق ويعمد إلى تحليلها واستنتاج الدروس والعبر منها كما انه يستفيد من تجارب الآخرين التي تنتقل اليه عن طريق القراءة والسماع والمشاهدة والتي توفر له بمجموعها خزيناً معرفياً متكاملاً يعينه على بناء شخصيته.

وان التوقع بالسلوك يتطلب فهم الآتي: الظروف البيئية، الشخص الموجود في الموقف (تشمل كفاءته، اتجاهاته، أساليب التنظيم الذاتي). والتأثير الظاهر للموقف، ويتضمن تأثيرات الفرد، وتوقعاته، وقيمه، وخططه وانفعالاته ورغباته.

مثال على ما تقدم، لمعرفة/ توقع بسلوك فرد ما إزاء تأجيل إشباع بعض الرغبات، نحن هنا بحاجة إلى معرفة محددة بالآتي: الموضوع قيد إشباع الرغبة، النتائج غير المنتظرة، عمر الفرد، جنسه، أساليب الضبط الذاتي لديه، واخيرا الخبرات السابقة مباشرة.

والمتغيرات التي تحدد مدى التوقع هي[40]:

-الإنسان (بالطبع نحن نتحدث عن الإنسان السوي) قادر على تقدير سلوكه،

-الإنسان على وعي بنتائج الاستجابات الخاصة، ويحدد وعيه التجارب إزاء المواقف المختلفة،

40-انظر، علم النفس السياسي، مصدر سابق.

-التعلم محدد فعال للسلوك،

-جميع البشر لديهم بعض الاتساقات الداخلية، لكن كل فرد منظم بطريقة فريدة، يجعل من الاستحالة التعميم مباشرة من فرد إلى آخر.

وقد يطرح هنا السؤال التالي: متى يكون الأفراد متسقين في سلوكهم؟ مع ان السلوك يختلف إلى حد ما من موقف إلى آخر، فان الملاحظة تؤشر ان الإنسان غالبا ما يسلك سلوكيات بطريقة متسقة وان لم تكن متماثلة تماماً (متطابقة) فانها على الاقل غير متناقضة وانما تجري بالاتجاه نفسه. وهذا الاتساق في السلوك مرجعه عدة متغيرات، أهمها:

أ- يعتمد السلوك على ما يدركه الفرد جراء ملاحظته لذاته ولمحيطه،

ب- ان الخصائص المزاجية (المثابرة، المزاج، الشدة، الاتجاه نحو الخبرات الجديدة)، والحاجات، والخصائص العقلية، تميل لان تكون مستقرة خلال الحياة.

وإجمالا، ان قياس الشخصية يساعد في تقويم كفاءة الفرد في أعماله المختلفة، وبضمنها السياسية.

المتغير الثاني، التكيف:

بمعنى مسايرة الضغوط المختلفة التي تفرضها البيئة بمتغيراتها/ بمتغير مؤثر فيها، بشكل لا يؤثر على التوازنات الداخلية للفرد.

والسؤال هو كيف يجري هذا التكيف؟ وفي المواقف السياسية كيف يختار المرء خياراته (أو قوة سياسية خياراتها) في ظرف بيئة ضاغطة؟

وينبغي ابتداءا إدراك ان مسالة قدرة الإنسان على التكيف لا زالت غير محسومة، الا انه أمر يمكن تعزيزه. وذلك بفعل إمكانية ظهور متغيرات (خيبة الأمل، الصراعات، الإحباط، وغيرها من الضغوط). وهي كلها مواقف انفعالية تتدخل في سبيل إشباع الرغبات/ الحاجات/ التوقعات/ الأهداف... لكن تأثيرها متباين من فرد إلى آخر.

ويزيد الأمر تعقيدا على سلوكيات الأفراد عندما يصل إلى مستوى يفرض تنافس وانجذاب نحو رغبتين/ حاجتين/ توقعين/ هدفين... متناقضين.

مثال ذلك، الاقتناع بضرورة انتخاب حزب علماني. لكن طبيعة الطقوس الطائفية أو الدينية تفرض انتخاب حزب غير علماني.

هذا، ولا يمكن وضع صراعات الحياة الحقيقية في احد هذه التصنيفات وضعا دقيقا، فغالبا ما يواجه الأفراد أكثر من اختيارين، واذا فحصت البدائل بدقة وجد فيها نتائج ايجابية، وأخرى سلبية، وعلى الأقل فان عملية اختيار بديل ايجابي يحدد الاختيارات الأخرى، بينما اختيار البديل السلبي يخفف من الصراع ذاته.

ان هناك عوامل عدة تؤثر في عملية اتخاذ القرار في موقف الصراع:

أ-فقوة الحوافز التي تثيرها البدائل هامة جدا، فالأهداف التي تثيرها الحوافز القوية تؤدي إلى عملية جذب أكثر من تلك التي تثيرها الحوافز الضعيفة.

ب-ويؤثر البعد المكاني والزماني في قوة الحوافز والصراع، فالابتعاد يضعفهما والاقتراب يقويهما.

وللإجابة عن سؤال، كيف يتعامل الأفراد مع المواقف، وبضمنها السياسية، نرى ان الأفراد يقومون بتقييم تفاعلاتهم مع البيئة المحيطة بشكل شبه دوري، والأحداث التي تمثل تحدي/ تهديد/ ضرر لاحق، تقيم فيما بعد. الا ان هذه العملية تتأثر بـ: الموقف ذاته، الخبرات السابقة، السمات الشخصية.

وإجمالا، التكيف عملية معقدة متكاملة متغيرة، وتتطلب استجابات عدة. وأشكالها(41):

41-دراسة سياسية مقارنة متخصصة عن طلبة جامعة الكويت والسلوك السياسي، مصدر سابق.

أ-تمثيل تقمص سلوكيات محددة، أو ما يسمى النكوص. ويحدث هذا عند تولد شعور بعدم القدرة على التغيير، عبر الرجوع إلى سلوكيات أخرى غير ناضجة كانت تزود ببيئة ايجابية. ومثال ذلك، حزب رشح في انتخابات، لكنه وصل إلى نتيجة انه سيفشل بسبب ضعف برنامجه الانتخابي. سيلجأ عندها إلى إدخال عناصر أخرى في دعايته،

ب-البحث عن حلول واقعية، بمعنى البحث عن حلول في التعامل مع الظواهر/ الوقائع والمعضلات التي تصاحبها، بطريقة عقلانية،

ج-الهجوم على الموقف، ويزداد عنف الرد كلما كان التهديد غامضا أو خطر. مثال ذلك، محاولة إرجاع التدهور في الموقف السياسي إلى وجود تعددية فئوية، فيصير الهجوم على التعددية مخرجا عدوانيا،

د-الانسحاب من الموقف، بمعنى إظهار اختيار سلوك عدم فعل شيء، وإظهار عدم الاهتمام به.

هـ-الهروب، بمعنى تشتت الانتباه بوسيلة هرب عقلية مؤقتة. فالحزب الذي فشل في انتخابات في بلد ليس فيه تقاليد حزبية، سيحأول التركيز على مسائل اجتماعية أو غيرها.

ومن الاستراتيجيات التي يعتمدها الأفراد في التكيف مع المواقف السياسية الآتي[42]:

أ-الكبت: بمعنى استبعاد الدوافع والأفكار والصراعات المثيرة للقلق من حيز الشعور والإدراك، إذا ما عجز عن مواجهتها،

ب-إنكار الواقع: فرغم إدراك وجود واقع/ ظاهرة / موقف سياسي، الا انه قد يلجأ الفرد إلى تجاهل أو رفض الاعتراف به، وذلك لحماية أنفسهم والأفكار التي يعتقدون بها، ويسمى ذلك بعض علماء السلوك السياسي عملية خداع الذات. مثال ذلك، إذا ما وصلت

---

[42] -ينظر، خضر عباس عطوان واحمد عبد الله الناهي، دراسة في المؤثرات والعمليات المعرفية لنماذج مختارة من السلوك السياسي في العراق بعد العام 2003، مصدر سبق ذكره، ص ص54-55.

عملية الرفض لبرنامج / عقيدة ما إلى مرحلة حرجة الا ان القيادات المتمسكة بهذه البرامج، وإزاء حجم الاستفادة/ الامتيازات المطروحة ترفض عملية التغيير، فتلجأ في أحيان إلى إنكار الواقع،

ج-الخيال: بمعنى الهروب من الأحداث المحبطة والمثير للقلق بتوهم ما كان ينبغي ان يكون. بل وقد يتصاعد الأمر لدى آخرين فيرون ان انجازاتهم/ إبداعاتهم أكثر إرضاء من الواقع، وبالتالي ينسحبون من الحياة الفعلية، دون معرفة ان هذا وهّم. وعموما، الخيال يساعد (اذا كان تحت التحكم الواعي) على الابتكار والمرونة والتركيز في التعامل مع المواقف، بل وتكامل الخبرات، فهو يساعد على تجريب الاستجابات الجديدة في الذهن بدلا من التصرف عفويا،

د-التبرير: بمعنى إعطاء أسباب مقبولة للسلوك، بغرض إخفاء الحقيقة عن الذات، أو الآخرين. وأكثر ما يلجأ إلى هذا الأسلوب القيادات السياسية في التعامل مع الشعوب/ الجماهير،.. ومثال ذلك السلوكيات تجاه:

-سوء وضعف الاستعداد للتعامل مع معضلة ما،

-دوافع الاهتمام بقضية ما،

-تجميل خيار سياسي محدد، أو تنفير الشعوب/ الجماهير من خيار سياسي محدد، عبر استخدام كافة التبريرات الممكنة.

فالبعض يستخدم تعريفا للسياسة مفاده، إنها فن الممكن.

وينبغي هنا القول، ان هذه الاستراتيجيات لا تستخدم كلاً على حدة من قبل الافراد بل ان معظم الافراد يميل إلى المزاوجة فيما بينها بحسب الموقف المحدد.

وبشكل عام اتجاهات التعامل مع أي موقف سياسي (سواء اخذ صيغة: التصويت، الانتماء إلى جماعة، العدوان والعنف، التوافقات والمسايرة، السلام والتعاون) ترتبط

بمعدلات مختلفة بـ: الرغبة بتحقيق ضبط للبيئة الخارجية، والرغبة بتقليل ضغوط البيئة الخارجية. وكلأهما يعتمد على: قدرة الفرد على مسايرة (التحديات، الاحباطات، التهديدات)، وقدرته على إيجاد البدائل.

ومرونة السلوك هنا تعتمد على: سياق الموقف، إدراك عواقبه الايجابية والسلبية، إدراك حجم المناورة المتاح، والخبرات.

والذي يوسع الفجوة بين الأفراد هو الآتي: تغيير الدور، اختلاف التحديات، والمطالب الشخصية، تراكم الخبرات.

المبحث الثاني

تأثير متغير الانفعالات

وهنا، لدينا أربعة متغيرات، وهي:الاحباطات واللذة، غريزة الموت، التعويض، الأمزجة.

ان الانفعالات كحال الدوافع كونها حالات داخلية لا يمكن قياسها مباشرة. وهي تنشأ أثناء تفاعل الأفراد مع الخبرات التي يتعرضون لها. واغلب الأفراد يواجهون صعوبة في السيطرة على سلوكهم والتحكم فيها (الانفعالات)، وهذا ناجم واقعا عن زيادتها نسبة الاستثارة للمعرفة وللإحساس، لتخرج بشكل ردود أفعال عضوية أو سلوك تعبيري معين (أفكار، كلمات، أفعال... غير مناسبة، مضطربة، لا عقلانية، غير منظمة). ويعمل كل من التعلم والسياق الاجتماعي والتقاليد الاجتماعية على ضبط الانفعالات، وعموما يبقى الفرد واعيا بها.

والسلوك الانفعالي قد يأخذ احد الأنماط التالية: القلق، الغضب، العنف والعدوان، الابتهاج. وهي عموما، متمايزة بين فرد وآخر، وان تعرض لذات التأثيرات، وترتبط بالحاجات أو الاحتياجات الداخلية للفرد، لتوليد فرص تكيف أفضل مع البيئة كلا حسب اعتقاده ووعيه.

واذا ما أخذنا العدوان/العنف مثلا، لدى الأفراد، سنجد انه يأتي من طريقين:

الطريق الأول، ناجم عن غضب:بمعنى كرد فعل ناجم عن ارتفاع معدلات التوتر، مع انخفاض في خبرات الفرد للتعامل مع حالات التوتر أو الغضب. والمتغيرات التي تجعل سلوك العدوان/ العنف متوقعا لدى الأفراد، هي[43]:

---

[43]-انظر، علم النفس السياسي، مصدر سابق.

أ-الإحباط، وينشأ في الحالات التالية:

-الفشل في الوصول إلى تحقيق الأهداف أو الحاجات،

-الشعور بالضيق جراء توقع أمر سالب،

-عدم وجود مثيرات مما يجعل الحياة نمطية،

-كثرة أوقات الفراغ، والدخل المحدود، بمعنى عدم القدرة على الوصول للحياة الهانئة.

ب-الدفاع، وهي ناجمة عن الرغبة ببقاء الفرد حيا.

ج-الاهانة والتهديد، وهي تولد الظروف للغضب ومن ثم سلوك خيار العنف.

الطريق الثاني، العدوان/العنف الناجم عن باعث: وهذا ناجم عن الضغوط الاجتماعية المشجعة على اعتناق لغة العنف.

ورغم ان إثارة العنف تتطلب مثيرات عدة، الا ان العنف بذاته يتأثر بأربعة متغيرات، وهي:

أ-الجينات/المورثات لدى الفرد،

ب-الجهاز العصبي، فالغضب مع وجود استثارة ترفع من معدل حصول عنف في سلوك الفرد،

ج-كيمياء الدم، بمعنى ارتفاع غير طبيعي لوجود الهرمونات في الجسم،

د-التعلم، أي الخبرات السابقة بكون العنف يمكن ان يجلب النتيجة المرجوة أو ما يطلق عليه (معرفة ان العنف أحياناً يجدي نفعاً).

ان بعض الثقافات تعلم أبناءها (كتنشئة) على كون العنف مقبول ومستحب، بل وتجري فيها مكافئة القوة والغلبة. وتشير دراسات إلى ان الأفراد الذين ينشئون على ثقافة تقبل العنف أو تشجيعه، وفيها سلوك العنف ظاهر (أعمال مقصود منها ان تسبب الألم أو

الإصابة أو حتى الموت أو الوفاة)، توجد لديهم استعدادات (متباينة) للجوء إلى العنف[44].

وهناك ظروف اجتماعية معينة تجعل العنف أمرا متوقعا في سلوك الأفراد، وأهمها[45]:

الظرف الاول-فقدان الهوية:

فعالم اليوم، يحوي مثيرات عدة، وكلها تقع على شكل معلومات، مطلوب من الفرد تحليلها ومعرفة كيفية الاستجابة لها. وفي ذلك ضغط ناجم عن الحاجة لتوليد تكيف مستمر مع الظروف دائمة التغير، حيث: يوجد وقت قليل للتعامل مع كل مشكلة أو معلومة، شيوع أنماط العلاقات المادية، والرغبة بالتحلل من الالتزامات والمسؤوليات.

النتيجة تسارع في الاتجاه إلى عالم لا يقوم على علاقات شخصية أو على قرابة، حتى وان تواجدوا فيه في بقعة جغرافية واحدة. وهنا تثار إشكالية كونه مجرد رقم في العلاقات القائمة، وتثار إشكالية شعوره بتوليد هوية خاصة به.

وهنا، في ظرف تغيب فيه ملامح شخصية الفرد فان استعداده لتوليد أفعال/ تصرفات تولد ألم أو أذى أو الموت للآخر يكون عاليا.

الظرف الثاني-الفقر المادي:

فالعنف يتعزز هنا تعزيزا موجبا، فالفرد يمسك بالأشياء المادية بكل الوسائل طالما كان هذا مفيدا. فروتين متطلبات الحياة اليومية، وقلة الفرص والخيارات أمام الأفراد، غالبا ما

---

44 -للتفاصيل انظر، علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراق، دار سعيد بن جبير، بلا مكان، 2005، ص242 وما بعدها.

45 -ينظر، خضر عباس عطوان واحمد عبد الله الناهي، دراسة في المؤثرات والعمليات المعرفية لنماذج مختارة من السلوك السياسي في العراق بعد العام 2003، مصدر سبق ذكره، ص58.

تدفع إلى تراجع في الأخلاقيات، وانخفاض في مستوى التوقعات الايجابية، وتزايد الإحباط، وتنفيذ سياسات الصراع والعنف.

وحتى في ظرف عدم وجود استفزاز مثير فان سلوك العدوان والعنف أمر متوقع. والمهم هنا في تقدير السلوك وعي الأفراد بمقدار الانتقاص الذي تعرضت له خصوصيات حياتهم. مما يجعل الفقر ضاغط واجب التخلص منه.

ورغم ان معظم الفقراء ليسوا عدوانيين، الا ان الفقر وتحت أسباب يدفع بعض الشباب الذكور إلى اكتساب خبرات مبكرة نتيجة سوء ومشاكل في الإدراك والانتباه. وغياب في وعي العائلة ومؤسسات التنشئة الأخرى بهذه المشاكل. وأهم تلك المشاكل: شعور الطفل بعدم التقدير، أو ان هناك مسائل تفرض عليه، مما يدفعه إلى الفشل، وفي ظرف غياب التوجيه الأولي فانه يلجأ نتيجة الإحباط إلى تعلم ومحاكاة سلوك العنف.

وعموما، يتأثر نمط الاستجابة الخاص بانفعالات معينة عند أي فرد بكل من: الوعي (بالتعلم، الجنس، الشخصية، الخبرة، السياق الاجتماعي)، العمر، إمكانية وجود أنماط وراثية، ونوع الموقف ذاته.

والواقع ان إدراك الفرد بقدرته على التحكم بسلوكه وبالموقف، وليس التحكم نفسه، هو العنصر الأهم في هذه الواقعة.

ورغم هذا هناك صعوبات في قياس علاقة الانفعالات بالسلوك، فالأفراد غالبا ليسوا على درجة واحدة من الدقة في تفسير انفعالاتهم دون تحريف. كما ان السلوك الواحد هو حصيلة متغيرات عدة، وليس حصيلة انفعال بذاته. لذلك يتطلب الحال: ملاحظة وتقرير أنماط السلوك الظاهر (لفظي، عملي، سلوكي عضوي أو حركي)، وملاحظة قوة الاتجاه في تبني النمط السلوكي.

المبحث الثالث

تأثير متغير الدين

منذ الخليقة ارتبط الإنسان دائماً بقوة عليا مهيمنة تسيّر الكون وتقـوم بتنظـيم شـؤون الحياة فهي التي تنزل المطر وتحرك الرياح وتخصب الارض،.. وقد كان الإنسان يتقـرب إلى هذه القوة خشية منها أو لتحقيق حاجاته الأساسية وهو ما اصبح يعرف لاحقاً بالعبادة.

وعندما ظهرت الاديان السماوية كاليهوديـة والمسـيحية والإسـلام اسـتمر هـذا التوجـه، فالإنسان يدعو الخالق خوفاً وطمعاً، وقـد رتبـت هـذه الاديـان عـلى الإنسـان جملـة مـن التوجهات والأوامر التي عليه الالتزام بها كما نهتـه عـن سـلوكيات أخـرى مـما يعنـي انهـا وجهت سلوكه بالكامل أو بشكل كبير تحت طائل الثواب والعقـاب الأخـروي مـن ناحيـة، ورضا الخالق في الدنيا من ناحية أخـرى، وبـذلك اصـبحت للـدين مكانـة مهمـة في توجيـه سلوك الإنسان بما فيه سلوكه السياسي.

ويمثل الدين جانباً مهماً من جوانب حياة الإنسان فالعامل الروحـي يلعـب لـدى كثـير من الناس في مجتمعات مختلفة دوراً هاماً في تحديد طبيعة السلوك السياسي للفرد كجـزء من دور الدين في صياغة سلوك الفرد اليومي ذلك ان الدين يشكل في معظـم المجتمعـات مرشداً لما يجوز ولما لا يجوز عمله بل ان المؤسسـات الدينيـة تلعـب دوراً هامـاً في توجيـه الناس باتجاه معين والتأثير على أحداث البلاد السياسية ففي البلدان الأوروبية الكاثوليكيـة تلعـب دوراً مهـماً في توجيـه سـلوك المـواطن لاسـيما في المسـائل الاجتماعيـة والدينيـة (كالاستنساخ البشري مثلاً).

اما في البلـدان الإسـلامية والبلـدان الناميـة فـان الـدين يلعـب دوراً اكبر بسـبب قـوة المؤسسات التقليدية مثل العشيرة والطائفة وكذلك بسبب تخلف الوعي والأمية التي تقلل من دور الإنسان لصالح ادوار القوى الأخرى.

كذلك فأن سكان الريف يكونون في العادة أكثر ارتباطاً بالقوى الدينية ولما كانت شريحة الفلاحين هي الشريحة الأكبر من المجتمع تتبين لنا أسباب قوة الدين في هذه المجتمعات ففي بلدان العالم الثالث تتمتع السلطة بقدسية خاصة انطلاقاً من قيم دينية ففي دول جنوب شرق اسيا حيث تسود الكونغوشيوسية فأن هذه الديانة ساهمت في سيادة النظم الديكتاتورية لانها تشجع فكرة الإيمان بالسلطة وكذلك الأمر مع المجتمعات الإسلامية حيث سادت مفاهيم الطاعة لولي الأمر والصبر والتوكل وغيرها مما انعكس في نمط سياسي يشجع ظهور الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية(46).

غير ان هذه النظرة لا يصلح التعميم فيها لتحديد العلاقة بين الدين والسلوك السياسي فالدور الذي يقوم به الدين في أي مجتمع ودوره في السلوك السياسي يعتمد على الظروف الخاصة لكل بلد والتي هي قطعاً تختلف من بلد إلى اخر ولذلك فأنه يجب النظر إلى التأثير الديني في الحياة السياسية في ضوء الأوضاع الخاصة لكل حالة فهذا التأثير يختلف باختلاف مجموعة من الأمور هي على سبيل المثال عدد الجماعات الدينية المختلفة في مجتمع واحد وطريقة التكيف الاجتماعي وطبيعة القيم الأساسية للديانة نفسها ومركز الجماعة في المجتمع من حيث كونها أغلبية أو أقلية والى أي مدى يشجع النظام الانتخابي في البلاد المصالح الخاصة للأحزاب الخ(47).

ان دراسة دور الدين في السلوك السياسي يعتمد على ثلاث مسائل هي:

---

[46]-لمزيد من التفاصيل انظر، محمد عدنان الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص85

[47]- صادق الأسود، مصدر يبق ذكره، ص499

ذلك ان طبيعة الدور السياسي للدين ينطلق من وضع الجماعة الاجتماعي والاقتصادي فإذا كان التمايز الديني لجماعة معينة مترافقاً مع تمييز اجتماعي واقتصادي في الوقت نفسه فأن هذه الجماعة ستشعر بلا شك بالاضطهاد والاغتراب عن النظام السياسي وعن المجتمع نفسه وقد يتحول الأمر من مطالبة بالمساواة إلى اضطرابات دينية وسياسية ففي لبنان أسس الفرنسيون نظاماً سياسياً واقتصادياً يعطي الهيمنة للطائفة المارونية المسيحية على حساب الطوائف الأخرى وهو الأمر الذي استمر بعد الاستقلال حيث تمت المحافظة على النظام السياسي والاقتصادي نفسه وتهميش الطوائف الأخرى وهو ما ولد شعوراً بالحرمان انعكس بشكل حرب أهلية[48] استمرت خمسة عشر عاماً ولم تنته الا بإصلاحات سياسية واقتصادية.

ولا يشترط ان يكون التمييز منطلقاً من الأغلبية تجاه الأقلية وانما قد تكون الأقلية هي المتحكمة في الوضع السياسي والاقتصادي للبلد ومن ثم تشعر الأغلبية انها هي التي تعاني من التمييز وبالتالي ينعكس على سلوكها الذي يتخذ في احيان كثيرة سمة الابتعاد عن المشاركة السياسية والشعور بالعزلة أو التهميش ففي نيجيريا يشكل المسلمون أغلبية السكان ويتركزون في المناطق الشمالية من البلاد في حين يهيمن المسيحيون الذين يتركزون في الجزء الجنوبي الساحلي من البلاد على النظام السياسي وعلى الاقتصاد النيجيري وهو ما أدى إلى أعمال عنف يقوم بها المسلمون بين الحين والآخر في نيجيريا[49].

48-مسعود ظاهر، الطائفية في لبنان، أزمة نظام أم أزمة مجتمع في، الدين في المجتمع العربي (ندوة)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص30-31.

49-محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا، مجلة السياسة الدولية، العدد (114)، 1993، ص202.

اما إذا كانت الأقلية صغيرة جداً ولا تشكل ثقلاً في المجتمع ولا تهتم السلطة بإشراكها في الحياة السياسية فأن سلوك أفرادها السياسي يميل إلى المشاركة السياسية والرغبة في تعزيز الاندماج الوطني مع الرغبة في الحصول على حقوقها في ممارسة طقوسها الدينية بحرية واحد الأمثلة على ذلك المسلمون في البلاد الغربية حيث يغلب عليهم الاهتمام بشؤون البلاد التي يعيشون فيها والرغبة في الحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم.

المطلب الثاني-التجارب التاريخية

ان بعض الأحداث التاريخية التي تمر على أبناء ديانة معينة يمكن ان تؤدي إلى اتخاذ سلوك سياسي معين وإذا حدث ذلك فأن هذه الرابطة بين الطائفة الدينية والسلوك السياسي المحدد تصبح أقوى بحيث يصبح السلوك السياسي هذا أمرا طبيعياً من النادر الخروج عليه ومن الأمثلة على ذلك التجربة التاريخية التي عاشها الأرمن في تركيا في أيام الدولة العثمانية والمذابح التي تعرضوا لها عام 1915 وما بعدها أدت إلى سلوك سياسي يتسم بالعداء من قبل الأرمن تجاه الأتراك امتد حتى نشوء جمهورية أرمينيا الحديثة عام 1991 في حين يشعر الأتراك بعدم الثقة تجاه الأرمن والعرب أيضا بسبب اعتقادهم ان الفريقين اتصلوا بالانكليز أثناء الحرب العالمية الأولى مما ساعد على سقوط الدولة العثمانية عام 1918.

ان التجارب التاريخية تؤدي إلى ما يطلق عليه (الصور الذهنية الثابتة) إذ عن طريق سابقة تاريخية معينة قد تشكل لدى شعب معين صورة عن شعب آخر دون الاحتكاك الحقيقي به ودون معلومات كافية عنه وفي الأغلب فأن هذه الصور لا تكون حقيقية أو على الأقل لا تعكس الواقع الحقيقي لعامة أفراد الشعب ففي الدول الغربية فأن الصور النمطية عن المواطن العربي هو ذلك الشخص الفاحش الثراء القاسي القلب الذي يحاول

ابتزاز الغربيين بواسطة النفط ولا يهتم الا بالمتعة وهو كذلك شخص كسول وخامل وجبان اما المسلم فهو ذلك الشخص الإرهابي الدموي الذي يريد تدمير الحضارة الغربية وهكذا وهذا الأمر ينعكس في صورة سلوك سياسي سلبي تجاه الأقليات الإسلامية في تلك البلدان.

المطلب الثالث-التعصب الديني

ان التعصب من قبل أتباع ديانة معينة لديانتهم يؤدي إلى سلوك سياسي يتناسب مع هذا التعصب، سلوك سياسي يرفض قيم الآخر وديانته ذلك ان من المعلوم ان الأديان السماوية هي واحدة في مبادئها الأساسية وان الاختلاف بينها لا يتجاوز الفروع والجزئيات وطريقة فهم أتباع كل ديانة لمعتقداتها وايمانها ان دينها هو الصحيح وان الاديان الأخرى محرفة وغير صحيحة.

ان هذا الأمر اوجد خلافات دينية على مدى التاريخ وقد اتخذت هذه الاختلافات مع الوقت طابع العنف والتصفية ذلك ان كل خلاف ديني يؤدي إلى الانشقاق عن الجماعة الأساسية وظهور ديانة جديدة يؤدي إلى مقاومة الجماعة له غالباً ما تكون هذه المقاومة بالعنف لان عملية ظهور الدين الجديد فيه مساس بالمقدس الديني الذي لا يجوز الخروج عليه لان الخروج نفسه معناه ان الدين الأصلي ليس سليماً هذا الامر يثير الخوف على العقيدة نفسها واحتمال تعرضها بمرور الوقت إلى التفتت والاندثار وكذلك على وحدة الجماعة الدينية وذاتيتها الثقافية مما يؤدي إلى تعصب أنصار كل ديانة لمبادئها وبالتالي يمتنع التفاهم وتتأجج الخلافات[50].

[50]- للتفاصيل انظر، عبد العزيز قباني، مصدر سبق ذكره، ص183، وما بعدها

ان العنف المصاحب للخلافات الدينية تتسرب وقائعه وذكرياته في الذاكرة الجماعية لإتباعه عبر السنين بواسطة التثقيف الديني مما يجعلها قابلة للاشتعال في أية لحظة بل إنها تنعكس على السلوك السياسي للمواطن مباشرة فهو يلبي دعوات قياداته الدينية إلى أي تصرف سياسي حتى لو كان هذا التصرف غير منسجم مع بعض قيمه التي ربي عليها خارج إطار ديانته أو طائفته (من خلال الدراسة أو وسائل الإعلام العلمانية مثلاً) لاعتقاده ان هذا السلوك فيه نصرة للدين أو الطائفة وكذلك نراه في الانتخابات يصوت للحزب الذي يمثل ديانته أو طائفته حتى لو لم يكن مقتنعاً ببرنامجه أو شخوص مرشحيه.

ومن الواضح ان فكرة المواطنة بوصفها رابطة بين الإنسان ووطنه الذي يعيش فيه ويكتسب جنسيته وهي رابطة خارجة عن الدين أو المذهب أو القومية يمكن ان تؤدي إلى التخفيف من اثر الدين في السلوك السياسي وتجعله يأخذ اتجاهاً عقلانياً وعلمانياً، الا ان تنمية هذه الفكرة يحتاج إلى سنوات طويلة من التنشئة السياسية للفرد عليها في كافة المؤسسات كالاسرة والاعلام وغيرها في حين ان انتماء الفرد للطائفة والقومية والدين هو ارتباط أولي وشبه غريزي ينشأ مع الإنسان منذ ولادته.

ان دور الدين في السلوك السياسي يولد العديد من الآثار أهمها اثنان:

أ-الحزب السياسي الديني:

أهم أثار الدين على السلوك السياسي هو الحزب السياسي الديني وتشكل الأحزاب السياسية الدينية أحدى أهم ظواهر العمل السياسي في المرحلة التي أعقبت سقوط الإيديولوجية الشيوعية وانتصار النموذج الرأسمالي بعد عام 1989 والى وقتنا الحاضر فقد اخذ الدين يتدخل بشدة في الحياة السياسية سواءً على الصعيد الدولي أو داخل الدول نفسها وعلى مساحة العالم اجمع ففي الشرق الأوسط أصبحت الأحزاب الدينية تتمتع

بنفوذ واسع على الساحة السياسية بعد ان كانت الحكومات العسكرية والدكتاتورية هي التي تتحكم بالساحة السياسية فوجدنا الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية تفوز في انتخابات عام 1991 قبل إلغائها وسيطرة الجيش على مقاليد الحكم وكذلك فازت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2005 وحصل حزب العدالة والتنمية الإسلامي على الأغلبية في الانتخابات التركية وشكل الحكومة فضلاً عن سيطرة الإسلاميين على الحكم في إيران والسودان وغيرها.

ولعل المثال الأبرز على دور الأحزاب الدينية في السياسة هو النموذج العراقي بعد عام 2003 حيث شكلت الأحزاب السياسية الدينية ظاهرة جديدة على المجتمع العراقي فهذه الأحزاب التي اتخذت من الإسلام اسماً لها هيمنت على الساحة السياسية العراقية في انتخابات عام 2005 مستغلة الشعارات الدينية ودعوات المرجعيات الدينية وفتاواها رغم افتقار هذه الأحزاب بصورة عامة إلى برامج سياسية متكاملة واستطاعت هذه الأحزاب وضع بصماتها على الدستور العراقي الدائم في مواد عدة أبعدت عنه طابعه الوطني الشامل لجهة أسلمته أو تطييفه[51].

وتختلف هذه الأحزاب السياسية فيما بينها باختلاف البلدان التي توجد فيها وباختلاف القاعدة الاجتماعية التي تقوم عليها وباختلاف برامجها للعمل ومواقفها إزاء المشاكل التي تواجه مجتمعاتها غير انها بصورة عامة ترى انها مكلفة بنشر رسالة دينية بين البشر ومن هنا فأنها في الغالب لاتقصر نشاطها في إطار الحدود السياسية للبلاد وانما ترى ان ساحة عملها هو حيث يوجد معتنقو الدين المعني وأحيانا ترى عليها هداية الإنسانية جمعاء حتى وان مارست نشاطها في مجال محدد ويبرز هذا التوجه عادة في أسمائها مثل (حزب الدعوة

[51]-للتفاصيل انظر، فائز عزيز اسعد، دراسة ناقدة لدستور جمهورية العراق، دار البستان للطباعة، بلا، 2005، ص24، وما بعدها.

الإسلامية/ تنظيم العراق وليس حزب الدعوة الإسلامية العراقي مثلاً) كذلك فأن اغلب الأحزاب الدينية تجد في العودة إلى الدين علاجاً لكافة مشكلات المجتمع أو مشكلات العالم بأسره حيث يشيع استخدام شعارات (الإسلام هو الحل) أو (العودة إلى المسيح) وغيرها.

ان الحزب السياسي الديني يؤثر بشكل كامل في السلوك السياسي للمواطن عن طريق إيجاد نموذج قيمي متكامل ودعوة المواطنين إلى السير على هداه بوصفه هو الحق وهو عن طريق الخلاص الدنيوي والأخروي، فالمواطن عليه ان يختار مرشحي الحزب في الانتخابات بوصفه واجباً دينياً وليس واجباً سياسياً عقلياً وبالتالي يتوحد لديه العمل الديني بالسياسي وهو ما رأيناه في الانتخابات العراقية لعام 2005 حيث اعتبر التصويت لقائمة معينة عملاً دينياً وبالتالي فقد صوت معظم الناس لهذه القائمة أو تلك دون ان يعلموا برنامجها أو حتى اغلب مرشحيها.

ب-الطائفية السياسية:

واستناداً إلى النقطة السابقة تكون الطائفية السياسية هي المظهر الثاني من مظاهر تأثير الدين في السلوك السياسي للفرد وقبل البحث في هذا الموضوع يجدر بنا التمييز بين ثلاثة مفاهيم تبدو متقاربة في حين ان معانيها مختلفة جداً.

فالطائفة تعرف بأنها مجموعة من الناس تعتنق معتقدات دينية معينة وتمارس طقوساً دينية بوسائل وطرق تختلف عن اعتقادات وممارسات بقية معتنقي الديانة نفسها[52]، اما

---

[52]-للتفاصيل انظر احمد عبد الله ناهي، التعددية الحزبية في الوطن العربي، الواقع والمستقبل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002، ص128.

الطائفية فتعرف بأنها التنظيم الاجتماعي الذي تتخذه الجماعة الدينية بما يحدد هوية المؤمنين وولاءاتهم[53].

وتعرف المذهبية بأنها الانتساب إلى مذهب فقهي من المذاهب المتعددة التي ظهرت لتلبية حاجات الأمة المتجددة على ضوء النصوص الشرعية والمقاصد الأساسية للشريعة[54].

كما تعرف الطائفية السياسية بأنها تعصب لجماعة عضوية تتطلع لتحقيق مواقع سياسية واجتماعية أفضل في الدولة عبر تحالفات تتبنى طابعاً سياسياً أو حزبياً يتخذ من الانتماء الطائفي معياراً للمفاضلة والأهلية لتولي المسؤولية والقيادة[55].

وغني عن البيان ان وجود الطوائف المختلفة في المجتمع يعد أمرا طبيعياً الا ان اعتماد الأحزاب السياسية على الدين موجهاً إيديولوجيا لها يؤدي إلى تكريس الطائفية السياسية وعلى الأخص في حالة وجود طوائف عديدة في البلاد إذ ان اعتماد الأحزاب على الدين يؤدي بها إلى تبني تفسير فقهي معين يتبعه أبناء طائفة معينة ومن هنا نشأة أحزاب دينية مختلفة في بلد واحد ففي العراق مثلاً وجدت أحزاب إسلامية سنية وأخرى شيعية بل وجدت أحزاب ضمن الطائفة الواحدة تختلف باختلاف المراجع التي تعتمد عليها فحزب الدعوة مثلاً يتبع مرجعية السيد علي السيستاني ويتبع حزب الفضيلة مرجعية السيد محمد اليعقوبي الخ..

53-احمد شكر حمود، مشكلات المجتمع المدني في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998، ص71.

54-حميد فاضل حسن، إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية، مجلة العلوم السياسية، العدد 31، تشرين الأول، 2005، ص185.

55-حميد فاضل حسن، إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية، المصدر السابق، ص184.

ان الطوائف نشأت أساساً عبر فهم خاص للدين مغاير للفهم والتفسير السائد أو تفسير الأكثرية وكان ذلك في الغالب لمصلحة ما وهـي مصـلحة في الغالـب ايضـاً سياسـية فحيـث تكون المصلحة السياسية تكون حالة الانشقاق والعداء وهـذا مـا يـفسر ان اعنـف حـالات العداء في التاريخ هي تلك الخلافـات المذهبيـة والطائفيـة لان فهـم الـدين كشيء مقـدس يتلاصق ونوازع الأفراد البدائية العدوانية واستقلال هذه النوازع من قبل القيادات الدينيـة والسياسية بداعي الحفاظ على السلطة أو الواقع والمصلحة الخاصة بقصد تصفية وإخضاع الجماعات الأخـرى المخالفـة في المـذهب أدى إلى أبشـع أنـواع المـذابح في التـاريخ ففئويـة المذاهب الدينية اشد قوة من الفئويات الأخرى وهو ما رأيناه في سلوك ومواقف وشعارات الجماعات الطائفية بما يعبر عن خصوصية الجماعة الطائفية وعلاقتها العدائية المضمرة مع الجماعات المذهبية والطائفية الأخرى[56].

ولا ريب ان استشراء الطائفية السياسية يؤدي إلى تصـلب السـلوك السـياسي للمـواطن وتخندقه خلف الشعارات الطائفية وتغليب مصلحها على مصالح الوطن وهو ما يؤدي إلى غياب السلوك السياسي العقلاني الرشيد كما انه يؤدي إلى تحول الصراع السياسي السلمي في النظام الديمقراطي إلى صراع سياسي حقيقي تستخدم فيه القوة المجردة بدل قـوة الصـوت الانتخابي ذلك ان الانتخابات بوصفها سلوكاً سياسياً يقبـل المسـاومة والوصـول إلى الحلـول الوسط لا يتفق مع مفهوم الطائفة التي لا تقبل سوى الفوز الكامل أو الخسارة الكاملة بل ان الائتلاف بين أحزاب دينية مختلفـة أمـر غـير ممكـن إذ ان كـلاً منهـا لا يعـترف بـالآخر ويعتبره مخطئاً وخارجاً عن الدين وبالتالي لا يمكن في بيئته الطائفية السياسية الوصـول إلى نتائج تفاوضيه فضلاً عن ان الدفاع عن حزب معين يعتـبر دفاعـاً عـن الطائفـة وبالتـالي لا يمكـن لمـواطن مـن طائفـة معينـة التصـويت لحـزب مـن طائفـة أخـرى ابـداً لان ذلـك

[56]-عبد العزيز قباني، مصدر سبق ذكره، ص183-185.

يعتبر خروجاً عن الدين وبالتالي لا يمكن التخلي عن حزب الطائفة المعينة حتى ولو عجز عن تحقيق برنامجه الانتخابي أو تبين ضعف مرشحيه أو فسادهم وبالتالي تكرر نتائج الانتخابات في كل دورة انتخابية مع استثناءات محدودة وفي العادة لا يتم إلقاء الفشل على الحكومة أو الحزب الطائفي بل على الظروف ومؤامرات الطوائف أخرى الخ...

غير ان الصحيح ايضاً القول ان تأثير الدين في الحياة السياسية وفي السلوك السياسي للمواطن يزداد في أوقات ألازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ففي الأوقات التي تمر فيها البلاد بأزمات أو بعد خروجها من الحروب يصبح الدين ملاذاً اخيراً للإنسان وبالتالي يزداد ارتباط الإنسان بالدين في هذه الأوقات بل ان الدين يصبح جزءً من الشخصية القومية للبلد في حالة تعرض البلد إلى عدوان أو احتلال من قوة أجنبية – ذات دين مختلف – وعندها يصبح الدفاع عن الوطن والدفاع عن الدين مرتبطان معاً برباط وثيق.

اما في حالة شيوع الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي فأن المبادئ السياسية وليست الدينية هي التي تزدهر وخصوصاً في حالة إشاعة التعددية السياسية والنظام الديمقراطي وعلى العكس من ذلك ففي حالة حكم المجتمع من قبل نظام سياسي دكتاتوري فأن الفرد يلجأ إلى الدين والطائفة وغيرها من الولاءات التقليدية للاحتماء بها من الدولة وهو ما يجعل الخطاب الديني والطائفي بديلاً عن الخطاب السياسي وتتحول الطوائف إلى أحزاب[57].

[57]-باسل يوسف، قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 323، كانون الثاني 2006، ص103.

المبحث الرابع

الموروث التقليدي

تتكون اغلب البلدان وخصوصاً البلدان النامية من مجموعات اجتماعية يغلب على أفرادها إحساس بالانتماء اليها بشكل يسبق – تاريخياً – ويتفوق – من حيث القوة – على إحساس الانتماء إلى الدولة ذلك ان الدولة في المجتمعات النامية لم تنشأ بفعل تطور تاريخي متصل ومستقل وانما نشأت نتيجة فعل خارجي ونتيجة لمصالح الدول الكبرى لذا فقد بقيت الانتماءات التقليدية تحتفظ بمكانتها في وعي المواطن وسلوكه.

ونقصد بالانتماءات التقليدية هنا كافة الانتماءات القطاعية سواءً تلك التي تتجاوز حدود الدولة كالدين والطائفة والاثنية أو التي تقل عنها كالقبلية ولما كان الدين والطائفة محور حديثنا في فقرة سابقة فأننا هنا سنقتصر على الاثنية والقبيلة وهما اللتان سوف نعنيهما بعبارة الانتماءات التقليدية.

ان الولاءات التقليدية تشكل في بعض الدول محور النشاط السياسي للمواطن وهي تمتلك قيماً تعكس واقعها الثقافي والاجتماعي وتمثل تلك القيم اطاراً لسلوك أفرادها السياسي ويرتبط تأثير تلك القيم ونوعيتها بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي من حيث درجة الوعي السياسي ودرجة التماسك الاجتماعي ففي حالة ارتفاع درجة الوعي السياسي للأفراد لاسيما عند وجود قضية وطنية مشتركة يناضل الجميع من اجلها يتضاءل دور القيم الاجتماعية التقليدية لصالح القضية الوطنية وكذلك في حال ازدادت درجة التماسك الاجتماعي بين أبناء الشعب فأن القيم التقليدية – ما قبل الوطنية – تصبح في ادنى مستوياتها، اما في حال انخفاض الوعي السياسي وغياب القضية أو الرمز الموحد الشامل وانتشار الأمية وضعف الترابط الاجتماعي فأن ذلك يؤدي إلى غلبة الانتماءات الفرعية الضيقة كالقبيلة والعرقية على الانتماء الوطني الشامل لمعرفة أصحاب الانتماءات

الفرعية بعدم قدرة المجتمع كنظام موحد وشامل للقيم على تحقيـق مطـالبهم وأهـدافهم لذلك أصبحت القيم القطاعية في المجتمعـات الناميـة انعكاسـاً لتلـك الانـتماءات الفرعيـة وأصبحت تلك الانتماءات الدافع في السلوك السياسي لغالبية المجتمعات الناميـة[58] ورغـم التشابه الكبير بين دور الاثنية والقبيلة في السلوك السياسي الا اننا سـنأخذ كـلاً مـنهما عـلى انفراد لأجل مزيد من التحليل[59]:

أ-الاثنية:

تعرف الجماعة الاثنية بأنها تلك الجماعة التي تختلف عن جماعـة أو جماعـات أخـرى تعيش في المجتمع نفسه في واحد أو أكثر من المتغيرات الآتية اللغة والدين والمذهب داخل الدين الواحد أو السلالة القومية[60].

وتجدر الإشارة إلى انه لا يوجد مجتمع مهما كانت درجة تقدمـه خـالٍ مـن الجماعـات الاثنية غير انه توجد اختلافات بين المجتمعات من حيث دور الاثنيات في النظـام السـياسي وفي المجتمع من ناحية ومن حيث طريقة تعامل النظام السياسي مع الاثنيـات مـن ناحيـة ثانية ففي بعض الدول عمل النظام السياسي عـلى تجـاوز مسـألة الاثنيـات المتعـددة مـن خلال بناء نموذج ديمقراطي تعددي يعتمد المواطنة أساساً في الحصول على الحقوق والقيام بالواجبات وفي مثل هذا النظام فأن المجتمع ولاشك سيصـل سريعـاً إلى مرحلـة عاليـة مـن الاندماج الوطني وبالتالي يسهل الوصول إلى حالة من الإجماع على القضايا الأساسية للبلاد.

58-محمد عدنان الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص129.

59-ينظر، خضر عباس عطوان واحمد عبد اللـه الناهي، دراسة في المؤثرات والعمليات المعرفيـة لـنماذج مختارة من السلوك السياسي في العراق بعد العام 2003، مصدر سبق ذكره، ص ص71-75.

60-سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بـيروت، ط1، 1988، ص239.

اما في دول أخرى فقد عجزت الأنظمة السياسية عن إيجاد ثقافة وطنية موحدة للمجتمع وعملت بدل ذلك على خلق حالة القسر حاولت فيها فرض ثقافة مجموعة اثنية واحدة على أبناء المجتمع مما نتج عنه تقوقع المجموعات الاثنية الأخرى على نفسها وشعورها بالتهميش والتهديد مما دفع إلى ان يتخذ سلوكها السياسي شكل صراع مع النظام السياسي ومع المجتمع ككل بدل ان يكون سلوكاً تنافسياً داخل النظام بل ان المجموعات الاثنية المختلفة عملت على خلق أحزاب سياسية فمشكلة التعدد الاثني في المجتمعات النامية تنعكس وبصورة واضحة على الحياة السياسية وتصب فيها لتعيق الاستقرار والوحدة الوطنية ففي كثير من الأحيان نجد ان السياسة الحزبية تتبع المجموعات القومية لدرجة كبيرة لدرجة ان أي تغيير في الحكومة أو الوزارة أو الحاكم نفسه قد يستغل فيه العامل القومي(61).

وهذا يعني ان مكانة الفرد السياسية وسلوكه السياسي محكوم بانتمائه الاثني لأنه يجده الحصن الوحيد لحمايته من تجاوز الدولة التي لا تقوم على المساواة بين أفرادها وتحاول تذويب الأقليات فيها قسرياً وبالتالي ففي هذا الجو تسود العصبية والتعصب وقيم رفض الآخر وبالتالي تسود أطروحات الخيانة والعمالة للأجنبي بالنسبة للأقليات التي تطالب بحقوقها في المساواة واستخدام رموزها وبالتالي يتحول السلوك السياسي هنا إلى – صراع بين أقليات وبين الأغلبية وبالتالي فأن أي تغيير سياسي لا يكون ممكناً طالما ان الأقلية والأغلبية هي وراثية وبالتالي لا يمكن الانتقال الحر من الأغلبية إلى الأقلية وبالعكس وعلى هذا فأن كل تحول سياسي انما يكون نتيجة العنف ويولد مزيداً من العنف.

---

[61]-رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مطابع التعليم العالي، بغداد، ط2، 1989، ص430.

ان قيام النشاط السياسي على أساس العصبية الاثنية يمكن ان يهدد بتقسيم المجتمع وبالتالي الدولة اما في حال دخول أعضاء من المجموعات الاثنية للأحزاب السياسية التي تقوم فيها العضوية على أساس الفكرة الوطنية الشاملة يمكن ان تحمل مخاطر نقل أفكارها وممارساتها التعصبية إلى الأحزاب وقد تعمل على استقلال هذه المنظمات نفسها وفرض عصبيتها عليها وبالتالي تدمير العملية السياسية.

وتحدد الاثنية في المجتمعات النامية السلوك السياسي للأفراد ايضاً من خلال تحديد رؤية هؤلاء للعالم الخارجي – خارج الجماعة الاثنية – بحيث تتماهى مطالبهم السياسية مع مطالب الجماعة الاثنية السياسية حتى تصبح هذه الأهداف والمطالب الإطار التقليدي للأفراد فلا يرون لهم الا تحقيق مطالب الجماعة هدفاً وبالتالي يصبح الصراع السياسي صراع اثنيات متنافرة تحاول الاثنيات الحاكمة منها فرض قيمها على الاثنيات الأخرى التي تحاول بدورها التشبث بقيمها والحفاظ على كيانها.

ب-القبيلة:

تعرف القبيلة بأنها مجموعة من الناس يقطنون في الأغلب منطقة واحدة ويسود بينهم تضامن جمعي مرده اعتقادهم بالانتماء إلى جد مشترك واحد، اما القبلية فهو مفهوم يحمل دلالة سياسية ويعني إيمان الأفراد بالقبيلة بوصفها الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي بما يشكل بديلاً عن الدولة والأمة وبما يجعلها محور النشاط السياسي لأفرادها[62].

وتشكل البنية القبلية أكثر البنى أهمية في المجتمعات النامية فالعشيرة والقبيلة هي الوحدات الأساسية في المجتمع والولاء لها هو أكثر الولاءات أهمية في العالم النامي.

62-عبد الجبار احمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994، ص126

ان حضور الولاءات الاجتماعية الضيقة من طائفة وعشيرة وقبيلة لا يأتي اعتباطاً بل يعبر عن وضعية تاريخية كانت فيها هذه الولاءات تلبي للفرد وظائف اجتماعية وسياسية مهمة كتوفير الأمن والحماية والهوية في ظل مجتمعات لم تتبلور فيها البنى السياسية الاجتماعية المعاصرة على نحو متكامل ولاسيما بنية الدولة العصرية أو الأمة[63].

وإذا كانت المجتمعات المتقدمة قد وصلت إلى حد اختفت فيه تماماً البنية القبلية فلم يعد لها وجود لصالح مفهوم المواطنة وبالتالي لم يعد لها تأثير في السلوك السياسي للفرد المواطن فأنها في بلدان العالم النامي لا تزال حاضرة وتؤثر في سلوك الفرد السياسي.

وقبل الحديث عن تأثير القبيلة في السلوك السياسي يجدر بنا ان نفهم القوة التي تؤدي إلى هذا التأثير وهي العصبية القبلية أنها عاطفة موحدة شاملة ذات قوة إلزامية تمارس سيطرة على ضمائر أفراد العشيرة بحيث تجعل كلاً منهم متضامناً مع الآخرين من أفراد القبيلة نفسها بحيث تشكل جزءً أساسياً من أفعاله[64].

ويمثل المجتمع القبلي نظاماً شاملاً تغلب عليه الحياة الجماعية وفي نواة المجتمع القبلي توجد الأعراف والتقاليد التي تتصف بالاستمرار والقدسية وتكون السيطرة فيه لكبار السن وشيخ القبيلة الذي تكون له مكانة رمزية مرموقة وتمتلك القبلية مجموعة من القيم التي تؤثر على السلوك السياسي للمواطن من أهمها السلطة الأبوية ففي المجتمع القبلي يشيع نوع من التقديس للسلطة اعتماداً على موقعها في هرم النظام الاجتماعي حيث يشيع

[63]-علي اسعد وطفه، إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 282، اب، 2002، ص104.

[64]-ينظر، فالح عبد الجبار، شيوخ وأيديولوجيون، تفكك القبائل وإعادة تركيبها في ظل الشمولية الأسرية في العراق، ترجمة حسني زينه، دراسات عراقية، العدد 12، بيروت: دراسات عراقية، 2008، ص ص39-57.

نوع من التطابق في الـوعي السـياسي بـين دور الأب في الأسرة والـزعيم في القبيلـة مرسـخة هيمنة (الرجل على المرأة) و(الرجل على جميع الرجال) في تراتبية مطلقة(65).

فضلاً عن ذلك فأن احد التأثيرات الأخرى للقبيلة على السـلوك السـياسي هـي في الـولاء للقبيلة كبديل للولاء للدولة فالنظم السياسية حينما تعجز عن خلق المواطن وإقامـة نمـط من العلاقات السياسية أساسه رابطة المواطنة فأن المواطن لا يشعر بالولاء الا لقبيلته التـي ينتمي إليها.

والجانب الأخير تأثير القبيلة على السلوك السياسي هو في الأثـر الـذي تحدثـه العصـبية القبلية على المواطن فهي تمنع المواطن من السلوك العقلاني وهو أمر تستحيل معه عمليـة التحول الديمقراطي فالديمقراطية تشمل مجموعة من القـيم الأخلاقيـة والسـلوكية تشـكل العقلانية والاختيار الرشيد بين البدائل إحدى أهم هذه القيم وتعمل العصبية القبلية على منع الفرد من التصرف العقلاني فمنطق القبيلة يعلو على منطق العقل وهـذا الأمـر يحـرم الفرد من ممارسة حريته الفردية وينعدم التسامح والتفاعل السـياسي بـين أفـراد المجتمـع حيث ان تمجيد القبيلة لمنطق القوة يتعارض مع مبدأ الحوار والاحتكام إلى معايير قانونيـة محددة لحل الخلافات بين المواطنين أو بين الأحزاب بل يلجأ الفرد إلى القوة لحلها من هنا تكثر حوادث العنف في العمل السياسي(66).

غير ان تأثير القبيلة في السلوك السياسي للمواطن يتـأثر ولاشـك بمسـائل متعـددة منهـا درجة الوعي السياسي للمواطن الذي يرتبط بشكل وثيق بشـيوع التعلـيم وكـذلك انتشـار وسائل الإعلام التي بدأت تدخل إلى كل بيت في أنحاء العـالم وبـذلك أصـبح المـواطن عـلى

[65]-هشام شرابي، البنية البطركية، بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة، بيروت، 1987، ص22.

[66]-عبد العزيز محمد ناصر، التعددية الحزبية في الجمهوريـة اليمنيـة، أطروحـة دكتـوراه غـير منشـورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000، ص273

اطلاع بكل ما يجري في العالم وكذلك شيوع القيم الرأسمالية التي تؤكد على مصلحة الفـرد الخاصة وقدرته الفردية[67].

وخلاصة القول يتعلق بالانتماءات التقليدية ان هذه الانتماءات طبعت المجتمعات عبر آلاف السنين لاسيما فيما كانت تؤدي واجبات أصبحت الآن من واجبات المجتمع السـياسي (الدولة) وبالتالي فإذا كانت فيما مضى تحمل مشروعيـة سياسـية فـأن هـذه المشروعيـة لم تعد موجودة بالتالي يجب علينا العمل لجعل المواطن قادراً عـلى تجـاوز هـذه الانـتماءات لصالح الانتماء الوطني الذي يجب ان يأتي السلوك السياسي متسقاً معه وليس منافياً له.

---

[67]-ينظر للتوسع، رشيد الخيون، المجتمع العراقي تراث التسامح والتكاره، معهد الدراسات الإسـتراتيجية، بيروت، 2008، ص ص140-155.

الفصل الثالث

العمليات المعرفية والتغير في السلوك السياسي

بعدما تقدم من دراسة للسلوك السياسي بمعناه العريض، وبيـان للمـؤثرات التـي تـؤثر على تشكله، وتـدخل في تحديـد أبعـاده ونوعـه واتجاهـه، سـنعالج هنـا خمسـة مواضـيع تطبيقية بارزة وملحة الا وهي: المعنى المقصود بالعمليات المعرفة التي تـؤثر عـلى سـلوك الفرد، وما يدخل ضمنها، والمسالة الثانية إمكانية التغير والتغيير في السلوك السياسي للفـرد الواحد، والمسالة الثالثة السلوك العشائري، ثم السلوك الانتخابي، ثم العنف السـياسي، وثـم الانتماء الحزبي-السياسي.

المبحث الأول

العمليات المعرفية والسلوك السياسي

غالبا ما يلاحظ احدنا ان الأفراد، سواء في المجتمـع الـذي لـه صـله بـه، أو حتـى ضـمن العائلة الواحدة مختلفين في سلوكيات، مثل: الانتماء إلى الجماعات والقـوى السياسـية، وفي سلوكيات التصويت الانتخابي، وفي ممارسة السياسة بين الطرق والوسائل والأساليب العنيفة وتلك التي تحفها الدبلوماسية، فلماذا؟

هل حقيقة ان الاختلاف في السلوك السياسي، مرجعه يعود إلى واقعة الاختلاف في نـوع الجنس، أو نوع الانتماء القومي واللغوي بين الأفراد؟ ولماذا النساء خـاملات عـن أداء أدوار سياسية في العراق؟

لكي نثبت ان الاختلاف في السلوك بشكل عام، والسياسي منه بشكل خاص مرجعه ليس الاختلاف في نوع الجنس، أو نوع الانتماء القومي واللغوي. يقتضي الحال بيـان كيـف يـؤثر التعلم والإدراك والوعي على السلوك السياسي للأفراد؟ وكلأهما يفرضان حقيقة مفادهـا ان للعمـر ومراحلـه وتجاربـه تـأثير لا ينكـر في نـوع السـلوك السـياسي، بـل ان المعـدلات

لسلوك الفرد الواحد تختلف، وتتباين، وربما تتناقض بين الحين والآخر (وأنا أتحدث هنا عن فرد ناضج عاقل رشيد؛ وليس فرد انتهازي قلق)، وحتى في التعامل مع القضية السياسية الواحدة؛ وهذا الحين قد يعني يوم، وربما ساعات، مثلما قد يحتاج فرد ما إلى سنوات لتغيير موقفه السياسي نحو وجهة أخرى. ولنا مثال في التحول من القناعات الشيوعية إلى الدينية، ومن الأفكار الماركسية إلى الأفكار الرأسمالية في إدارة التعاملات الاقتصادية.

لقد أثبتت الحقائق العلمية ان هناك علاقة بين نوع السلوك الذي يقوم به الشخص وبين مخه/تركيبته العقلية. بمعنى ان السلوك يخضع لمنطق الفردانية، أي ان لكل شخص سلوكه القائم على معطيات محددة، وليس هناك تطابق في كافة المعطيات بين الأفراد، وهذا ما يفسر سر وجود اختلافات على أساس نوع القضية التي يجري التعامل والتعاطي معها، وعلى موضعها ومكانتها في نفس كل فرد، وعلى أساس بعدها أو قربها منه جغرافيا، وعلى أساس زمنها، بمعنى كيفية تعاطي الأفراد مع التاريخ والزمن. وكنتيجة لوجود اختلافات لا تنكر في حجم وصفات ونوع مخ الأفراد على أساس نوع الجنس[68]، ولكن لا توجد فوارق واضحة قائمة على أساس الاختلاف القومي أو اللغوي. نقول تظهر اختلافات في سلوك الأفراد قائمة على نوع الجنس في اغلب المجتمعات، وعلى مختلف المراحل، بحيث يعطى للنساء دائما نوع مميز من التعامل، وتلحق في بعضها الآخر بالرجل قسرا، حيث يعتبر ذلك التمايز كأداة لتفوق الرجل، وليس تمايزا قائما على أساس نوع الوظائف التي تستطيع المرأة تنفيذها دون الرجل؟[69]

68-هذا الموضوع لا يزال يثير جدلا علميا بين مؤيد ومعارض، ويحاول البعض تجاوزه بالإشارة إلى التركيب العقلي، والتربية والتنشئة، من باب ان ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية مرجعه نوع القيم الاجتماعية أكثر منه مرجعه نوع وحجم مخها.

69-سعيد الهزار، علم النفس السياسي، صحيفة التآخي (بغداد) حزيران 2005، ص10.

ان مخ الفرد يحدد مساءل الإدراك أو الوعي، من خلال قيامه بالوظائف التالية[70]:

-قدرته على جمع المعلومات من الوسط الخارجي، ومن حالة الفرد ذاته،

-قدرته على تفسير المعلومات، والإشراف على نوع الاستجابات السلوكية للفرد في الأوقات العادية، وخلال الأزمات التي تشد الفرد للتصرف بشكل غير طبيعي، في الغالب، بمعنى تحدث نوع من التركيز في الوقت والمال والجهد وتسبب إجهاد لها،

-تحريك نوع الاستجابة أو ردود الأفعال للفرد، وبما يتواءم مع البيئة المحيطة. بمعنى آخر، ان المخ مسئول عن عمليات استقبال وتحليل المعلومات المختلفة، وربطها، واستكمالها بالخبرات السابقة، واتخاذ القرارات حول السلوكيات المختلفة الواجب اعتمادها.

وإجمالا، فان السلوك والعمليات العقلية، وحتى المهارات مثل تحليل العلاقات بين الأشياء في الفراغ... تعتمد على أداء سلسلة مرتبطة ومعقدة من الفعاليات. ومحاولة التحكم بنوع السلوك لازال موضع جدل، فاستخدام طرق الاستثارة المختلفة، وبضمنها الوسائل العضوية أو النفسية قد تستدعي سلوكا معينا، أو قد يبقى السلوك الناتج موضع تساؤل في اغلب الأحيان، خصوصا إذا ما استثير الانتباه وكامل حلقة الوعي لدى الفرد.

---

[70]-دافيد أو.سيرز واخرون (تحرير)، المرجع في علم النفس السياسي، ج1، مصدر سبق ذكره، ص152-155.

المطلب الاول - التعلم والسلوك السياسي:

عند ملاحظة الأفراد وسلوكهم السياسي يلحظ انه لدينا ثلاثة نماذج للأفراد[71]:

-الأنموذج الأول، هو صناع القرار وقيادات الأحزاب السياسية، الذين لهم أجندات سياسية محددة،

-والأنموذج الثاني هو، صناع الرأي، أي أولئك الأفراد الذين لهم قدرة على إعادة تشكيل رأي الفرد العادي[72]، وهو يتحكم بنوع سلوكه على أساس معرفة مسبقة، ويدخل ضمنه المثقفين وحاملي مؤهل في العلوم السياسية (كما يفترض حيث يفترض بهم معرفة ان السياسة لعبة سواء استخدمت هذه الوسيلة أو تلك في تغيير أو إعادة توجيه قناعات وسلوكيات الأفراد، وان الدين والسياسة والاقتصاد والعسكر والعنف والدبلوماسية... كلها وسائل؛ وانه لا أخلاقية في التعاطي مع إحداها دون الأخرى).

-والأنموذج الثالث هو، الأفراد من عامة المجتمع، ومهما كان نوع التعليم الذي تلقاه ذلك الفرد، أو كان انتماءاته القومية واللغوية وجنسه، فهو موجه وليس صاحب رأي. وان كان القانون أعطاه صوت سياسي مساوي لكلا الفئتين في أعلاه، للتأثير في القرار، الا انه يبقى تأثيره محصور ومحسوب في إطار من يستطيع ان يوجهه.

الواقع أعلاه، يعطي انطباع مفاده ان نوع التعلم ونوع الفكر هو الذي يتحكم بسلوكيات الأفراد القياديين من الصنفين في أعلاه، اما الصنف الثالث فيعتمد التقليد وينكر على ذاته القدرة على القيادة، ويعيش التبعية برضا منه أم عن عدم رضا. عموما، ان البيئة التي نعيش فيها ناجمة عن: العناصر المادية، وبضمنها الأفراد والجوامد. والمصالح

---

[71]-خضر عباس عطوان، "مستوي التعليم ونهج القيادات"، مصدر سابق.ص15.

[72]-للمقارنة ينظر، زياد طارق عبد الرزاق، اتجاهات الرأي العام العراقي بعد يوم 2003/4/9، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005، ص ص32-43.

والسلوكيات إزائها، وإزاء العناصر المادية. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن جدوى التحكم بالبيئة السياسية عبر التحكم بنوع التعلم الذي يتلقاه الأفراد؟

الواضح ان هناك ارتباط بين السلوك الذي يبديه الأفراد ونوع ومستوى التعلم الذي يتلقوه. وان اغلب السلوكيات التي يتبناها الأفراد قد تعلموها دون محاولة مقصودة متعمدة. لذلك إذا ما حدث تعديل على سلوكيات محددة لدى الأفراد، مثل الانتماءات والارتباطات السياسية قد لا يدركها الفرد العادي. ويشمل التعلم غير المقصود أو غير الموجه، والذي يحدث تغيير في السلوكيات، أسلوب التعاطي مع المواقف، سواء كانوا أفرادا أم علاقات أم عناصر مادية. اما التعلم المقصود فيشمل مهارات مثل تحليل المعلومات، المهارات التقنية، وحتى الوعي بالسلوكيات الإنسانية...

والمهم في التعلم هو تأثيره على وعي الفرد، وقدرته على استرجاع خبرته أثناء التعاملات مع المواقف السياسية المختلفة. وبالطبع هناك ظروف استثنائية تؤثر على مستوى استرجاع الخبرة أثناء تنفيذ السلوكيات، مثل الانفعالات، تأثير الإجهاد... وبالطبع لا يدخل نوع الانتماء الجنسي، أو القومي أو اللغوي في ذلك[73].

وما يهمنا هنا هو دراسة أنماط السلوك الثابتة، وفي ظرف بيئة طبيعية. وهي تأخذ الصفات التالية:

-سلوكيات متوقعة، أو محتملة، وفقا لنوع الانتماء السياسي، والعمر،

-السلوك غائي، أي انه نشاط يهدف إلى تحقيق إشباع للدوافع الفردية،

-أنماط السلوك ثابتة نسبيا، فالتذبذب دليل وجود حالة غير طبيعية،

-إمكانية توليد أو استثارة هذا السلوك متوافرة.

[73]-دراسة سياسية مقارنة متخصصة عن طلبة جامعة الكويت والسلوك السياسي، مصدر سابق.

ويثير الموضوع عدة أسئلة ذات علاقة، وأهمها: هل ان سلوك العنف السياسي متأصل أم انه سلوك وافد ومتأثر بالبيئة، بمعنى هل ان بعض المجتمعات فيها العنف متأصل، ويكون خاملا تحت مسببات سياسية ويثار بمسببات سياسية؟ وبعد ان باتت وسائل الإعلام قادرة على اختراق سيادة الدول، هل تلعب هذه الوسائل دورا في تأجيج وإثارة العنف السياسي في بلد ما؟ وهل وسائل الإعلام هي مسئولة عن تعليم سلوك العنف لدى الأفراد، أم هي مسئولة عن إثارته من خلال التركيز على قضايا خلافية؟[74]

لتحديد إجابة عن الأسئلة السابقة، نقول ان التعلم يكون على ثلاث طرق، وهي[75]:

الطريقة الأولى، الاستجابة: بمعنى وجود استجابات آلية لدى الأفراد وسلوك الفرد يستثار بواسطة أحداث تسبقه مباشرة. فهو لا إرادي، محكوم بالمتغيرات، وأحيانا يجري التعلم على نوع الاستجابة بالاكتساب أو بالتدريب. بعبارة أخرى، استخدام التعزيز لزيادة احتمال صدور استجابة معينة تحت نفس الظروف.

الطريقة الثانية، السلوك الغائي: وهو أفعال تلقائية يبادر بها الأفراد من تلقاء أنفسهم. وتقع تحت الضبط والتحكم التام للأفراد. ويلاحظ ان احتمال حدوث سلوك إجرائي معين في مواقف معينة يتغير وفقا لعواقبه، بمعنى التعلم عن طريق المحاولة والخطأ وتصبح الأساليب السلوكية الناجحة هي الأكثر تكرارا، وفي نفس الوقت يقل احتمال حدوث الأفعال الغير ناجحة، فهي تنطفئ، وتقمع لأنها لا تؤدي إلى نتيجة مرغوب فيها.

الإشكالية في طريقتي التعلم السابقة هي: انه لا توجد بيئة تجريبية في عالم المواقف أو الظواهر السلوكية. وان أي فرد يواجه أي موقف بمعلومات وتحليلات وأفكار خاصة،

---

[74]-للتوسع في مسالة ثقافة العنف، ينظر، حسن ناظم، عنف الإرهاب، في، شاكر الانباري وآخرون، ثقافة ضد العنف، إطلالة على عراق ما بعد الحرب، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2007، ص ص118-129.

[75]-دافيد أو.سيرز واخرون (تحرير)، المرجع في علم النفس السياسي، ج1، مصدر سبق ذكره، ص280 وما بعدها.

سواء كان واعيا بطبيعة الاستجابة للموقف والنتائج أو غير واعي، ومهما كان الإطار الزمني لذلك الوعي، بمعنى:

أ-انه يأتي للتعامل مع الموقف مزودا بمعلومات، ومهارات متنوعة ومتباينة المستوى من حيث القدرة على التحليل. وخبرة. وكل ذلك سواء كانت ملائمة أم غير ملائمة للتعامل مع الموقف بعينه،

ب-لكل فرد عقائد وارتباطات تؤثر على كيفية ومضمون السلوك السياسي الذي يعتمده تجاه الموقف.

الطريقة الثالثة، التعلم بالملاحظة: بمعنى ان السلوك السياسي للأفراد أو فرد ما يتغير تبعا لملاحظته سلوكيات مقبولة من قبلهم أو قبله لأفراد آخرين. ويسمى ذلك تعلم عن طريق الملاحظة، أو التعلم الاجتماعي، أو المحاكاة، أو الاحتذاء وفقا لأنموذج معين. مع ملاحظة ان في كل هذه الحالات لا يأخذ الأفراد الا قواعد ومبادئ عامة للسلوك، وليس تفاصيله، ويأخذ الأفراد هنا الآتي:

أ-استراتيجيات التعامل مع المواقف السياسية المختلفة،

ب-القواعد الاجتماعية-السياسية للسلوك،

ج-الأساليب السلوكية المرتبطة بالأدوار الاجتماعية-السياسية لنوع الجنس، العمر، الانتماءات السياسية،..

المطلب الثاني - الإدراك والسلوك السياسي

اذا اقتربت ظروف: الجنس، الانتماء القومي واللغوي، المستوى التعليمي، العمر، الظروف البيئية... للأفراد، تبقى سلوكياتهم، السياسية، متباينة، بدلالة اختلاف الانتماءات السياسية، واختلاف أساليب التعامل مع المواقف المختلفة. فلماذا؟

ان الإجابة على ذلك هي وجود اختلاف في إدراك الفرد لذاته، ولمحيطه. والإدراك هو عملية تنظيم وتفسير المعلومات والمعطيات المحسوسة على وفق ما مخزون في الذاكرة. لكن، الإدراك لا يعكس الحقيقة تماما، انما يعكس الاستجابات والتفسير للمعلومات والمعطيات، وهي قد تقترب من الحقيقة أو تبتعد عنها. ويزداد تلمس الاستجابات والتفسير والابتعاد عن الحقيقة كلما انتقلنا من العلم المادي إلى العلم السلوكي.

ويؤثر في الإدراك: الانتباه، الوعي، الذاكرة والخبرات، وأخيرا كم ونوع المعلومات. وعموما، يلاحظ الآتي[(76)]:

1-ان الثبات في تصوير الأشياء أمر موجود في المسائل المادية، لكن في المسائل السلوكية فالمعلومات المكتسبة من الخبرات السابقة يبذل عليها مجهود دائم في تفسيرها، لدى اغلب الأفراد،

2-تواجه العلوم السلوكية (وبضمنها العلوم السياسية) إشكالية في رصد الثابت والمتغير، واذا امكن رصده فان تحليله يكون مشكلة أخرى كون التحليل هنا يرتبط بمواقف المحلِّل والمحلَّل، فالإنسان هنا هو مادة التحليل وموضوعه، والإنسان كما سبق ان اكدنا مرارا يتأثر بعوامل مختلفة تجعل سلوكه مستعصياً على التحليل.

3-السلوك حصيلة عناصر ومكونات عدة، وليس عنصر أو مكون واحد. ويلاحظ هنا وجود تشابه، تقارب، وأحيانا تماثل في العناصر والمكونات المشّكلة للسلوك، بل

[76]-انظر، علم النفس السياسي، مصدر سابق.

ويميل إدراك الفرد إلى إكمال الصورة للمكونات غير الملاحظة. وهنا من الواجب تحليل كافة تلك المكونات،

4-يؤثر في إدراك أي فرد، دوافعه الشخصية، والانفعالات والقيم والأهداف والتوقعات... بمعنى ان ادراك الفرد لما حوله يتاثر بشخصيته وحالته النفسية وتوتره،.. وهذا ما يجعل ادراك الفرد لمواقف معينة يختلف عن ادراك شخص آخر لنفس الموقف وبالطبع يختلف السلوك تبعاً لذلك.

ويرتبط بالإدراك طريقة التفكير للفرد. والتفكير عنصر مؤثر على اعتماد السلوكيات وتقييمها. وما يميز المراحل العمرية المختلفة (وليس نوع جنس الفرد، أو انتماءه القومي أو اللغوي) هو طريقة التفكير ونوع السلوك السياسي الصادر عن الفرد. ويلاحظ بشكل عام ان أي موقف ذو صلة بفرد ما يجبر الفرد إلى التفكير بطريقة التصرف، بمعنى اعتماد السلوك. وهنا تبرز اختلافات الأفراد، فالمواقف السياسية تحوي مشكلة، تتطلب من الأفراد تحديدها ابتداءا، ثم تحديد وسائل وأساليب التصرف نحوها. فالأفراد ذوو القدرات العقلية المحدودة عادة ما يتجاهلون دراسة المشكلة، وينغمسوا بالتفاعل معها، بمعنى إبداء السلوك العفوي. والأفراد الأقل منهم ذكاء يفشلون في البحث عن كل المعلومات المتضمنة في المشكلة المؤطرة للموقف السياسي.

المطلب الثالث - الروابط والتأثيرات السياسية وتأثيرها على السلوك السياسي

ونتساءل، هل تدرك الجماعات السياسية، الآخر المتمايز عنها؟ الواضح ان التحيزات موجودة، وغياب لغة الحوار تدفع إلى عدم التحقق من إجابات مثل: ما هي الاتجاهات السياسية للمجموعة G (GROUP) نحو القضية P1 (POSITION)، أو القضية P2...؟ ويضاف إليه الانتقائية في اختيار مواقف الآخرين السياسية.

وتزداد إشكالية الإدراك للآخر بفعل عامل البعد المكاني، فالتقارب يدفع إلى إدراك جوانب الاختلاف، وليس التشابه والتطابق، وخلافه صحيح غالبا.

وإجمالا، ان تأثير الروابط السياسية في السلوك السياسي أقوى عند النساء منه عند الرجال. كما يشعر الأفراد بعدم الارتياح إذا كانوا يتصرفون سياسيا بدون معايير، وفي المواقف السياسية الجديدة، حيث لا توجد معايير نجد أنهم يبدءون في توليد قواعد لأنفسهم، وتميل هذه القواعد إلى الرسوخ والثبات. وتغيير قواعد قائمة بأخرى جديدة أمر صعب على اغلب الأفراد.

ويعرف الأفراد أحيانا سلوك سياسي يسمى المسايرة، بمعنى قبول تغيير في السلوك السياسي ناتج من ضغط الجماعة السياسي، الحقيقي أو المتخيل. وعموما، سواء كانت المسايرة أمرا يمكن تبريره أم لا، فان هذا يتوقف بالطبع على السياق الذي تحدث فيه، وعلى النتائج المترتبة عليها. ويؤثر في اعتماد الأفراد لسلوك سياسي، مساير لأمر الجماعة التي ينتمي إليها، الآتي[77]:

1-امتلاك الجماعة السياسية لقدرة الرقابة على أتباعها،

---

[77]-انظر، ناجي صادق، الامتناع عن التسجيل الانتخابي والسلبية في السلوك السياسي.

http ،//www.al-moharer.net/moh163.html

2-امتلاك الجماعة السياسية لقدرة إجبار (فرض عقوبات) على أتباعها الذين لا يطيعون،

3-القيادة في الجماعة السياسية لا تعتمد معايير منطقية (كالانتخابات)، بل تعتمد نظم وقيم غير مفسرة عقليا (كسيطرة عائلة)،

4-امتلاك الفرد قوة اقل في الأنا، وقدرة اقل على تحمل الغموض والمسؤولية، وثقة اقل بالذات،

5-إدراك الفرد للاتي: مستوى الأمان في قدرته على طرح رأيه، مستوى ارتباطه بالجماعة السياسية، حجم منافع وكلف الارتباط بالجماعة السياسية، امتلاك المعلومات... حول الموقف أو المواقف ذات العلاقة، بمعنى الإلمام بالموضوع من عدمه.

ولتضمن جماعة سياسية ما طاعة أفرادها لمواقفها السياسية، وتحديدا تلك التي تعتنق فكرة العنف السياسية، فإنها تعمل على الآتي[(78)]:

أ-ضمان انضمام الأفراد، الأكثر استجابة لأمر الجماعة السياسية فحسب،

ب-اختيار شخصيات جذابة (في مظهرها وخطابها السياسي)، لتتعامل مع جمهور الأعضاء، ولإعطائهم نوع من الأمان، والإحساس الخاص بالأهمية...

ج-فرض الطاعة التامة، كأمر مبجل، ومنع النقد والسؤال،

د-العزل الفكري عن الآخرين غير المنتمين، لفرض ضمان ولاء قوي بين الأتباع،

هـ-تعريض الأفراد الأعضاء لمحاضرات مستمرة تتعلق بصحة أطروحات قضيتهم، الأمر الذي يزيد قابلية التأثير بالإيحاء،

ن-محاولة تعزيز العزل الفكري عبر ربط الاعتقادات بطقوس واعتبارها مقدسة،

---

[78]-انظر، عماد فوزي شعيبي، السياسة والأخلاق. http، //www.al-moharer.net/moh164.html

ي-يطالب قادة الجماعة السياسية من الأتباع بتضحيات هائلة لتقوية الالتزام. ويصل الأمر إلى وصول الأتباع لمرحلة الانقياد التام وتبرير ذلك ذاتيا بأهمية قضيتهم السياسية،

ك-معظم الجماعات السياسية تغطي نواحي النقص في تفكيرها، ولمنع النقد والسؤال، عن طريق الضغط والإجبار للأفراد غير المطيعين.

ان الذي يفسر أسباب وجود الطاعة هو: إدراك الأفراد لضرورة وجود منظم يمنح السلطات، والشك بشرعية المنظم غالبا غير مطروحة للنقاش. وكذلك، من الواجب (شرعية) طاعة السلطات. وأخيرا، لكي يكون الالتزام بالطاعة متوافرا، يحمل اغلب الأفراد قيم (سلبية)، مثل النظام والتضحية بالذات والقناعة، إلى مستوى تعمي عن اتخاذ سلوك العنف ضد السلطات ذاتها.

المطلب الرابع - المؤثرات المتعلقة بنوع الجنس والسلوك السياسي للأفراد[(79)]

ان بيان الفروق السلوكية السياسية الفعلية بين الجنسين مهمة صعبة، والفروق القائمة تتعلق بمتوسطات حسابية جماعية، فالتداخل يتواجد في أحيان. بالطبع هناك فروق فعلية، وأخرى مدركة بين الجنسين. ويلاحظ ان التنميط لأدوار الجنس السياسية تبدأ في مرحلة مبكرة، بمعنى تشكيل معايير السلوك لكل جنس، وهي مختلفة من مجتمع لآخر[(80)].

وانتهى علماء الانثروبولوجيا والاجتماع إلى ان الهرمونات الجنسية المتباينة بين الرجل والمرأة، لها تأثيرات مختلفة على المخ (وهي أصل التمايز في السلوك السياسي، لكونه هو الذي يفسر المعطيات والمؤثرات ويرصد نوع الاستجابة أو رد الفعل على ضرورات التكيف ونوعه مع البيئة المحيطة)، كل منهما، الا ان تلك الفوارق لا تحدد أو تنظم

---

[79]-ستانلي رنشون وجون دوكيت، علم النفس السياسي، اسس ثقافة احادية وتعددية، ترجمة: عبد الكريم ناصيف، دار التكوين للتاليف والترجمة والنشر، دمشق، 2012، ص16 وما بعدها.

[80]-انظر مثلا، صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ص561-567.

خصائص سلوكية، سياسية، محددة. بمعنى ان فروق نوع الجنس وتأثيره على السلوك السياسي يتوقف في مراحل التطور والتطبيع على معايير سلوكية، وعلى الخبرات[81]. ولكن، مع ذلك يلحظ على النساء في الغالب عدم الميل إلى العنف في السلوك السياسي وعدم الرغبة في فرض الرأي على الآخرين (حتى وان كانوا من النساء ايضاً)، كما تميل النساء إلى الانتماء والتصويت إلى الاحزاب والحركات السياسية المحافظة والدينية، كما ان معظم النساء تميل إلى عدم المشاركة في النشاط السياسي والانتخابات والابتعاد عن العمل السياسي بفعل تأثير العوامل البيولوجية والاجتماعية عليها، ذلك ان النشاط السياسي (لاسيما المستمر منه) يحتاج إلى تفرغ شبه تام وبنية جسمانية قوية لا تملكها الا بعض النساء، لكن هذا لا ينف وجود نساء انغمسن بالعمل السياسي ووصلت إلى قمة المسئولية (رئاسة الوزارة أو رئاسة الدولة مثل مارغريت تاتشر وبناظير بوتو وغيرهما).

المطلب الخامس - الاتجاهات والأفكار والسلوك السياسي

ان الروابط بين الفكر والعناصر السلوكية السياسية ليست بالضرورة ثابتة، فغالبا يظهر الفرد سلوكيات تتناقض مع ما يعتقد به. والمهم، ان المكون السلوكي يؤثر في أحيان إذا ما أصبح نمطا سائدا، على العنصر المعرفي للأفراد (الاتجاهات)، إذا ما ظهر لدى الفرد عدم ارتياح من استمرار تبنيه للاتجاهات الفكرية، فيندفع إلى إعادة تقويم فكرة، إلى ان يصل إلى مرحلة الاتساق، وهي مرحلة مستمرة، ولكنها بطيئة[82].

81 -السلوك السياسي لدى المرأة قاصر، شبكة المرأة، العدد آذار 2007.

82-خلف المفتاح، المنظومة الأخلاقية وأثرها في السياسة، شبكة الفرات، العدد أيلول 2007.

وعموما، تميـل الاتجاهـات إلى مقاومـة التغيـير، فالاتجاهـات متأصـلة بطريقـة كبـيرة، وتشكل خبرة الفرد تجاه الأشياء المختلفة، ومن ثم تـتحكم بنـوع المعلومـات التـي يعـرض الأفراد أنفسهم لها. كما تؤثر في تنظيم هذه المعلومات.

ولتوضيح هذه النقطة، لنأخذ مثال تطبيقي، ولنبدأه من إدراك وجود رابطة بين مثلث العلاقة: التنظيم السياسي للنظـام السـياسي، الأفكـار والسـلوكيات السياسـية التـي تـتحكم بالدولة والمجتمع والأفراد، وقدر تعلق الأمر بالعراق، نتساءل: هل ركزت الولايات المتحـدة على تغيير الأفكار أم تغيير السلوكيات في العراق، في سياساتها المتبعـة، ومنـذ العـام 1990؟ ولماذا قبلت بتولي أحـزاب عقائديـة، يتوقـع ان تخالفهـا السـلوك والفكـر لمقاليـد الحكـم، والسيطرة على مقدرات العراق؟

باختصار، ان الولايات المتحدة استطاعت عزل نظام الحكم عن كلا من فكر وسـلوكيات أفراد المجتمع، ولما أتاحت عام 2003-2005 لأفراد تكوين نظام حكـم، أدركـت ان الأفكـار العقائدية ستكون هي المسيطرة، ولما كانت هذه الأفكار متناقضة اذا سـيولد نظـام حـاكم غير مستقر. فسمحت بذلك، لكي تولد بيئة فكرية جديدة بسلوكيات ينفر الأفراد فيها مـن سلوكيات القوى العقائدية إلى حد يخرجهم من اعتناق أفكارها. أو يشكك الأفراد بقـيمهم واتجاهاتهم، ليندفع بعدها الأفراد إلى الأفكار والاتجاهات التي لا تتعارض مع ما تطمح به الولايات المتحدة. وتبني تلك الأفكار والاتجاهات، واغلبهـا علمانيـة سـيؤدي بـالضرورة إلى تغير في السلوك السياسي، وهو ما يحقق غايات الولايات المتحدة في العراق[83].

[83]-انظـر، خضر عبـاس عطـوان، "مثلـث العلاقـة بـين العنـف والاسـتقرار والسـلام"، صـحيفة الزمـان، 2008/1/15، ص15.

وقد تحقق بعض ما كانت تصبو إليه الولايات المتحدة في انتخابات مجالس المحافظات عام 2009، ثم في الانتخابات البرلمانية عـام 2010، حيـث شـهدت تحـولا بسـيطا في سـلوك نسبة مهمة من الناخبين وتصويتهم باتجاه أحزاب علمانية، أو الأقل طائفية في خطابها من غيرها، مقارنة بالانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2005. وهو الأمر الذي مـن المتوقـع ان يستمر في الانتخابات القادمة. ويعود ذلك إلى جملة من المتغيرات، لعـل منهـا نظـرة يـأس أصابت المواطن والجماهير من الأحزاب الدينية، وفشـلها في تحقيـق الخـدمات للمـواطن، فضلا عن المآسي التي صاحبت صعود هذه الأحزاب إلى السـلطة مـن اتسـاع دائـرة القتـل والتهجير والاغتيال،... واغلبها كانت تحت دواعي فئوية وانتمائية ضيقة.

المبحث الثاني

التغير في السلوك السياسي

لقد اتجه الفرد العراقي خلال المدة السابقة إلى مسايرة القوى السياسية في أفعالها، فبات ينفعل ويهادن ويمجد ويبرر ويعنف ويقاتل ويطغى ضد هذا الطرف أو ذاك، وأحيانا يعتبر شريكه الفرد الآخر طرفا سياسيا من الواجب اتخاذ موقف سياسي ضده، حتى بات احدنا اما مدافعا أو مهاجما أو مهادنا لشخصية سياسية أو عقائدية...[84] ولا يعي ان قواعد اللعبة السياسية لأطراف دولية متناقضة تتيح اللعب حتى بالمحرمات. وضاعت لدى الأفراد غاية الخالق في خلق الأفراد واختلافهم، وضاعت لديهم ان الاعتقادات أفكار تبنى على معلومات وتنشئة وانها قابلة للتغير، فاليوم الفرد يهوديا وغدا قد يكون مسلما، واليوم الفرد على اعتقاد مذهبي سني، وغدا قد يكون على اعتقاد مذهبي شيعي أو

---

[84]-لقد أشرت المرحلة الممتدة بين 2008- 2010 وجود اختلاف عن المرحلة الممتدة بين 205-2008 من حيث انخفاض في معدلات العنف السياسي الظاهرة، كما أشرت انخفاض في معدلات التهجير عموما، كما اشر ظهور رغبة أمريكية في التعامل مع القضية العراقية باعتبارها مؤثر استراتيجي على موقع الولايات المتحدة العالمي، ومع ذلك، بقي أمل اغلب العراقيين في كون هذه التغيرات دائمة، وليس مؤقتة الأثر، والأنظار تتجه نحو السلام، وليس التعلق بوهم الاستقرار، لترفع الحياء والمجاملات عن المناقشات، فهي لن توصلنا إلى نتيجة، والتنوير وحده هو الذي يوصلنا إلى أطراف الحقيقة، والأهم من كل ذلك إدراك ان فهم الشيء موضوع، والموضوع الآخر هو معرفة كيفية التعامل مع ذلك الشيء، الواقع ان التغيير الذي حصل في العراق يدفع إلى مناقشة ابعد، ومثالها، هل كانت الولايات المتحدة جادة في تغيير سلوكيات العراقيين أم في تغيير أفكارهم؟ وهل عملت على أحداهما خلال بعد العام 2003؟ أم انها عملت على كلاهما؟

ولماذا تتمايز اتجاهات علاقة الحكومة العراقية مع دول الجوار، هل هي لأسباب تاريخية أم ثقافية أم اقتصادية أم سياسية أم الأمر يعود لدول الجوار ذاتها وليس للعراق شان فيها؟

وهل ما يتجه إليه العراق هو استقرار أم سلام مجتمعي؟ وبالتالي هل ما سعت إليه قوى فاعلة في العراق خلال الفترة 2003- 2010 هو خيارات وطنية إستراتيجية أم انه خيارات إستراتيجية إقليمية ودولية؟ وهل حققت كل أطراف الخيارين أهدافهما؟ وهل هدفهما اندفاع العراق نحو مزيد من العنف السياسي أم تحقيق استقرار مسيطر عليه، أم الدفع بالبلاد نحو السلام المجتمعي؟

وهل يعي المواطن في العراق كونه بات جزء من لعبة دولية، وانه منفذ لاستراتيجيات لا تراعي حرمة أي اعتقاد ديني أو سياسي؟ وهل يستطيع التغلب على أزمة الولاءات السياسية والتي صورت له بأنها ولاءات دينية أو عشائرية خالصة من أية أبعاد سياسية؟

غيره. واليوم هو منتمي إلى تيار سياسي يساري، وغدا قد يكون منتميا إلى تيـار عقائـدي... فلماذا ادغم الفرد العراقي في السياسة، هـل هـو نتيجـة فقـر وعيـه؟ أم انـه أصبح واعيـا لوجود اختلاف مع من كان يعيش بجانبهم؟ أم ان ما جرى لم يكن بأيد عراقية، وان الفـرد العراقي لم يكن له حول أو قوة؟

لا ريـب في ان الظـروف التـي تسـود المجتمـع العراقـي المادية منهـا (الجغرافيـة، والاقتصـادية، والتقنيـة)، والمعنويـة (القـيم والمبـادئ والأفكـار والنظريـات والايـدولوجيا السائدة)، تتحكم في صياغة وبلورة السلوك السياسي لأفراده. وحيث لا حيـاة للفـرد خـارج المجتمع، ولا حتى خارج النظام السياسي (الذي تعمل قوى مختلفة فاعلـة في العـراق عـلى تشـكيله) الـذي يسـيره، فعليـه ان يكيـف تصرفاتـه وفقـا للقواعـد النافـذة عـلى مختلـف المستويات. وأهم أشكال التكيف هنا هي الآتي[85]:

الشكل الأول، المواقف التي يجري تبنيها جراء سياسات سيطرة محـددة. وأهـم الأفـراد الذين ينساقون وراء هـذا الشـكل مـن المواقـف (ونقـول بغـض النظـر عـن أخلاقيـة أو لا أخلاقية تلك المواقف) هـم قليلـو الـوعي، وهـم الأغلبيـة مـن المـواطنين المنـتشرين أفقيـا وعموديا في العراق ويتوزعون على مختلف الانتماءات والقوميات والاعتقـادات. ورغـم ان بعض الوقائع لا تتطلب إعمال الذهن والتفكير في إيجاد استجابات منطقيـة حولهـا، الا ان أفراد ومجتمعـات تفعـل دون درايـة أو وعـي، ومثالهـا سرقـة المـال والممتلكـات الخاصـة والعامة، قتل مواطنين أبريـاء لمجـرد وجـود فتـوة أو حتـى دونهـا، تـدمير مصـلحة بلـد،... فالجهود الشخصية انخرطت في إطار جهود جمعية من الغـزارة إلى الحـد الـذي بـات مـن الصعب اسـتيعابها أو حصرهـا، وانتهـت إلى تـدمير النسـيج الاجتماعـي في اغلـب منـاطق

85-انظر مثلا، صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده مصدر سابق.، ص ص579-582.

العراق. وهذا ما بات يوجب على علماء الاجتماع السياسي، تحديد ودراسة الكيفية التي بواسطتها تحرك أفكار أو أشخاص أشخاصا غيرهم على نحو يتخطى حدود المعقول؟

وإذا ما أخذنا مسألة ان هناك أفكار وأحكام مسبقة فيما يتعلق بالانتماءات المذهبية، وان هناك تبعات تترتب على كل من يعتنق فكرة مذهبية محددة، كانت تنتقل من جيل إلى آخر وتغذي الأحقاد وتحولت إلى أيديولوجية سياسية مشخصة بدلالة الحرمان من إمكانية إدارة البلاد ومن التمتع بالثروات... على نحو يجعل تجارب الأفراد الشخصية والمصاهرة والعلاقات مقياس ظرفي. وهذا المقياس أخفى مشاعر عداء وتوتر بسبب نوع الانتماء الاجتماعي- المذهبي بصورة غير واعية. وهذه المشاعر حملت دلالات كثر، صحيحة كانت أم خاطئة، وكانت تثار وان بحجة بسيطة جدا. لهذا استطاعت بفعل توارث مفردات التنشئة غير المقاسة أو المنتقدة ان تفرض واقعا معينا على المجتمع.

الشكل الثاني، ثقافة المجتمع، حيث لم تبن الدولة مجتمع، ولم يبن المجتمع دولة، بل كانت الدولة ولا زالت حصيلة عوامل خارجية، ولا زالت القيم والأدوار والمؤسسات في العراق غائبة، وتسود في أحيان ثقافات القوة، اللامبالاة، الاستبعاد، الاستعباد، الطاعة،... وكلها ثقافات سلبية تغذيها دول من الجوار بقصد تحقيق إدامة لامتداداتها ونفوذها. وغياب الاتفاق على أسلوب الحياة المتفق عليه كليا أو جزئيا تجعل خاصية استهلاك تجارب الآخرين أو ما يريد الآخرون تمريره يسير، ومثالها ثقافة التصفية للخصوم والعامة التي يندى لها الجبين.

الشكل الثالث، شخصية الفرد واستقلالية قراره. والواقع ان القدرة على تحليل المواقف واتخاذ سلوك سياسي حضاري مقبول أثبتت جموع اللاجئين والنازحين انه موجود في تفكير شرائح مهمة من العراقيين. فهؤلاء لم ينتهجوا لغة العنف السياسي المضاد للعنف

الذي مورس ضدهم، ورضوا ان يلحق بهم حيف تاريخي، وهم تقريبا من كل المذاهب والقوميات الموجودة على أرض العراق.

ان التقسيم أعلاه لا يتحدث عن حتميات عضوية أو اجتماعية تساهم في تكوين ملامح مشتركة بين الأفراد العراقيين بحيث ولدت هكذا شخصية فريدة. وان كنا نقول ان تكيف الأفراد نفسيا أو اجتماعيا مع الأوضاع الاجتماعية التي سادت العراق خلال المدة السابقة يعطي مؤشرات أولية عن المواقف السياسية التي سيستمرون بإتباعها. لكن هل يمكن للمواقف أو السلوك السياسي للأفراد ان يتغير؟

نظريا، يمكن لأي موقف ان يتغير، ويمكن لأي واقعة أو ظاهرة اجتماعية - سياسية ان تتغير كذلك، ويمكن أيضا لأي سلوك سياسي ان يتغير. مبعث هذا الكلام ان كل من الموقف والظاهرة والسلوك هي حاصل لتفاعل عناصر ومتغيرات عدة، وتغير في احد تلك العناصر والمتغيرات بالإضافة أو الحذف أو التعديل، أو حتى في أنماط علاقاتها يؤدي إلى تغير المحيط البيئي للموقف وللظاهرة والسلوك مما يدفعها إلى ضرورة التكيف بقصد البقاء في حالة توافق وليس نشاز معه[86].

وعموما، يمكن ان نعزو العوامل التي تؤدي إلى تغير المواقف السياسية للأفراد إلى اما تغير البيئة أو تغير وعي الفرد أو وجود تأثير منظم لإحداث التغيير[87].

[86]-قارن مع التحليل، فالح عبد الجبار، دولة دينية.. دولة مدنية، في، شاكر الانباري وآخرون، ثقافة ضد العنف، إطلالة على عراق ما بعد الحرب، مصدر سابق، ص ص61-64.

[87]-انظر، خضر عباس عطوان، "مثلث العلاقة بين العنف والاستقرار والسلام"، مصدر سابق، ص15.

الفصل الرابع

السلوك السياسي والقيم الاجتماعية و السياسية

يمكن تعريف القيم بانها المعتقدات حول الامور و الغايات و اشكال السلوك المفضلة لدى الناس و التي توجه مشاعرهم و تفكيرهم و مواقفهم و تصرفهم واختياراتهم و تنظم علاقتهم بالواقع و المؤسسات والاخرين و انفسهم و المكان و الزمان و تسوغ مواقعهم و تحدد هويتهم و معنى وجودهم [88].

وتحتل القيم داخل المجتمع المكانة السامية في الحياة العامة و الخاصة وفي مختلف الموضوعات العلمية و العقائدية مثل الدين و الاخلاق و الفن والفلسفة والجمال كما انها تحافظ على خصائص المجتمع الحضارية و الثقافية بمعنى اخر انها تشكل بمجملها نمطاً مميزاً لحياة المجتمع و نمط سلوكه وطريقة ممارسته الحياتية فلذلك يمكن التمييز بين شعب و اخر اعتماداً على القيم التي يحملها مواطنوه رغم ان هذا لا يعني على الاطلاق الغاء الفروق و الاختلافات الفردية بين شعب واخر فاذا قلنا مثلاً ان قيمة النظام تشكل سمة مميزة لشعب معين و ان قيمة الحرية تشكل قيمة عليا مميزة لشعب اخر فهذا لا يعني انه لا يوجد من افراد الشعب الاول افراد لا يحترمون قيمة النظام ولا يوجد بين افراد الشعب الثاني من لا يقدسون الحرية ولايعطونها استحقاقها الا انه يكفي ان تكون قيمة معينة تمثل نقطة اهتمام لدى اغلبية الشعب ليتم تعميمها على الشعب كله.

والقيم في الغالب مترابطة فيما بينها ولا يمكن النظر لها بشكل منفصل بعضها عن بعض لانها تتفاعل فيما بينها دائماً في حالة صيرورة و تجدد فالقيم التي كان يحملها العرب مثلاً في اوائل القرن العشرين تختلف – نسبياً – عن تلك التي يحملها احفادهم في اوائل القرن الحادي و العشرين مثلاً.

[88] -حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1985 ، ص 324

ويمكن القول ان القيم هي التي تحدد نوعية السلوك الانساني المفضل لدى الانسـان أو الشعب رغم انه في احيان معينة قد لا يمارس بالفعل السلوك الذي يعكس القيمة المفضلة لديه فاغلب الناس يتفقون على قيم معينة كالصدق و الكرم والشجاعة و الوفـاء و الايثـار و حب الوطن و مساعدة الاخرين الا ان الظروف الحياتية المختلفة قـد لا تسـاعد الـبعض على ممارسة قيمة الصدق مثلاً رغم ايمانه بانه افضل من قيمة الكذب فقـد تشـكل القـيم عند الانسان مبادئ عامة كلية يطبقها على الجميع دون تمييز على أساس العنصر أو الدين أو غيره وقد تشكل مبـادئ تخصيصـية تخضـع لاهوائـه ومصـالحه وعصـبياته و قـد ينـزع الانسان نزوعاً عقلانياً أو عاطفياً ، فردياً أو جماعياً ، رسمياً أو فردياً ، ملتزماً كلياً أو جزئياً ، مبدئياً أو انتهازياً [89].

والقيم هي التي تنظم علاقات الانسان مع الاخرين و تشكل المقيـاس الـذي يسـتعمله الانسان في اصدار احكامه على سلوكه وعلى سلوك الاخرين و الاختيار بـين بـدائل السـلوك المختلفة بالنسبة للفرد أو المجتمع و الا فكيف يحـب النـاس الصـادق ويكرهـون الكـاذب ويحترمون الامين ولا يحترمون الخائن.. الخ.

ويمكن القول ان الدين يشكل المعين الأساسي للقيم الاجتماعية فالاديان جميعاً تشكل موجهات للسلوك الانساني لانها حددت الافعـال والسـلوكيات والقـيم المحببـة والمفضـلة (كالصدق والامانة والتسامح وحب الوالدين والرحمة والكرم والوفاء....... الـخ) ونبـذت واستهجنت قيماً اخرى (كالكذب والغدر والقسوة وعقوق الوالدين...... الخ) بل وصـلت إلى حد تحريمها والمعاقبة عليها وحتى في المجتمعـات اللادينيـة تشـكل القـيم الاخلاقيـة التي يتوارثها الناس جيلاً بعد جيل مصادر لتوجيـه سـلوك الانسـان للابتعـاد عـن بعـض السـلوكيات المنكـرة ففـي عصر مـا قبـل الاسـلام (عصر الجاهليـة) مـثلاً كانـت قـيم

[89]- حليم بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص325

الكرم و المروءة والشجاعة و اغاثة الملهوف و حماية الجار قيماً عليا للمجتمع وجاء الانسان لتقويتها والحث عليها.

ولذلك تعد القيم الاخلاقية والقيم الدينية التي يتميز بها المجتمع الانساني عن المجتمع الحيواني قيماً بالغة الاهمية فهي أساس السلوك الفردي والاجتماعي لذلك فالقيم الدينية والاخلاقية تؤدي إلى ترسيخ انماط معينة سواءً كانت هذه الانماط فردية أو جماعية فهي تعد ارضية يقوم عليها نمط السلوك الاجتماعي الذي يمثل فيما بعد الحياة الثقافية التي تعبر عن الرؤية للعالم [90].

وبما ان للقيم اهمية خاصة في حياة الفرد والجماعة فهي تمثل المكانة السامية في بناء المجتمع ولا يوجد مجتمع ليست له قيمه الخاصة االتي هي جزء من ثقافته الا ان هذا لا يعني ان القيم الخاصة بمجتمع معين لا يمكنها الانتقال إلى مجتمع اخر بل ان القيم تنتقل من مجتمع إلى اخر بفعل قوة المجتمع الثاني و ميل الاول إلى تقليده و محاكاته كما حصل ويحصل الان من ميل الشعوب في الدول النامية إلى تقليد القيم الغربية الاوربية و الامريكية وهو ما يطلق عليه الغزو الثقافي.

و يمكننا القول ان القيم عموماً تتسم بسمات عديدة نوجزها بما يلي:

1 – ان القيم في حالة صراع فيما بينها و بالتالي فانها في حالة صيرورة و تحول فالقيم السائدة في عصر ما يمكنها ان تتحول إلى قيم ثانوية في عصر اخر و بحسب الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية.

---

[90]- منى ابو القاسم جمعة ، الاغتراب الفكري و الاجتماعي في الشخصية القومية العربية: دراسة تحليلية نقدية للشخصية العربية المعاصرة ، ط1 ، منشورات جامعة قاريونس – ليبيا ، 2008 ، ص320.

2 – ان القيم متعددة المصادر فالدين يشكل المصدر الرئيس للقيم و الاخلاق تشكل مصدراً اخر و ان كان مرتبطاً بالدين و العائلة تشكل مصدراً ثالثاً بل انها هي الأساس لزرع القيم الدينية في نفوس ابنائها.

3 – ان بعض القيم تسوغ الواقع وتحافظ عليه مثل الايمان والتوكل و القدرية و الايمان بالنظام والمحافظة عليه وهذه المجموعة نستطيع تسميتها بالقيم المحافظة وهناك قيم اخرى تحاول تغيير الواقع كالطموح والفردية والثقة بالنفس و التحرر و الثروة و هذه يمكن تسميتها بالقيم الراديكالية.

4 – ان القيم تنظم حياة الناس فيما بينهم ، و بينهم و بين انفسهم ، و بينهم وبين النظام السياسي و النظام الاجتماعي.

و يمكننا دراسة تأثير القيم الاجتماعية على السلوك السياسي للفرد / المواطن عبر المحاور الاتية:

المبحث الاول

الاتجاهات القيمية ذات البعد السياسي:

ذكرنا فيما سبق ان القيم تنظم علاقة الفرد بالاخرين سواءً العائلة أو المجتمع أو النظام الاجتماعي أو النظام السياسي و من اهم هذه القيم ما يأتي [91]:

1 - قيم القدرية وقيم الارادة الانسانية الحرة:

يعتقد اغلب الناس ان ما يحدث لهم هو امر مقدر لا يمكن تجنبه و ان الانسان مسير و ليس مخيراً ويستعين الناس في اثبات ذلك بالنصوص الدينية كالكتب المقدسة و الاحاديث النبوية الشريفة التي تؤيد ذلك وفي المقابل فأن هناك كثير من الناس تؤكد على الاختيار والارادة الحرة والكفاح في سبيل السيطرة على الواقع وتغييره و تسود النزعة القدرية على العالم العربي والعالم النامي عموماً نتيجة الايمان الديني القوي بالله وبالمقدسات وبأن الله تعالى انشأ العالم لهدف محدد و غاية فضلى اما في المجتمعات المتقدمة حيث يضعف الشعور بالتدين فأن الفرد يشعر بأن الطبيعة هي مصدر الخلق أو هو أساساً لا يطرح مثل هكذا تساؤلات وبالتالي فأنه يؤمن بالاختيار ويمكن القول ان سيادة القيم القدرية في المجتمعات النامية لا يعود فقط إلى عامل الدين الذي ذكرناه سابقاً و انما يمكن ان يكون بسبب العوامل والاوضاع الاقتصادية والسياسية والبنى الاجتماعية القائمة فحين يعجز الانسان عن تغيير واقعه حقاً ويتغلب عليه الشعور بالعجز والتخلف فتكون النزعة القدرية اداة من ادوات الانسجام مع الواقع[92]. وبمعنى اخر فان الانسان انما يلقي كل تبعات عجزه وفقره على الظروف والقدر حين يكون ذلك هو التبرير المناسب لما هو فيه

---

[91]- ستانلي رنشون وجون دوكيت، علم النفس السياسي، اسس ثقافة احادية وتعددية، مصدر سبق ذكره، ص64وما بعدها.

[92]- حليم بركات، مصدر سبق ذكره، ص336.

من مشاكل ، اما حين يكون المجال مفتوحاً امام الناس لتغيير اوضاعها والامكانات للوصول إلى الواقع الافضل متيسرة فان ارادة الانسان الحرة تظهر إلى الوجود بمعنى اخر فان الايمان بالقيم القدرية والايمان بالقيم التي تعكس ارادة الانسان الحرة تتواجد جنباً إلى جنب لدى نفس الشعب فلا يصح القول ان الشعب الفلاني شعب قدري وان الشعب الفلاني شعب حر الارادة بل ان هذه القيم توجد معاً لدى الانسان نفسه و لكنه يظهر هذه أو تلك حسب المناسبة والمشكلة التي تواجهه و هذا يعني ان الافراد حتى في حالات الانسداد السياسي و الاجتماعي فانهم يحاولون دائماً تحسين اوضاعهم و لكنهم عندما يفشلون لا يكون امامهم الا احد طريقين الاستسلام للقدر أو الثورة لتغيير الاوضاع.

2 – القيم الجماعية والقيم الفردية:

تختلف الثقافات فيما بينها فيما يخص موقع الانسان من الجماعة وبالتالي تختلف تختلف القيم التي يتم التشديد عليها من مجتمع إلى اخر ففي حين يشكل الفرد في الفكر الغربي قيمة عليا مطلقة وهذه المسلَّمة تجد اصولها في اغلب تيارات الفكر الغربي بدأً من الفلسفة الاغريقية التي جعلت الانسان معيار كل شيء والتيار المسيحي الذي يرى في الانسان قيمة عليا وحتى تيار الاصلاح الديني الذي دعى إلى تبصر النصوص المقدسة من كل مؤمن[93].

و في هذا المحيط الاجتماعي تنمو القيم الفردية التي تشدد على التحصيل والانجاز الفردي و قيم القوة والنفوذ والوجاهة وبالتالي يكون التفاني في الانجازات الفردية والابتكارات ويتم التشديد على حرية الفرد و سعادته اكثر من الاهتمام بالمجموع.

---

[93]- د. منذر الشاوي ، الدولة الديموقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2000 ، ص119.

اما في المجتمع العربي و المجتمعات النامية فان الجماعة (خاصة العائلة) وليس الفرد هي التي تشكل النواة أو الوحدة الاجتماعية الأساسية في المجتمع وبالتالي فان الانسان لا ينظر اليه بصفته كفرد وانما ينظر اليه بصفته عضواً في جماعة و يبلغ الاندماج بالجماعة حداً يجعل الفرد يشارك جماعته المسؤوليات والانجازات والنفوذ فالانسان يشعر بانه جزء لا يتجزأ من الجماعة فلا يحس بالحياة بمعزل عن جماعته وهو يتوقع كثيراً (كما يتوقع منه) من اقربائه و جيرانه و عشيرته لذلك نجد هنا ميلاً قوياً إلى التشديد على القيم الجماعية فطالما ان اقرب الناس إلى الفرد هم الاهل فيتم التشديد على قيم الامومة والابوة والاخوة و يأتي بعد ذلك الاقارب فيتم التشديد على قيم العصبية و التناصر والتعاضد ثم قيم الجيرة والصداقة والعصبية المناطقية أو الطائفية[94].

ولهذه القيم الجماعية ايجابيات عديدة اذ عن طريقها يشعر الانسان انه ليس وحيداً في هذا العالم و ان هناك من يسانده ويرشده ويدافع عنه وقت الازمات والشدائد وبالتالي لا يمكن له ان يشعر بالوحدة والعزلة في حين ان الانسان في المجتمعات الغربية دائم الشعور بالوحدة وبعدم الانتماء إلى مجموعة فهو ينفصل عن والديه بمجرد بلوغه الثامنة عشرة كذلك تنخفض في هذه المجتمعات نسبة العوائل الطبيعية القائمة على أساس الزواج الشرعي.

الا ان القيم الاجتماعية رغم اهميتها الا انها لا تخلو من نتائج سلبية ايضاً اذ ان الترابط الجماعي يفرض على الافراد نوعاً من الامتثال الصارم حيث يفقد الانسان حريته واستقلاله وتفرده واعتماده على نفسه حيث ان ارادته ترتبط بارادة الجماعة.3 – قيم الطاعة وقيم التمرد:

---

[94]- حليم بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص348.

ان الانسان في علاقته بـالمجتمع والسـلطة والنظـام العـام في الدولـة يخضـع إلى نـوعين متضادين من القيم اولهما قيم الطاعة والصبر والامتثال والتي يمكن ان تؤدي بالانسـان إلى الشعور بالعجز عن تغيير الواقع السيء رغم سلبياته ، والمجموعة الثانية من القيم هي

قيم التمرد والرفض والتغيير الجذري و استعمال القوة لاحداث هذا التغيير والتي تنكر على الفرد رضوخه إلى الواقع السيء ويمكن القول ان هـذه القـيم بنوعيها موجـودة لـدى الناس في الوقت نفسه و ان صراعاً يحدث بين هذه القيم ففي بعض الحـالات تسـود قـيم الصبر والامتثال و طلب المساعدة حتى على حساب الكرامة لان الانسـان في العمـوم ميّـال إلى الحفاظ على حياته و عائلته ويخشى تعريضها إلى الخطر ففي الازمنة الحالكـة وعنـدما يشتد بطش السلطة يتجنب الناس المواجهة وينشـغلون بتـدبير الحاجـات اليوميـة الا انـه عندما يصل سوء الاحوال حداً لا يطاق فان التمرد والثـورة يصـبح هـو الحـل للوصـول إلى المجتمع الافضل.

المبحث الثاني

الانعكاسات السلوكية للقيم الاجتماعية:

ذكرنا فيما سبق ان القيم الاجتماعية تشكل اهمية كبيرة في تحديد استجابات الافراد تجاه المواقف المختلفة ونقول ايضاً ان القيم الاجتماعية تؤثر في السلوك السياسي للافراد الذين يحملونها فالقيم التي يحملها الفرد / المواطن أو المجتمع هي أساس مساس سلوكهم في المجال السياسي وهي ترسخ انماط معينة من السلوكيات سواءً كانت هذه الانماط فردية ام جماعية فهي تعد الموجه للسلوكيات الاجتماعية والسياسية وهو ما يمكن ان يطلق عليه بمجموعة الثقافة السياسية للمجتمع.

فالمجتمع الذي يقدس قيم السلام والتعاون والمحبة والتسامح سيتوجه في سلوكه السياسي إلى رفض العدوان على الاخرين بل ورفض استخدام القوة في الوصول إلى غاياته من الأساس بينما المجتمع القائم على أساس الاعتزاز بالقوة والشعور بالتفوق وكراهية الاخرين يميل إلى استخدام القوة في فرض رؤيته على المجتمعات الاخرى وهذا ما نلمسه في المجتمع الاسرائيلي مثلاً.

ويمكن ان نبين اهم الانعكاسات السلوكية للقيم الاجتماعية بما يلي:

1 – السلطوية والامتثال:

ان الانعكاس المباشر لقيمة الطاعة والاستسلام والصبر التي ذكرناها سابقاً هو السلوك السياسي السلطوي من جهة والسلوك الامتثالي من جهة اخرى فنتيجة لهذه القيم يصبح الفرد / المواطن في وضع المتسلط على من هم ادنى منه (كأفراد العائلة الادنى منه أو المرؤوسين في العمل) حيث يميل الانسان هنا لفرض نفوذه وابراز قوته عليهم في حين يكون لديه شعور قوي بالامتثال والعجز عن مقاومة أو مجابهة من هم اكبر منه مركزاً

اجتماعياً أو سياسياً فيفقد الفرد كثيراً من حريته ونفوذه وتفرده واستقلاله واعتماده على ذاته ويكبت رغباته الخاصة فيخضع لمشيئة اهله ومن يملكون سلطة عليه حتى حين تكون له قناعات خاصة مختلفة وفي نفس الوقت فان الافراط في الضغط الاجتماعي من اجل فرض الامتثال عليهم يتسبب على عكس المتوقع احياناً بنشوء نزعة واضحة نحو الفردية الانانية والتمحور حول الذات فيزداد حس الفرد بالـ (انا) على حساب الـ (نحن) وبقدر ما تجري محاولات لسحق الفرد يقاوم هذا الفرد بازدياد حاجته إلى التأكيد على ذاته[95] الا ان هذه النزعة تبقى في مجال الاحساس ولا تنتقل إلى مجال الفعل الاجتماعي أو السياسي والتحول إلى الانسان الديموقراطي الليبرالي الذي يرى نفسه قادراً على الفعل وانما ينتج عنها السلبية والا ابالية وعدم الاهتمام بالعمل السياسي الايجابي للتغيير نحو الافضل فالفرد يشعر تجاه السلطة الاجتماعية أو السياسية بإحترام شديد قد يصل إلى حد التقديس وقد يتحول إلى خوف يؤدي إلى استبعاد فكرة المشاركة الايجابية في العمل السياسي وما بعد يمكن ان يحدث حالة من التهيؤ على صعيد السلوكي إلى تقبل الاستبداد السياسي والاذعان للسلطة والعجز عن تغيير الواقع السيء[96].

ومن ناحية اخرى فان قيم الطاعة والصبر قد تنعكس في سلوك اخر هو (الاغتراب السياسي) ويقصد به شعور المرء بعدم الرضا عن أو عدم الارتياح للقيادة السياسية والرغبة في تجنبها والابتعاد عنها أو عدم الاهتمام بالتوجهات السياسية أو النظام السياسي برمته[97].

---

[95]- حليم بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص350.

[96]- احمد عبدالله ناهي ، التعددية الحزبية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد ، 2002 ، ص149.

[97]- د. صادق الاسود. علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ، مطابع دار الحكمة ، بغداد ، 1990 ، ص595.

وعندما يشيع هذا الاحساس بالاغتراب السياسي فان الاستجابة له عادة ما تتخذ احـدى صورتين اما التبلد السياسي الذي يتضمن العزوف عن المشـاركة في العمـل السـياسي وعـدم المشاركة في الانتخابات وطرح المصلحة الوطنية جانباً وعدم الانتماء اما الصورة الثانية فهي العنف السياسي الذي ينتج عن الاحباط[98].

وتتفق التجارب في مجال علم النفس التجريبي على ان الاحباط والقهر وقمع الحرية هـو الأساس في الاغتراب ومن ثـم العنـف في حـين لا تلعـب العوامـل الغريزيـة مثـل الشـبع مـن الطعام والجنس الا حيزاً ضئيلاً جداً من وعي الانسان المعاصر ودوافعه العنيفة وتتـأثر هـذه الدوافع بالثقافة فتحرضها هذه وتوجهها توجيهاً سليماً ومرضياً فالعنف لدى البشر اذن ليس من طبيعة الانسانانما هو خاصية اجتماعيـة نشـأت مـع الحضـارة وهـو لـيس بالتـالي سـلوكاً مرضياً فردياً لانسان بحد ذاته و ان اعتبرنا ان شخصية الجماعـة هـي ثقافتهـا يكـون العنـف بالتالي فعل ثقافي مكتسب ورغم وجود رأي يقول بأن الانسان كلما كان بدائياً كلما زاد ميلـه إلى العنف الا ان علـماء الانثروبولوجيـا يؤكـدون ان الانسـان العاقـل الـذي امضى 99% مـن حياته في مرحلة الصيد منذ اكثر من خمسين الف سنة مضت لم يكن يقتل ليسـتمتع بالقتـل أو بالقسوة أو بالعنف ولم يكن يمثّل بالضحية الحيوانية الا بغـرض الحصـول عـلى الغـذاء أو الكساء ولم يكن يتسم بسلوك عدائي تجاه بني جلدته بل كان يقتسم الطرائد معهم[99].

فالعنف لدى البشر ليس من اصل طبيعة الانسان وانما هو خاصية اجتماعية تنمو مـع الانسان بسبب القيم الاجتماعيـة التـي يغرسـها المجتمـع في الفـرد والتـي تـنعكس سـلوكاً اجتماعياً وسياسياً عنيفاً يرفض الحوار مع الاخرين.

---

[98]- د. كمال المنوفي. الثقافة السياسية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 50 ، ايـار 1985 ، ص69.

[99]- الديموقراطية وحقوق الانسان في مواجهة ثقافة العنف ، بحث منشور عـلى الـرابط http:// h/28/ www. Ankido. Net

ومن الانعكاسات السلوكية للقيم الاجتماعية ولا سيما قيمة التمرد على الواقع هو الشعور بالشك بالقيادات السياسية وقدرتها على تحقيق مصالح المجتمع وقد تؤدي سلوكيات النخب الحاكمة في بعض المجتمعات إلى تقوية هذا الشعور بعجزها عن تحقيق اهداف المواطنين على مدى عقود من الزمن فينتج عن هذا زيادة شعور الشك بالقيادات بل وبقدرة العمل السياسي الديموقراطي على تحقيق الاهداف فعندئذ يكون العمل العنيف هو البديل الافضل بالنسبة إلى المواطن اليائس عن تحقيق اهدافه.

ان الانماط السلوكية الناتجة عن القيم الاجتماعية ليست في حالة ثابتة أو مستقرة فنتيجة للتحولات الاجتماعية التي تشهدها اغلب المجتمعات لا سيما المجتمعات النامية نتيجة للتطور التكنولوجي من جهة وعجز النخب السياسية عن الوصول إلى بناء هوية وطنية متكاملة فقد حصل تفكك داخل المجتمعات وتغلبت النزعات الفئوية على سلوك الافراد لأن الجماعات الوسيطة (القبيلة ، الطائفة ، الفئة ، الاقليم) لا تزال تحتل مكانة مرموقة في الحياة الاجتماعية للناس بل وتفرض قيمها عليهم مما يزيد من ازمة المجتمع و كردة فعل للخلل الذي يصيب القيم والثقافة بشكل عام (نتيجة للغزو الثقافي) يلجأ البعض للقيم التقليدية في حين يراهن الاخرون على القيم الحديثة ونتيجة لذلك تفقد بعض القيم قدرتها على التحكم بالسلوك دون ان تحل محلها قيم جديدة فيتوسع انتشار القيم الفردية والانحرافات السلوكية[100].

فالمجتمعات المستقرة هي التي تملك قيماً اصيلة ولا تلجأ إلى استيراد قيم غريبة عن واقع المجتمع وهذا لا يعني الانغلاق بل العكس فالتلاقح بين الثقافات امر حيوي ولكن هذا لا يعني استيراد القيم الخارجية والتقليد المباشر للمجتمعات الاخرى[101].

---

[100]- حليم بركات ، مصدر سبق ذكره ، ص449.

[101]- منى ابو القاسم جمعة ، مصدر سبق ذكره ، ص340.

ثالثاً: القيم الاجتماعية والايديولوجيا السياسية:

ذكرنا فيما سبق ان السلوك السياسي للمواطن يمثل انعكاساً للقيم الاجتماعية التي يحملها الافراد و الناشئة عن تنشئتهم الاجتماعية ولكن إلى اي حد يمكن ان يمثل سلوك الافراد تجاه قضايا محددة انعكاساً لايديولوجياتهم السياسية (التي هي مجموعة من القيم والاعتقادات والافكار التي يحملها الافراد تجاه القضايا السياسية أو المجال الحكومي) ؟

ان علماء السياسة يتفقون عموماً ان الايديولوجيا تؤثر في الرأي العام تجاه قضايا معينة ولكنهم يملكون اجماعاً اقل حول الدرجة التي يفكر بها الناس بشكل ايديولوجي ، بمعنى اخر هل يدرك الافراد فعلاً بانهم حينما يتصرفون في القضايا السياسية انهم يفعلون ذلك على أساس افكارهم ام مصالحهم ؟

ان الابحاث الحديثة اثبتت ان الكثير من الناس حينما يمارسون السلوك السياسي فانهم لا يعلمون تحديداً فيما اذا كانوا يفعلون ذلك انطلاقاً من ايمان ايديولوجي ام دافع مصلحي ففي انتخابات الرئاسة عام 1996 في الولايات المتحدة تم توجيه سؤال إلى الناخبين عن ما هي افكارهم حول الشخص (الليبرالي) أو (المحافظ) فان نسبة ضئيلة جداً اجابوا بمصطلحات سياسية في حين اجاب الكثيرون بتعاريف قاموسية يحفظونها وكانت النسبة الاكبر من المستجوبين قد عرفت المحافظ بأنه (المتشدد) أو (المنغلق التفكير) بينما الليبرالي هو (المنفتح التفكير) وكانت 6% منهم فقط ذكرت (درجة التدخل الحكومي) في وصفها لليبرالية و المحافظة و لكن الاتجاه للاجابة على الاسئلة باستخدام مصطلحات ايديولوجية ازدادت بوضوح مع زيادة درجة التعليم مما يوحي بوجود علاقة بين الامرين مما يعني ان

التعليم يساعد الناس على فهم القضايا السياسية ويجعلهم قادرين على التفكير ايديولوجياً[102].

لقد رأينا فيما سبق ان القيم الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات وتتطور تدريجياً مع الزمن وبالتالي فان لكل مجموعة اجتماعية قيمها الخاصة بها في المجال الاجتماعي و انعكاساتها السياسية كما رأينا ايضاً ان بعض الناس فقط – اي الاقلية منهم وحسب – تفكر في القضايا السياسية ايديولوجياً وبالتالي تفرق ما بين المواقف السياسية والمصالح فيما الاغلبية يكاد ينعدم لديها هذا التمييز فما هي العوامل التي تلعب دوراً في توجيه السلوك السياسي للمواطنين باتجاه يبعدهم عن القيم التي يحملونها ؟

هناك ثلاث عوامل تلعب دوراً في هذا الاتجاه[103] هي:

1 – المصلحة الخاصة:

ان مبدأ المصلحة الخاصة يلعب دوراً مهماً في تحديد السلوك السياسي للناس فالاخيرين عادةً يختارون ما يناسب مصالحهم فهم يدعمون سياسات الحكومة الاقتصادية التي تناسبهم وقد ينتخبون مرشحاً لانه يعدهم بوعود محددة تحسن وضعهم المادي كرفع حجم الاعانات الاجتماعية و خفض الضرائب على الفقراء و اعضاء الاقليات الدينية والعرقية ينتخبون الاحزاب التي تؤمن بالمساواة و ليس التي تحابي حقوق الاغلبية و يعمد زعماء تلك الاقليات إلى جمع اتباعهم واخبارهم ما يجب عليهم فعله ولمن يجب ان يصوتوا.

اما الناس الذين لا يتأثرون بالسياسات المباشرة للحكومة فأن المصلحة الخاصة تلعب دوراً اقل أو لا تلعب دوراً على الاطلاق و عندها فأن سلوك المواطنين السياسي يتساوق

---

[102]- للمزيد من التفاصيل انظر: Kenneth Janda and others , the challenge of democracy. Fifth edition. Houghton Company. Boston. 2011. P93.

[103]- Kenneth Janda and others, op. cit. P96 and after.

مع القيم التي يحملونها فعندما تكتسب القضية المطروحة بعداً اخلاقياً ولا تكون هناك مصلحة مباشرة فعندها فأن الناس يتصرفون وفقاً للقيم الاجتماعية التي يحملونها.

2 – المعلومات السياسية:

عندما تكون الاراء التي يكونها الافراد حول موضوع معين مبنية على معلومات محدودة فانها تتغير بسهولة اكبر مع توفر المعلومات اكثر حول الموضوع وتكون النتيجة عدم استقرارية عالية في السلوك السياسي اعتماداً على كيفية طرح القضية في وسائل الاعلام وكيفية تلقي المواطن للمعلومة وهذا الامر يتناسب عكسياً مع مقدار وعي المواطن السياسي فالمواطن المتعلم و الواعي سياسياً يستطيع ان يحلل الخبر والمعلومة و بالتالي يقارن بين اكثر من مصدر للمعلومات ويتوصل إلى الحقيقة اما المواطن الاقل وعياً سياسياً فهو لا يلعب سوى دور المتلقي للمعلومات.

3 – القيادات السياسية:

ان السلوك السياسي للمواطن يؤطر من قبل القيادات السياسية والاجتماعية – شيوخ العشائر، رجال الدين ، قادة الاحزاب ، الادباء والمفكرين – فالجماهير في العادة تتبع اراء زعمائها و مواقفهم كما ان الاعلام يعطي اهمية كبرى لمن يطلق عليهم قادة الرأي باعتبارهم يشكلون الرأي العام والمواقف السياسية فبالنسبة للمواطن – حتى في الدول المتقدمة – فأن الزعماء يعرفون اكثر مما يعرف وبالتالي هم من يقدر المصالح الوطنية للجماعة والمجتمع والدولة وبالتالي فهو يتبع ارائهم.

و تبدو امكانية القادة السياسيين على التأثير في السلوك السياسي في تزايد بسبب انتشار الاعلام الجديد ولا سيما التلفزيون و برغم ان الديموقراطية النيابية تفترض ان المسؤولين الحكوميين يستجيبون للرأي العام فأن ما يحدث فعلاً هو العكس تقريباً حيث ان الجمهور يستجيب لسلوك الزعماء السياسي و يتأثر به عوضاً عن التأثير فيه.

المبحث الثالث

السلطة بين إشكاليتي الساسة والمجتمع

في السياسة هناك صعوبة في تصنيف النظم السياسية، كنتيجة للتركيب الذي يصيب السلطة فيها، فأي نظام يحتوي على سلطة شخصية وسلطة معنوية وسلطة اجتماعية، وأخرى قانونية. وكل منها لها حظوة أثناء الممارسة، وما يجمعها هو الرابطة السياسية، أي العضوية للأفراد المعترفين بها والمعترف بهم من قبل تلك السلطة والمصلحة التي تربطهم بها. ومضمون الرابطة الطاعة والتفويض والالتزام بالسلطة محل التسمية، وما يفرقها عن بعض هو ظروف مجتمعها السياسي، ودرجة تطوره، والقيم والأيديولوجيات السائدة فيه، فضلا عن طبيعة القوى الأخرى المشاركة به، والأساليب التي تمارس فيها السياسة داخله[104].

وهنا علينا الأخذ بنظر الاعتبار العوامل التي تتجمع في الرابطة السياسية، أي في العضوية وفي المصلحة، وترتبط من ثم بالنظام الاجتماعي القائم، والأخير كما نعرف عبارة عن حلقة متصلة من السلطات، وأي تقلب في أي حلقة من حلقات النظام الاجتماعي يؤدي إلى بروز حراك في سلطة أو أكثر.

ان السلطة في أي مجتمع أو نظام سياسي موجودة، وهي أما ان تؤخذ بحد ذاتها باعتبارها مؤسسة مميزة من مجموعة مؤسسات في المجتمع أو النظام السياسي، أو تؤخذ على اعتبارها تضمن تنسيق وتنظيم مجمل النظام الاجتماعي- السياسي. وفي كلا الحالين تقوم بأداء وظيفتين: مصلحة القوى السياسية المسيطرة، والمصلحة العامة لإجمالي المجتمع السياسي الذي يحتضنها. وهي تقترب من الوظيفة الأولى عندما يوجد تشوه بالنظام

[104]-صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وإبعاده، مصدر سبق ذكره، ص342 وما بعدها.

السياسي، حيث يفرض مجتمع سياسي ما أنماطه وروابطه وعضويته على المجتمع السياسي الشامل، وتكون بذلك عضويته هي ذاتها المواطنة، ومصلحتها هي ذاتها المصلحة الوطنية للبلاد. وهي لا تقترب من الوظيفة الثانية الا في حالات المأسسة المتفق عليها وطنيا، وأحيانا دوليا، في إدارة النظم السياسية وموارد البلاد. فهل تقترب السلطة في العراق من الوظيفة الأولى أم من الوظيفة الثانية؟

عموما، لا يوجد معيار لتوزيع السلطات أو تصنيفها، فمعيار مثل الديمقراطية، بدلالة ممارسة السلطة من قبل الشعب، هو نسبي بين الدول. وبالتالي الاستبداد أيضا نسبي، بدلالة مصلحتي الحاكم والشعب. وتبقى الإشكالية هي في من يمارس السلطة السياسية، وهنا قد تظهر نظم ملكية مطلقة، وأخرى ملكية برلمانية حيث دور الملك مجرد رمز تاريخي- سياسي لوحدة الأمة، ويشتق منه تصنيفات فرعية مثل الإمبراطورية، والأميرية، والسلطنة. وهناك النظام الجمهوري الرئاسي، وقد يكون جمهوري- برلماني، حيث يتضاءل الدور السياسي لرئيس الجمهورية ليصبح مجرد رمز تاريخي- سياسي لوحدة الأمة. هذا تصنيف أصبح في السياسة كلاسيكي جدا. فاليوم رغم ان الدساتير تحدد الأدوار السياسية الا ان سلطة المال، والصناعة، والإعلام، بل وأثبتت الحالة في العراق الدور التجاري- السياسي لرجالات الطوائف، وبات لهم أدوار مقررة للشأن العام، تعدل أو تلغى أو تفرض بموجبه أعرافا أو تشريعات سياسية محددة لا يستطيع ان يبت فيها بخلاف، من قريب أو بعيد، من يملك سلطة التفويض السياسي بإصدار قرار سياسي- قانوني- شرعي (دستوري)[105].

[105]-للمقارنة ينظر، طه العنبكي، شكل الحكم والحكومة في الدستور العراقي المقبل، مجلة أوراق عراقية، العدد 2، (بغداد: مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية)، نيسان 2005، ص ص17-21.

ما يهمنا هنا صراحة هو درجة النضج السياسي المجتمعي إزاء مفاهيم مثل: السياسة، السلطة، وكذلك الدولة والمصلحة الوطنية. ولدينا هنا في السياسة نماذج عدة، كأنموذج لمجتمع سياسي مركب، أو لمجتمع بدائي غير متحضر في تصريف لشؤون السياسية أو حتى الإنسانية الأخرى. وكذلك لمجتمعات شبه متحولة، حيث توجد فيها في الغالب سلطة/ سلطات وسيطة تظهر خلالها أنماط الالتزامات السياسية، وقد تعبر الحدود كما في علاقات التابع/ المتبوع في الدين والمال... والواضح انه في العراق تظهر المجتمعات أعلاه بشكل متباين، مما يصعب الوصف. فالدستور يحدد أطرا قانونية- سياسية محددة، لكنها غير منفذة لكونها تولد التزامات متقاطعة، فكل طرف ثبت حقوقا ولم يكن معنيا بتثبيت التزاماته[106]. وهذا يعود إلى كون عملية التغيير لم تولد بشكل طبيعي بل جراء استهداف خارجي، لم يكن المجتمع فيه ناضجا لتقبل حقيقة التغيير. والأكثر منه ان من ثبت الحقوق كان معنيا بتثبيت الجزء المتعلق بمصالح وأجندات الدول المرجع التي ساندته وثبتت موقفه أكثر من التزامه بتثبيت مصلحة بلد؛ بمعنى انه ثبت حقوقه ولم يهتم بكونها متقاطعة مع حقوق آخرين شركاء في الوطن[107].

إذن المصلحة الوطنية لم تكن هدفا أساسية بالنسبة إلى واضعي الدستور، أو أسس الدولة القائمة، وهذا ما أثبتته تجربة السنوات 2005- 2010، أي تجربة إقرار دستور بقي معطلا سياسيا. وهذا ما يدعونا إلى النظر إلى الدولة العراقية الراهنة، هل هي متخلفة أو شبه متطورة وفقا لمعايير السياسة الحديثة؟ ان الدولة الراهنة بتشكيلاتها، لا يعي صناع

106-ينظر، أنتوني شديد، المالكي، إما أن أكون رئيس وزراء قويا بموجب الدستور.. أو لا أكون، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11518، 11 يونيو 2010.

107-ينظر، اياد علاوي، كيف يمكن للعراق حماية ديمقراطيته الهشة، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11519، 12 يونيو 2010. وللمقارنة ينظر، خميس البدري، تداول السلطة رؤية للممارسات السياسية في عراق الغد،، مجلة أوراق عراقية، العدد 2، (بغداد: مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية)، نيسان 2005، ص ص7-10.

قراراتها أنها خارج دائرة التنمية السياسية، بل انها في خطر الانزلاق إلى حالة ما قبل الدولة؛ هذا إذا لم تكن قد استكملت الوقوع في دائرة إنهاء مستقبل البلاد بشكل كامل والذي بقي محافظا عليها مصلحة الولايات المتحدة ودول إقليمية لا زالت ترى ضرورة في إبقاء العراق كدولة موحدة[108].

وفي ظل غياب مفهوم المصلحة الوطنية وتغييب فهم الدولة، سيكون المراقب والمحلل معنيا بالتوجه والنظر إلى درجة تطور السلطة واتجاهات السياسة، وإذا ما أخذنا درجة التطور في فهم السلطة في العراق، يلاحظ عموما ان المجتمعات على ثلاثة أصناف، فهي اما ان تكون غير مسيسة، بمعنى ان تمارس السياسة والسلطة من قبل أشخاص، لكن المجتمع بأكمله واقع تحت تأثير سلطة أخرى، مثلا السلطة الدينية. أو ان يكون المجتمع مسيس بشكل بدائي، حيث يوجد أشخاص لهم سلطة دستوريا، لكنهم لا يمارسون إدارة حقيقية، حيث لا توجد لديهم سلطة من الأساس قابلة للتنفيذ. وأخيرا هناك المجتمعات المسيسة بشكل مؤسس، وفقا لقواعد دستورية أو قانونية مدونة أو عرفية، ومن خلالها تقوم قوى بإدارة المجتمع، وموارده، وهنا توجد الدولة. ونحن قد نفينا ابتداءا وجود مصلحة وطنية أو التعامل بالمواطنة في إطار الحدود السياسية للكيان العراقي، وكذلك ان الدولة قد أصابها التمزق وان مستقبل البلاد على المحك. وهذا التقديم ينف كون العراق مجتمع سياسي مؤسس على وفق قواعد دستورية أو قانونية ناضجة[109].

ما يلاحظ، ان المجتمع السياسي لا يزال خارج دائرة أو نطاق النمو، وهو غير مسيس في الغالب، ويظهر بعض الاستحياء في إظهار تسييس بدائي للسلطة، سرعان ما يجري

108-قارن، اياد علاوي، الدور العراقي في القضية العراقية، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11530، 23 يونيو 2010.

109-قارن، محمد قاسم لعيبي، الطائفية ومشروع الدولة العراقية الحديثة، مجلة مدارك، العددان 5 و 6، 2007، ص ص56-59.

التنازل عنها من قبل المخولين عن اتخاذ القرار لصالح قوى طائفية أو لصالح التزامات خارجية[110]. فلماذا؟

ان النظام السياسي في سياق تطوره التاريخي تؤدى فيه الأنشطة السياسية من قبل إجمالي المجتمعات السياسية داخله، وبالتالي فالمجتمعات السياسية، من حيث تطورها، درجة الوعي، المتغيرات المؤثرة فيها... تتحكم في صياغة الأنشطة السياسية للنظام، وللدولة خلال حقبة تاريخية محددة، شكلا وموضوعا. وكذلك ان السلطة هي بؤرة اهتمام الأنشطة السياسية المختلفة. ولا يمكن ان تنعزل عن الوسط الذي تتواجد فيه، وانما هي محصلة روابط متنوعة تتوزع بين طائفتين هما روابط الاندماج الاجتماعي- السياسي، وروابط الصراع. ولما كانت السلطة هي جوهر النظام السياسي فبالتالي تظهر/ يظهر النظام السياسي ويتشكل وفقا لإرادة المجتمعات السياسية (باعتبارها الأنشط)، دون ان يعني ذلك الكلام ان النظام السياسي هو انعكاس لتلك المجتمعات، إنما هو تعبير عن العناصر السائدة فيه (المجتمعات السياسية، وعلاقاتها المتبادلة والخارجية) [111].

ومن البديهيات، ان استقرار النظام السياسي مرهون بتوافقه التاريخي مع الاعتقادات والسلوكيات السائدة في المجتمع/ المجتمعات السياسية الأنشط، وان تلك الاعتقادات والسلوكيات تمارس تأثيراتها السياسية بطرق متنوعة، وان النظام السياسي يحدد في أحيان الحركة في المجتمع، إذا ما استجاب بصورة ايجابية وتكيف مع التغيرات التي تحدث في العناصر الموجودة داخله، فيما يتعلق بالأدوار السياسية، والمؤسسات، وتوزيع السلطات، والتوازنات بين المجتمعات السياسية المختلفة بداخله.

---

[110]-ينظر للتوسع، فالح عبد الجبار، دولة دينية.. دولة مدنية، في، شاكر الانباري وآخرون، ثقافة ضد العنف، إطلالة على عراق ما بعد الحرب، مصدر سابق، ص ص61-64.

[111]-انظر مثلا، صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ص340-356.

وحركة تطور المجتمعات السياسية إذا ما جرت بشكل طبيعي، تجري بصورة انسلاخ تدريجي من وضع إلى آخر، حيث يستمر القديم والجديد من أنماط السلوك والمؤسسات موجودة وظاهرة، واذا ما أخذنا محصلة القديم والجديد لإجمالي المجتمعات السياسية داخل الدولة في مرحلة تاريخية معينة من التطور سنجد ان أي نظام سياسي خلال تلك المرحلة المقروءة سيبقى يحمل كلا الأثرين أي القديم والجديد فيه، وهذا ما يفرض النظر إلى درجة تطور المجتمعات. فاين العراق من هذا خلال هذه المرحلة التاريخية؟ يلاحظ انه قد جرى تشكيل نظام سياسي بعضوية محددة عام 2003، من خلال ألوان الطيف التي أعطيت حظوة في إدارة البلاد ومواردها، ثم ما لبثت المجتمعات والجماعات السياسية التي رفضت أو بالأحرى رفض اندماجها بالنظام السياسي، ان استعادت بعض توازناتها السياسية، وعبر عنها في أحيان بمجالس الصحوة- وفي مناسبة لاحقة في نتائج الانتخابات لمجالس المحافظات عام 2009 التي شهدت انحسارا جزئيا للقوائم الفئوية واشر بدايات جنينية لدى نسبة مهمة من العراقيين بضرورة وحدة العراق أرضا وشعبا؛ وتكرر الأمر نفسه عام 2010، وهذا ما يفرض على النظام قيد الإنشاء ان يعيد تكييف نفسه مع سلسلة المطالب لهذه المجتمعات وللمجتمعات الأخرى التي تتعارض مصالحها ومصالح أساسية في النظام قيد التشكل[112].

لقد حددنا وضع العراق بكونه يحوي نظاما سياسيا مجزءا من سلطة بسيطة تظهر استحياءا بين الحين والآخر، ومن مجموعة مجتمعات بدائية، وكالآتي[113]:

1-فهناك مجتمعات بدائية، من الناحية السياسية، باقية على حالتها الطبيعية، تجمعها العلاقات غير الظرفية والجغرافيا سواء كانت تقطع العراق عموديا أم أفقيا. والسلطة في

[112]-قارن مع، ساجد الشرقي، السلوك السياسي للنخبة وإشكالية المراكز والأدوار، مصدر سابق.

[113]-انظر، خضر عباس عطوان، السلطة في العراق، بين ضعف الساسة وعدم اندماج المجتمع، صحيفة الزمان، العدد 2883، في 2008/1/5، ص15.

هذه المجتمعات تتأتى عن المعتقدات والخرافات والعادات والتقاليد التي يلتزم بها الأفـراد باعتبارها قواعـد منظمـة لشـؤون ذلـك المجتمـع. وتسـود أعـراف الاستحسـان والخطيئـة والاستبعاد في ظرف بدائي للعضـوية وللقواعـد وكلاهـما يعتـبر مقـدس. والسياسـة في هـذا المجتمـع تتـداخل بـين العائلـة والاقتصـاد والاعتقـادات، وبـل لا يوجـد فـرق بـين هـذه المصـطلحات والقـانون. في هـذه المجتمعـات يجـري تنشـئة الأفـراد عـلى التمسـك بنظـام اجتماعي عرفي شديد جدا، لا يتمتع خلاله الفـرد بفرديتـه أو شخصـيته لكونـه منـدمج في سلوكيات اجتماعية جمعية. ولتمرير ما هو دنيوي على ما هـو مـادي يجـري ربـط مـنظم لتمرير امتيازات الثروة على أساس سلطة الحيـاة القائمـة. وان القـوة العقائديـة ليسـت في متنأول الجميع، وبالتالي يصبح من الاستحالة بروز مناقشات في قضايا عقائديـة أو سياسـية أو اقتصادية محددة. ويجري تصوير مصدر السلطة على انـه ذوو علاقـة سـابقة مـع عـالم خارجي مجهول للفرد العادي ويحاط بالقدسية للـدفع حتـى عـن مجـرد مناقشـته ولـيس التعرض لشرعيته. فالكل ملحق، سطحيا بفكرة جامدة لم تتطور، تظهر السياسـة والعقائـد هبة لقدرات خارج دائرة مناقشات العقل البشري، ويظهر الأفراد كعـنصر سـلبي ومطيـع. ويجري تمرير السياسة وتعليماتها بطرق بدائية يخضع لها الأفراد. ومحرمات التماس معهـا يجعلها غير خاضعة للتغيير، أي غير خاضعة للتطور والتقدم[114].

2-المجتمعات السياسية المجزئة، حيث يميل التنظيم إلى ان يكون عشائريا، أو قومي، أو في أحيان سياسي- حزبي- مذهبي- عائلي متصارعا في أحيان، حيث يظهر التبـاين في ولاءات الأفراد الأفقيـة والعموديـة. وتخضـع السـلطة والسياسـة لنظـام الضـبط والموازنـات وفقـا لعلاقات بدائية بين أفراد، وأحيانا بين أحزاب عائلية ذوي مراتـب اجتماعيـة، أو اقتصـادية أو عقائديـة. وتكـون تلـك السـلطة شخصـية، وتظهـر امـا كنتيجـة لتطـور مجتمعـات

[114]-انظر مثلا، صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ص 340-356.

بدائية، أو بعد تفكك مجتمعات مؤسسة. وفي كلا الحالتين تظهر الحاجة إلى إقامة نظام التزامات متبادلة وتدرجية في العلاقات بين الأفراد ليوفر لهم الحماية في الأساس. وتظهر فيها مصطلحات مثل الولاء الشخصي، ابتذال الأفراد لحياتهم في سبيل شخص الحاكم، توزيع الغنائم والثروات والمناصب بين الأتباع...

وإجمالا، السلطة للنظام السياسي في هذه الصورة هي حاصل جمع سلطات فرعية عديدة حيث كل من أصحاب الحظوة العقائدية والمالية والتجارية، بل وزعماء القبائل وعمداء بعض العوائل لهم سلطات واسعة على مجتمعاتهم السياسية، الا إنهم يعطون التزاما أدبيا بإيجاد رمز سياسي ليكون مميزا لهم في إطار العلاقات بين الدول.

ويلاحظ، ان السلطة هنا تبقى مفرغة من أي محتوى عام، وتجري في نطاق ظرفي من حيث محتواها وحدودها... وقضية شرعية جعلها في مصادر قليلة قابل للرفض على نطاق واسع. وفي هذا الشكل من تسيير السلطات والسياسة تنجم بعض المشاكل التي لا تلبث ان تتحول إلى معضلات سياسية ان لم يجري حلها. وهي[115]:

أ-الصراع بين أصحاب السلطات الفرعية، ومهما كان حجمها، وبين الشخص الذي يفترض به تول سلطة إدارة المجتمع السياسي الشامل. وقد ظهرت نماذجها في العراق بين التيار الصدري والحكومة وبين قوى الصحوة والحكومة، ناجم عن الاختلاف في توزيع الثروات وحدود الدور السياسي في البلاد لكل منها،

ب-إشكالية التعاقب على رئاسة السلطة، بمعنى وجود مطالبات بتولي السلطة العامة من قبل أكثر من قوة، كل منها تدعي امتلاك الشرعية، اذ نرى بعض القوى تدعي أحقية رئاسة الحكومة وإدارة الدولة،

---

[115]-انظر، خضر عباس عطوان، السلطة في العراق، بين ضعف الساسة وعدم اندماج المجتمع، مصدر سابق، ص15.

ج-الطابع غير المستقر لتوزيع الثروات والموارد، والصراع عليها رغبة بقيادة السلطة السياسية، مما يؤدي إلى عدم استقرر نسبي أو كامل. ويمكن ملاحظة ذلك في محافظات مثل البصرة وكركوك وكربلاء...

3-لكن ما الذي أخذه العراق من مظاهر الحداثة في النظم السياسية التاريخية ومن تسيير السياسة؟

الواضح ان حالات الاستبداد التي يتجه إليها العراق الحالي في الأقاليم المنشئة أو قيد الإنشاء، بمعنى تركز السلطات السياسية بيد أحزاب عائلية أو شخصيات، أو السلطات الاستبدادية العابرة لحدود الأقاليم والتي تسير المواطن، تعبر عن حالات بدائية في فكرة وجود مقدس يسير السياسة والعقائد لا يمكن للفرد العادي التحكم به أو مناقشة أو الخروج عليه، ورغم ان صيغ البرلمان والدستور ورئاسة الوزراء والفدراليات... كلها مفاهيم سياسية- قانونية حداثية وحضارية، الا إنها اختيرت لمجتمعات سياسية، في العراق، لا تستطيع استخدامها. فإنشاء دولة المؤسسات تتطلب قبل كل شيء تحقيق الاستقرار السياسي، وهذا الأخير لن يتحقق ما لم تحسم المشكلات التالية[116]:

أ-اندماج الأفراد والقوى السياسية بالمجتمع السياسي الأوسع، وسيادة مفهوم المواطنة والمصلحة الوطنية، بمعنى ان يكون الاندماج متاح واختياري، وليس انتقائي، والتعامل مع المواطنين في إدارة البلاد وتوزيع الثروات وإقرار الحقوق والواجبات، يتم على وفق مفهوم المساواة السياسية والمصلحة الوطنية وليس وفقا لأسلوب النوع الاجتماعي الذي يميز عليه ووفقه المواطنين،

ب-تحقيق التنمية الشاملة، والاتفاق القانوني على آلية التداول والتحول والتعاقب والمشاركة في إدارة الموارد والمؤسسات،

116-انظر مثلا، صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ص340-356.

ج-الاتفاق ان المؤسسات القائمة تلبي، وكلٌ في مرحلته التاريخية، مصالح الأفراد والقوى والمجتمعات السياسية، أو لا تعارضها إلى درجة قاتلة. وإنها ليست جامدة بل متطورة.

ودون حسم هذه المشكلات ستبقى التشنجات السياسية، وربما تـزداد وطئتهـا، وتـزداد ملامح العنف، على نحو يجعل استمرار المؤسسات السياسية موضع جدل، كما ان إنشاءها هو الآخر كان موضع جدل. وبالتالي توضع شرعية السياسـة والسـلطات والمؤسسـات عـلى المحك. وهذا هو الذي لا يراد الاعتراف به في العـراق منـذ تمـوز 2003 حتـى العـام 2011، فهل يجري تغيير ذلك؟

الفصل الخامس

دراسة نماذج مختارة من السلوك السياسي

المبحث الاول

توصيف المحيط الاجتماعي- السياسي:

وهنا نتحدث عن تغير في الجماعات الاجتماعية- السياسية الموجودة علـى الأرض، و/أو تغير في علاقاتها. وكلأهما أو احدهما يؤدي إلى توليد واقع بيئي جديد، يفرض عـلى الأفـراد مسايرته.

وإذا ما لاحظنا بيئة العراق خـلال المـدة السـابقة سـنلاحظ انـه لـدينا متغـيران ظهـرا، وانكفأ متغير واحد. فقد انكفأ متغير السلطة القسريـة المركزيـة، بفعـل سياسـات التـدخل التي مارستها الولايات المتحدة، وليس بفعل داخلي. وبالمقابل ظهر:

أ- قوى سياسية تدين باعتقادات وولاءات متباينة ومتضاربة ومتصارعة عجزت عـن توليف منهج متفـق عليـه لإدارة مـوارد الـبلاد الماليـة والبشريـة، وغيرهـا في إطـار مشروع وطني.

ب- وظهرت كذلك الولايات المتحدة كقوة طامحة إلى توليد بلد يؤمن بمشروع التحول الديمقراطي، ويكون أداة للتحول في إجمالي المنطقة المحيطة، كما في لعبة الدومينو. ولكنها وبعد مدة قصيرة انتهت إلى ان التغير الديمقراطي الذي سعت إليه بجهد سياسي- عسكري – أعلامي دولي ومحلي انتهى إلى سطحية مفرطة وبنتـائج أصـبحت معيبـة عليهـا ذكرهـا. لذلك كان على الولايات المتحدة ان تحدث رد فعل اجتماعي أوسع في العراق لتجعلـه أولا ينفر نماذجـه السـطحية في التفكـير الثقـافي- السـياسي، حيـث لا وجـود لدولـة أو لمصـلحة وطنية، وانما هناك تبعات ممتدة غير قابلة للنقد لدول الجوار؛ متباينـة بدرجـة أو أخـرى؛ ثم ان تعمل على توليد أنموذج يحظى بمصـداقية لـدى قسـم مهـم مـن الأفـراد في العـراق وتلاحـظ مسـؤولية الولايـات المتحـدة مـن غيـاب الـتمعن والتحقيـق في أثنـاء مسـاندة

قوة سياسية ضد أخرى، الأمر الذي يدفع ضمنا إلى القول أنها توخت ذلك بسياسة مقصودة.

ت- تغيير شكل التنظيم السياسي لإدارة البلاد، بمعنى تحديد من هم الأعضاء ومن هم غير الأعضاء، وكيفية ومن يرسم الأدوار وتحديد أهداف الدولة العراقية، وإعادة توجيه الموارد والثروات بطريقة سياسية. وعملت كذلك على توليد قاعدة عريضة للحركة بين العراقيين وأخضعتها إلى تأثير ظروف إعادة التنظيم السياسي لإدارة البلاد.

ث- تغيير المعتقدات، والمعتقدات هي أصل السلوكيات المختلفة، بمعنى ما يدين به الأفراد إزاء الحركات السياسية والوقائع والمذاهب والمواقف السياسية... فإذا كانت بنية التنظيم القائمة تتباين عن الاعتقادات التي يؤمن بها الأفراد فان شرعية تلك البنية ستكون ضعيفة وبقدر يوازي ما يعتقد به الأفراد المؤمنون بها. ومن ثم ستكون قدرة البنية على الصمود محدودة ما لم تدم بفعل خارجي، أو تتجه صوب بنية جديدة تتوافق وما يعتقده غالبية الأفراد.

ج- ان تغيير السلوك أمر مطلوب من قبل الولايات المتحدة في حدود عدم توليد تجانس بين أطروحات الأفراد وما انتجوه من سلوكيات سياسية، وهنا سيكون لدينا ما مارسته الولايات المتحدة تجاه النماذج الكورية الجنوبية، واليابانية باعتبارها نماذج مثالية، فهي قد نجحت في توليد نماذج الفرد في كلا منها يحتذي سلوكيات توائم النماذج الحضارية لبلدانها والنماذج الغربية الاستهلاكية.

المطلب الاول، تغير وعي الفرد في العراق:

والذي يسهم بتغير هذا الوعي متغيران هما[117]:

-تغير الظروف التي شجعت على وجود اعتقادات متماسكة على نحو فئوي- اجتماعي- سياسي محدد،

-تغيير لاعتقادات والأيديولوجيات التي يتبنها الأفراد.

الأمر الأول سبق معالجته، اما الأمر الثاني فهو المهم، بمعنى تغيير رؤية الفرد للظروف والأشياء والوقائع وللآخرين.

وهنا كان على الولايات المتحدة التحرك ضمن الحيز أو المجالات الآتية[118]:

أ-توليد معطيات ثقافية جديدة، وأهمها توليد ثقافة البدائل والخيارات السياسية المتنوعة، السهلة الانتماء والسهلة الكسر، بمعنى جعل السياسة ثقافة استهلاكية، وهذا ما يفسر عدم معارضتها تشكيل أحزاب دينية-طائفية، فالمسألة المهمة هي تحويل النظرة المقدسة للمواطن في العراق لهذه الأحزاب والقوى والشخصيات تحت التجربة الحية لمتطلبات البرامج الحكومية والالتزامات الخدمية والسياسية. ففشل البرامج السياسية والفساد والعجز دفع نسبة من المواطنين إلى مراجعة انتماءاتهم الأيديولوجية، وان كان لم يحسموا بعد التقديس في النظر إلى ذوات الأشخاص الذين يديرون أو يرعون تلك الأحزاب والاتجاهات السياسية. وبدأ هذا الأمر يؤتي ثماره نسبيا في العراق.

ب-جعل القوى السياسية على المحك، لجعلهم يدركون ان مسؤوليات الحكم المحلية والدولية اكبر من مجرد تلك الشعارات السياسية التي رفعوها، وان المصالح تتغلب على

---

[117]-ساجد الشرقي، السلوك السياسي للنخبة وإشكالية المراكز والأدوار، مصدر سابق.

[118]-انظر، خضر عباس عطوان، "مثلث العلاقة بين العنف والاستقرار والسلام"، مصدر سابق، ص15.

المقـدس، وان سـلطة وإجـراءات الحكـم يفـترض بهـا التجـرد مـن الانحيـازات العقائديـة والفئوية. ولا زالت هذه المسألة طموحا في الشارع العراقي.

ج-اقتناع القوى الفاعلة في العـراق والعـراقيين عامـة بـالتنوع الثقـافي والسـياسي الـذي يعيشونه، ودعم فضائيات وخطاب سياسي قومي وطائفي وعلماني بل ومناطقي متنـوع في العراق. وانه من الضروري صياغة ثقافة وسيطة قد تأخذ أو تبتعد عن ثقافة فئوية معينة، لكنها لا توافقها أو تعاديها بالضرورة لذاتها.

المطلب الثاني، التأثير المنظم بقصد تغيير مواقف وسلوكيات الأفراد:

بمعنى السعي إلى ان تنتقص القواعد الجماهيرية للقوى المختلفة من قواها تلك، ومـن ثم العمل على كسب مواقف تلك القواعد لصالحها. ومن القضايا المثارة هنا والتي تتطلب تحليل واسع هو دور فضائيات مدعومة أمريكيا في إثارة العنف بين العـراقيين، ثـم العمـل من خلال تلك الفضائيات ذاتها على تغيير سلوك العنف الذي اتبعوه مسبقا.

وإجمالا، يمكن ان نرصد المظاهر التالية في سرعة التغيـير في المواقـف السياسـية للقـوى والأفراد المختلفين[119]:

أ-اتجاه البعض إلى إظهار تطور تدريجي في تغيير مواقفه، وهو مـا حـدث لـدى القـوى العلمانية بشأن أدوارها في العـراق، مـن أدوار خاملـة إلى التفعيـل النسـبي. وكـذلك لـدى

[119]-قارن مع، علم النفس السياسي، مصـدر سـابق. وكـذلك ينظـر، شـمخي جـبر، الأحـزاب الإسـلامية في العراق من الحاكمية إلى الديمقراطية (الحزب الإسلامي أنموذجـا)، مجلـة مـدارك، العـدد 7، بغـداد: مركز مدارك للدراسات والبحوث، 2007، ص ص23-29. وكذلك، خليل مخيف الربيعي، الازدواجيـة في سلوك الأحزاب السياسية (العلاقة بين الديمقراطية والدكتاتورية)، مجلة مدارك، العـدد 2، 2005، ص ص45-49. وكذلك، ميثم الجنابي، الحركة الصدرية جبرية الزمن وقدرية التاريخ، مجلـة مـدارك، العدد 7، ص ص11-16.

المجلس الإسلامي والدعوة بهدف التكيف مع واقع يفرض تناقضات بين الأدوار والولاء وحقيقة الالتزام بالولايات المتحدة،

ب-أو قد تظهر بعض القوى تبدل مفاجئ في مواقفها. بمعنى التحول السريع من موقف إلى آخر مناقض له في الجوهر والمظهر. وأهم ما يرصد هنا هو التيار الصدري، فمن رفض كامل للعملية السياسية إلى قبولها والانخراط فيها بكل ما تحمله هذه العملية من أبعاد محلية وإقليمية ودولية.

ج-أو قد تظهر قوى أخرى التناقض في اعتماد المواقف والسلوكيات السياسية، وأهم ما رصد فيه هو موقف جبهة التوافق فقد تصارعها اتجاهان: الرغبة بامتيازات سلطة، والطموح بتمثيل العرب السنة في آن... فأبدت مواقف غلبها تذبذب معبر عن قلق سياسي، وعن تطلعات متناقضة تتراوح بين الانتهازية والنفعية وضحالة الوعي السياسي.

وكل المسائل أعلاه غير مقصورة على القوى/ قوى سياسية بعينها، بل هي سادت بين الأفراد والمجتمع نفسه، وبدرجات ومستويات متباينة. فالأفراد والمجتمع الذي قبل أو رفض الوجود الأمريكي أو الإقليمي دون دراية أو كفاية أو كفاءة في التحليل أو النقد، أو الذي دخل ورشح أو رفض أو قاطع في انتخابات العام 2005، والذي صوت اعتماداً على الطائفة في تلك الانتخابات وفي الاستفتاء على الدستور فقال (نعم) في محافظات بعينها و (لا) في محافظات أخرى هو نفسه الذي غير سلوكياته وان بشكل نسبي في انتخابات 2010 التشريعية، فصوت إلى جانب قوى أخرى لم يكن لها نصيب كبير في الانتخابات السابقة، واسقط قوى كان لها تمثيل واسع فيها.

سنأخذ هنا نموذج تطبيقي، وسنشير إلى ظاهرة حزبية مميزة في الحياة السياسية العراقية بعد العام 2003، الا وهي ظاهرة انتشار الأحزاب الإسلامية.

المبحث الثاني

الأحزاب الإسلامية والسلطة والمجتمع

طرحت العملية السياسية في العراق وجود معضلات معقدة، ولا نريد هنا ان نلقي اللوم على بعضها دون الآخر، فهذه المسالة تحتاج إلى دراسة تحليلية لمعرفة وزن كل مؤثر، والنتيجة السياسية للتعاطي معه. هنا، سنركز على جزئية محددة، عسى ان تتاح فرصة للربط بينها وبين غيرها في دراسات اشمل في مواضع أخرى، وهذه الجزئية هي الأدوار السياسية للأحزاب الإسلامية في العراق. هذه الجزئية تدفعني إلى التساؤل: هل الإسلام يؤثر على الحياة السياسية؟ أم ان اعتقادات الأفراد به وتفسيراتهم له هي التي تؤثر في الحياة السياسية؟ وهل يحتاج الفرد إلى مرشد لتنظيم حياته السياسية؟ وهل فكرة التحزب هي فكرة دينية أم فكرة تنظيمية يغلب عليها العلمانية في التنظيم والإجراءات؟

هنا علينا ان نميز بين سياسة الحكومات (وهي تعني إدارة وتنظيم استغلال موارد الدولة للوصول إلى غاية البرنامج السياسي)، وكلمة السياسة بشكل عام (والتي تعني طرق تصريف السلوك بشكل غائي لا يضع اعتبارا للمحرمات، وانما يتوقف على أخلاقيات الشخص القائم بالسلوك، ذاته. وعلى النظام العام وأخلاقياته، والتي يدخل الدين فيها كواحد من المؤثرات) [120].

ان تقاطع السياسات، وهو في الأصل تقاطع مصالح وأهداف، هو الذي يصنع المواقف السياسية. وفي سياسات الحكومات لم نجد حتى في الدول التي تحأول إيجاد رابطة بينها وبين الدين ارتباط جاد بين سلوكياتها وبين القضايا ذات التماس مع الدين. فاذا ما أخذنا سياسات جمهورية إيران الإسلامية إزاء أحداث الشيشان (الجمهورية ذات الأغلبية

---

[120] -للتوسع ينظر، عبد الواحد شبل، أزمة الخطاب الديني في الساحة العراقية، في، شاكر الانباري وآخرون، ثقافة ضد العنف، إطلالة على عراق ما بعد الحرب، مصدر سابق، ص ص106-109.

الإسلامية داخل روسيا والقريبة من الحدود الإيرانية) طوال العقد الماضي، نجد ان الموقف تحكم به علاقات مادية بحته بين إيران وروسيا على نحو أنكرت الأولى معه على الإسلاميين حقوقهم؛ بطريقة عدم المبالاة؟

اما الأمر على صعيد كلمة السياسة بشكل عام، فانه مختلف تماما، فالدين قد يدخل بوصفه[121]:

1-سلعة تجارية في لغة بعض الأحزاب الدينية (أو حتى في لغة الأفراد المرآئين)، وهذا ما نجده على مساحات واسعة في اغلب الدول، حيث يصبح فيه المتذرع بالدين رجل سياسة؛ بمعنى استغلال المواطن للوصول إلى السلطة، أو حتى الوصول إلى سلطة أو مشاركة في سلطة،

2-أو قد يكون تمسكه به عن قناعات عقائدية، فلا يزايد به أو عليه، ولا يحاول جعله ثوباً يرتديه في قياسات مختلفة. والواضح ان هذا الأمر هو على حدود الكفاف في اللعبة السياسية، وما يظهر بهذه الجدية يكبح من تجار الدين، بوصفه معقل للإرهاب. كون حدود المزايدات على حلال الدين وحرامه ثابتة غير مرنة.

3-عامل مؤثر على مواقف الأفراد السياسية، بمعنى دخوله كمجموعة قيم على حياة الفرد، فيعتمد في تصريف أموره السياسية أو حكمه على الأعمال السياسية (الانتخاب، الانتماء إلى جماعات وأحزاب سياسية، أو مسايرتها في تصريفاتها السياسية) على القيم الدينية التي يعتقد بها. والواقع ان للحرمان الاقتصادي والتعليم أدوار في هذه المسألة[122]، ففي المجتمعات المحرومة والمهمشة اقتصادياً والواقعة على هامش العملية الإنتاجية وفي أوساط غير المتعلمين ايضاً تنتشر ظاهرة التدين بشكل واضح، ونحن هنا لا

---

[121] -انظر، خضر عباس عطوان، الأحزاب الإسلامية، إشكالية مزمنة في المجتمع العراقي، صحيفة الزمان، 20/ 2/ 2008، ص15.

[122]-دراسة سياسية مقارنة متخصصة عن طلبة جامعة الكويت والسلوك السياسي، مصدر سابق.

يهمنا التدين في معناه العام وانما الداخل في دراستنا هو تأثير التدين على الأفراد لجهة خياراتهم السياسية، فالتدين يفرض على الإنسان نمطاً من السلوك في المجال السياسي قد يغير بالكامل في خياراته من تحريم التحزب والحزبية والانتخابات ومشاركة المرأة في الحياة السياسة إلى التخندق ضد الآخر باعتبار الأنا هي الممثلة الحقيقية للمجتمع وللدين (الإسلام هنا) ويكون الآخر هنا خارجاً عن الدين ولا يجوز المساومة معه. وفي العراق بدء انتشار ظاهرة التدين لدى الأفراد منذ بدايات عقد التسعينيات من القرن الماضي.

4-أو قد ينزعه الفرد من حياته، وهنا لدينا نوعان: في ظرف غياب التعلم الصحيح يتحول هذا النزع إلى بغاء وفجور في الغالب. وفي ظرف وجود تعلم عال يتحول هذا النزع إلى علمانية، ومادية الأعمال، وقلة التأثر بالغيبيات.

مسألة أخرى نجد أنفسنا كمراقبين أو كأكاديميين بحاجة إلى تحليلها هي ان المشكلة ليست في دين الخالق، بل هي في تفسيرات الخلق لدين الخالق، بمعنى اننا في محيط بات (يعبد) فيه تفسيرات الخلق لما أمر به وانتهى إليه الخالق. ولما كان الخلق كثر، وتفسيراتهم تخضع لتأثير الظروف، إذن أصبحنا أمام قوى دينية مختلفة، وفضح الأمر الاقتران بهوية سياسية، اذ أصبح للطائفة الواحدة ألوان سياسية- دينية مختلفة. وأصبح الأكاديمي أمام ألوان وتباينات، تنطلي في أحيان عدة على المواطن العادي أو المتعلم، لكنه لا يستطيع المبادرة إلى تحليلها، اذ وضع أمام أقوالها جدار من العنف على عصمة آرائها، بل على عصمة رجالها. والعصمة والتحليل ضدان، والعنف سلاح للضعيف في الرأي؛ في ظرف ان أصل الدين الإسلامي قائم على الحجة العقلية والحوار، وليس المعجزة المادية.

في العموم، ان اللعبة السياسية باتت تحوي وجودا فاعلا لأحزاب وقوى سياسية تـدعي بالدين، وهي متباينة في العمـوم، بـدليل عـدم توحـدها وتجمعهـا، ويمكـن تصـنيف تلـك الأحزاب والقوى على أساس الاختلافات السياسية، إلى الأنواع الثلاثة التالية[123]:

1-اختلاف الخصائص الاجتماعية: المعروف عن الخصائص الاجتماعية انها حاصـل مـدى التفاعل بين مكونات المحيط (الجغرافيا، القومية، اللغة، الـدين، العـادات، المـوارد، السـعة الاقتصـادية، مسـتوى الـتعلم، الطبيعـة الديموغرافيـة، القـوى السياسـية والاجتماعيـة والاقتصادية المسيطرة...)، وتنعكس هذه المكونات بشكل اتجاهات سياسية:

أ-فالأفراد الأكثر تعلما وغنا، أكثر ارتباطا بنزعة المحافظة سواء بأحزاب تدين باعتقادات وتفسيرات دينية ذات توجهات محافظة، أو بأحزاب علمانية ذات توجهات محافظة،

ب-اما الأفراد الأقـل تعلـما وغنـا، فهـم أكـثر راديكاليـة وارتباطـا سـواء بـأحزاب تـدين باعتقادات وتفسيرات دينية ذات توجهات راديكاليـة، أو بـأحزاب علمانيـة ذات توجهـات راديكالية.

وهذه واحدة من الأسباب التي تفسر أسباب جماهيريـة بعـض التيـارات بـين الفقـراء، وأسباب ظهور بعض الأفكار التي تعتبر شاذة بين فئات من الأفـراد، فهـو الرغبـة بـالخلاص من الظروف الاجتماعية- الاقتصادية، وعدم وجود بدائل مقبولة أو مسموح لها بالعمل في تلك المناطق.

2-التجـارب التاريخيـة: حيـث أدت بعـض الأحـداث التاريخيـة إلى تـأثيرات عـلى بعـض الطوائف والاعتقادات، مما دفعها إلى تبني واعتماد اتجاهات سياسية محـددة. فـردة الفعـل على التيارات الشيوعية والنظام العلماني في العراق اشر بداية ظهور الأحزاب ذات التوجهـات

[123]-انظر مثلا، صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ص 340-356.

والعقائد الدينية، وقد حصل انقسام في الفكر السياسي الإسلامي في العراق بعد التغيير الذي حصل في إيران عام 1979، الا ان المؤشر ما لبث ان بين اتساع في الفجوة بعد العام 2003. واليوم يكاد حجم الترابط بين كل حركة واتجاهها السياسي واضحا، وبينها تعارض في المصالح الفردية، الا إنها مضبوطة بعقالها من قبل بعض القوى الإقليمية أكثر مما هي مضبوطة بفعل داخلي.

3-اختلاف القيم الدينية: فالتفسير للنصوص الدينية والاجتهادات التي ظهرت ولا زالت تظهر إلى اليوم، إزاء مجموعة متعلقات والتعاملات (وليس في مجال العبادات المحكومة بنصوص)، ولدت قيم دينية متباينة بين الأفراد والقوى الدينية والأحزاب، فيما يتعلق ببعض القيم الدينية وانعكاساتها في المجال السياسي بفعل تفسيرات مختلفة للنصوص واجتهادات متباينة فيما لا يوجد فيه نص قطعي، وتحديدا بالآتي:

أ-مجال الحريات الفردية، ومثل حرية التعبير والاجتماع والنظرة إلى النساء،..

ب-الحقوق، وتحديدا الديون والالتزامات، والولاءات والنظرة إلى الآخر،..

ج-الماديات، وتحديدا فكرة العلاقات داخل الكون، بين الأفراد، وبينهم وبين الماديات الأخرى.

وأصبح التمسك بهذه الاختلافات مدعاة للاختلاف والتقاتل، ومدعاة للبعض لطرح فكرة قدسية رأيه، بل انتهى البعض إلى طرح فكرة الدولة الدينية، لبيان عصمة رأيه. وكلها حملت على سلوك سياسي، فاسترخص الدين بالتفسيرات وأوامر ونواهي السياسة، وكانت مخرجات السياسة ان شوهت غاية الاختلاف في الرأي الديني. فالسياسة برنامج، وعندما حمل البرنامج برداء رجل دين أو مذهب أو اعتقاد ديني، فان فشل الأولى (كونه

ميدان تطبيق) يقود بالضرورة إلى فشل الثاني[124]. لكن هل هـذه المعادلـة صـائبة؟ اعتقـد صراحة ان الفشل ليس في الاعتقادات، انما في إقحام الاعتقادات في السياسة، وكان أمام تلك الاعتقادات الخيارات التالية[125]:

أ-إنكار صلتها بالسياسة علانية، وتنزيه نفسها عن لعبها، والابتعاد عما قد يحملها أوزار ملايين الفقراء الذين عانوا الافتقار للخدمات المطلوب من السياسة تجهيزها لهم،

ب-أو دعوتها إلى تحييد العمل السياسي، كونه نشـاط يـؤدى وفقـا لإجـراءات محـددة، ومحايدة، والخطأ فيه خطأ لبشر، وليس خطأ لاعتقاد،

ج-أو ان تدفع إلى إظهار اعتقاد جديد يقوم على فكرة ان كل مـا يقـال في الـدين رأي، وان السياسة كما غيرها من النشاطات الإنسانية الدنيويـة، هـي تعـاملات والتجربـة التـي تثبت أنها ناجحة تعمم للقبول، طالمـا أنهـا لم تمـس مصـلحة عبـادة محـددة بـنص (أصـل الشرع الإباحة، والتحريم استثناء، وما لم يرد نص بتحريمه فهو جائز)، أو تمس حقوقا لأفراد عن غير حق.

نعم، الفرد ضعيف، لكنه لا يحاسب ما لم يكن حرا، ولديـه مـوارد وسـلطة الـتصرف بهـا. وكذلك الحال مع الحزب أو القوة السياسية، أو حتى مع الملتزمين باعتقـادات دينيـة، أو مـع الحكومة، فهي متقاربة بالفكرة الهامة رغم اختلافها بعدد المكونات الداخلة في التنظيم، مـما يدفع هنا إلى ظهور ما نستطيع تسـميته المسـؤولية المشـتركة عـلى أعضـاء الحـزب أو القـوة السياسية، أو الملتزمين باعتقاد أو المنضوين تحت لواء حكومة مـا. لكـن هـل أعطينـا علويـة

---

[124]-ينظر للمقارنة، شمخي جبر، الأحـزاب الإسـلامية في العـراق مـن الحاكميـة إلى الديمقراطيـة، مصـدر سابق، ص ص30-36. وكـذلك، خليـل مخيـف الربيعـي، الازدواجيـة في سـلوك الأحـزاب السياسـية، مصدر سابق، ص ص51-57. وكذلك، ميثم الجنابي، الحركة الصدرية جبرية الزمن وقدريـة التـاريخ، مصدر سابق، ص ص17-20.

[125]-دراسة سياسية مقارنة متخصصة عن طلبة جامعة الكويت والسلوك السياسي، مصدر سابق.

للمسئولية الفردية؟ هـل ظهـرت فكـرة المحاسـبة، الذاتيـة أو العامـة؟ هـل فعلـت فكـرة الرقابة؟

مما تقدم نقول انه لا ريب كون أوضح شكل لمساهمة الاعتقادات الدينية في السياسـة في العراق هو الأحزاب التي تؤطر اسمها باسم الدين. والملاحظة العامـة ان تلـك الأحـزاب منتشرة في طول مدن العراق وعرضه، طبعا مع وجود تباينات في درجة الارتباط المجتمعي بها، وذلك نظرا لاختلاف الظروف السياسية والتجارب التاريخية، اذ أنها توجد في جهة أهل السنة العراقيين كما أنها توجد بين ظهراني شيعة العراق،... مع ذلك فتلاحظ بصـورة عامـة ما يأتي[126]:

أ-عندما يـرى تيـار أو اعتقـاد دينـي ان عـلى عاتقـه نشر أو حفـظ تعـاليم أو طقـوس محددة، فإذا ما كان مرتبطا بالسلطة، فانه يأخذ اهتمام واضح بالسياسـة. امـا إذا لم يكـن الحزب ذو الاعتقادات الدينية مرتبطا بالسلطة، كـما في اغلـب التنظـيمات الجهاديـة، فـان اهتمامها يكون منحصر بالأفراد أكثر من اهتمامها بالسياسة.

ب-وصـل الأمـر بـالبعض إلى إيصـال الاعتقـاد إلى مرتبـة الشخصـية القوميـة المغلقـة، والبعض الآخر بات يتحدث عن خطر يهدد اعتقاد ما بغيـة المزايـدة عـلى الـدين لإغـراض التجارة السياسية. وقد بدء ذلـك بـالظهور ابتـداءا منـذ تسـعينيات القـرن المـاضي، وظهـر بشكل صارخ بعد العام 2003، حيث أصبح الاعتقاد الديني هو الأسـاس في تشـكيل اغلـب الأحزاب السياسية، وأعطيت هوية لقيم وأفكار سياسية محددة، وتقلص الشعور الـوطني، كرها، طالما انه بات غير مجدي الدفاع عنه، لدى شرائح واسعة من المواطنين[127].

---

[126]-انظر، خضر عباس عطوان، الأحزاب الإسلامية، إشكالية مزمنـة في المجتمـع العراقـي، مصـدر سـابق، ص15.

[127]-ينظر للتوسع، رشيد الخيون، المجتمع العراقي تراث التسامح والتكاره، مصدر سابق، ص ص21-32.

والملاحظ، ان الأحزاب الإسلامية مختلفة في عدة عناصر ومنها: فاعليتها، وانتشارها، باختلاف المدن والمناطق، وباختلاف القواعد الاجتماعية (الأفراد) الذين يدينون لها بولاء، وببرامج عملها، ومواقفها إزاء المعضلات والقضايا العراقية، ومختلفة بدرجة براغماتيتها ودرجة المحافظية، والى ربطها بين العروبة والإسلام أو بالأحرى القول بعروبة ارض العراق. واذا ما ابتعدنا عن وصف أخلاقية تلك الاعتقادات، فهي محترمة من قبلنا بوصفها أفكار إنسانية لفكرة جدوى الخلق في الأرض، نابعة عن تجربة تاريخية واجتماعية، ولها مصالحها، فنحن نتحدث عن أحزاب لها قاعدة تمثيل تتراوح بين 65-70% من الشعب العراقي، حسب نسب تمثيلها في مجلس النواب (وان كنا مع فكرة ان نسب التمثيل في البرلمان مؤقتة وتعكس توجهات غير مستقرة للأفراد، نتيجة لقلة وجود بدائل سياسية مقبولة ومتاحة كنتيجة لسرعة التغيير الذي حدث وقلة التجربة التاريخية وللنظام الانتخابي المتبع وللظرف الأمني غير المستقر). وهي استطاعت الاستحواذ على نسب من تأييد وتمثيل، بل واهتمام الشارع العراقي. ورصد لكافة تلك القوى والأحزاب يبين وجود تباين شاسع بينها في العناصر أعلاه، رغم وجود اتجاه نحو تبني الفكر المحافظ بغية تثبيت مكتسبات المرحلة، ووضع تقديس على تلك المكتسبات ليشعر المواطن إزاءها برهبة، وسيكون المحك بينها الآتي:

-الابتعاد عن تصريف السياسة بشكل مباشر،

-التوجه إلى القواعد الاجتماعية (الأفراد) ذات المراتب الدنيا اقتصاديا (الفقراء)،

-ضمان قدسية المكتسبات وحرمة التعرض لها.

وهذه المقتربات هي ذاتها التي ستشوه مزيدا من سمعة الأحزاب التي تدين باعتقادات دينية، أو ربما تشوه العقائد ذاتها كنتيجة فرعية.

واليوم، العراق على مفترق طرق، فالأسباب الموجبة لتكوين أحزاب تدين باعتقادات دينية تؤثر على إمكانات انتصار الفكرة الوطنية، أو حتى الفكرة الإسلامية، فاذا ما استمر انتشار تلك الأحزاب، وبذات القوة التي شهدها البلد بعد العام 2003، فإنها ظاهرة تعكس وجود تكريس بانقسام المجتمع والشعب العراقيين مذهبيا، في حين ان الفكرة الوطنية تجمع الأفراد حولها بغض النظر عن اللون المذهبي للفرد.

واذا ما نظرنا إلى خارطة الأحزاب العاملة سنجدها تتوزع إلى الآتي[128]:

أ-أحزاب علمانية، وهي على قسمين:

-تلك التي تدعو إلى علمانية الحكومة، ويوجد لها تأييد عام، لكنه لا زال مضمر وغير واضح في الشارع العراقي، ويتوقع ان يتصاعد نتيجة خيبة أمل واسعة بالتيارات الدينية،

-تلك التي تدعو إلى علمانية الدولة، بمعنى الشيوعية. ورغم خفوت المد الشيوعي في العراق منذ فترة، الا ان تزايد سخط البعض على سوء إدارة الأحزاب التي تدين باعتقادات دينية للسلطة دفع إلى ظهور مؤشرات على توسع ذلك المد.

ب-أحزاب قائمة على فكرة الطائفية، وهي على نوعين سنية وشيعية، وكلاهما قد تأخذ تسميات مختلفة، وأحيانا تضم أحزابا من قوميات مختلفة، لكنها قائمة على فكرة الطائفية.

ج-أحزاب قومية، وهي علمانية، لكنها لا تسمح بتوسيع العضوية أو الأهداف، وانما هي مقصورة على حالات محددة، وأهما: الأحزاب الكردية، التركمانية، (ويمكن إضافة الأحزاب المسيحية، والايزيدية)،..

ولا ريب، في انه من الأمور المهمة التعرف على مدى تأثير المعتقدات الدينية على الحياة السياسية، والتعرف على الروابط بين الأحزاب التي تدين باعتقادات دينية والسياسة من

---

[128]-ينظر، خضر عباس عطوان واحمد عبد الله الناهي، دراسة في المؤثرات والعمليات المعرفية لنماذج مختارة من السلوك السياسي في العراق بعد العام 2003، مصدر سبق ذكره، ص ص112-113.

جهة أخرى. غير ان ذلك بحاجة إلى تمحيص، فتصويت الأفراد قد تأثر بالمعتقدات الدينيـة، والأحزاب نجحت في طرح الاعتقادات كبرامج (وهذا ليس صائب مـن الناحيـة السياسـية). بمعنى آخر ان جموع الأفراد مهيأة نفسيا واجتماعيا لتقبل فكرة ما يحكمها، والأخطر انهـا تنشأ، عموما، على ثقافة الاستبداد، مما جعلها تتقبل الحكم الأبوي-الأوتـوقراطي، وسـيادة لنزعة الاستبداد. لكننا كأكاديميين في مجال العلوم السياسية، علينـا ان لا نطلـق تعمـيمات عن العلاقة القائمة بين أحزاب تدين باعتقادات دينية والسياسة، فالمسألة نسـبية، ومـا قـد يبدو طبيعيا منها في حالة حزب ما قد لا ينطبق على حزب آخر مغاير له. كما ان ما يحكم الدور السياسي للأحزاب الذي يدين باعتقادات دينية معتمد على الظروف التاريخيـة. واذا صح التحـدث عـن حـزب ذو اعتقـاد دينـي، أي اعتقـاد، باعتبـار لـه حزمـة متكاملـة مـن السياسات، الا ان القواعد الاجتماعية (الأفراد) والقيم التي يتمسكون بها قد تختلف، وربما تختلـف معهـا أخلاقيـات السياسـة ذاتهـا. والعوامـل التـي تجعـل الأحـزاب التـي تـدين باعتقادات دينية مؤثرة بشكل متباين فيما بينها، على الحياة السياسـية عـدة، منهـا: عـدد الاعتقـادات الدينيـة الموجـودة، وطريقـة التكيـف الاجتماعـي للعلاقـات بـين اتبـاع تلـك الاعتقـادات، والعلاقـات بـين تلـك الأحـزاب، ومركـز الحـزب في المجتمـع السـياسي مقارنـة بنظرائـه (الأقليـة والأكثريـة)، والى أي مـدى سيسـتمر النظـام الانتخـابي والحـزبي يسـمح للأحزاب التي تدين باعتقادات دينية بالعمل في الساحة السياسية؟...

المبحث الثالث

السلوك السياسي للعشائر العراقية بعد عام 2003

تشكل العشيرة إحدى أهم المؤسسات في الواقع الاجتماعي لبلدان الشرق الأوسط لاسيما العراق وبلدان الخليج العربي حيث لا تزال العشائر احدى أهم مؤسسات دعم السلطة هناك وهي تقوم كذلك بجملة من الادوار الاجتماعية الهامة مما يجعل الفرد يميل إلى الارتباط بها وان كان هذا الارتباط على درجات متفاوتة تبعاً للموقع الاجتماعي والبيئة التي يعيش فيها الفرد و درجة النمو السياسي للبلاد وغيرها.

و تعد العشيرة إحدى التكوينات التقليدية الهامة في المجتمع العراقي والتي تلعب دوراً أساسياً في حياة الأفراد الذين ينتمون لها فهي سلطة واسعة النفوذ في بعض المناطق ولها أعرافها وتقاليدها التي يتوارثها الأفراد جيلاً بعد جيل.

ان الأدوار الاجتماعية للعشيرة مسألة مألوفة واعتيادية إلى حد كبير في مجتمع تقليدي كالمجتمع العراقي لا يزال اغلب أفراده يرتبطون مع أصولهم الفلاحية في القرى والأرياف حيث لا يزال أقرباؤهم يعيشون حتى الان فقد كانت النسبة الأكبر من سكان العراق في الثلاثينات والاربعينات من القرن الماضي هي من الفلاحين ابناء العشائر حيث كانوا يشكلون ما نسبته 75% من السكان الا ان تدهور اوضاع الزراعة نتيجة إلى تغير مسارات الانهار أو امتلاء مجاريها بالطمي أو غرق الأراضي بالمياه وتملحها إضافة إلى الغزوات العشائرية ادت إلى تشتيت العشائر العربية والاخلال بتوازنها[129] وأدى ذلك إلى هجرة واسعة من الريف إلى المدن لاسيما مدينة بغداد التي شهدت اوسع نزوح سكاني من مدن

[129]-حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الاول، ترجمة عفيف الرزاز، ط2، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، 1995، ص97

الجنوب اليها بحثاً عن فرص عمل في الدوائر الحكومية أو الجيش و الشرطة وغيرها واستقرت هذه المجاميع في اطراف بغداد لتنشئ مدناً جديدة واحياء هامشية مثل الحرية والشعلة ومدينة الثورة..الخ.

ورغم ان الاستقرار في المدن يفرض عادة اشكالاً من السلوك الاجتماعي تختلف عن تلك الموجودة في المناطق الريفية فان ذلك لا يصدق دائماً وانما ينطبق غالباً على حالات الهجرة الفردية والاستقرار في وسط المناطق الحضرية مما يوجب تحولاً في السلوك الاجتماعي للفرد في حين ان الهجرة العراقية من الريف إلى المدن كانت مختلفة تماماً فقد تميزت بالمميزات الآتية:

- انها هجرة جماعية بمعنى انها كانت هجرة لآلاف العوائل معاً وفي وقت واحد أو متقارب مما شكل طوفاناً بشرياً أدى إلى مضاعفة سكان المدن عدة مرات لاسيما بغداد والبصرة وازدياد نسبة سكان المدن إلى المجموع العام للسكان إلى حوالي 70% ففي بغداد مثلاً تضاعف عدد السكان من (793.2 ألف) نسمة عام 1957 إلى (1.490 مليون) نسمة عام 1965 ثم تضاعف مجدداً إلى (2.6 مليون) نسمة عام 1977 والى (4.5 مليون) نسمة عام 1987[(130)] والى حوالي (7.3 مليون) نسمة في عام 2009.
- ان الهجرة كانت قبلية بمعنى ان العشيرة بكاملها بما فيها شيوخها انتقلت إلى المدينة في بعض الأحيان وأغلبية أفرادها في أحيان أخرى مما أدى إلى عدم انقطاع الروابط القديمة وطرق التفكير في المكان الجديد حيث استقر النازحون في المناطق الجديدة وبدءوا بممارسة حياتهم الجديدة التي شهدت تبدلاً في المهن حيث مارس النازحون بعض المهن البسيطة والهامشية كعمال بناء أو منظفين في دوائر البلدية أو حمالين الخ.. لكنهم لم يشهدوا اي تغيير في حياتهم الاجتماعية حيث استمر نظام العائلة الممتدة التي يحكمها الجد الاكبر

[130]-المصدر نفسه، ص51.

(كبير العائلة) ومن ثم اكبر ابناءه من بعده كما استمر النسق القرابي نفسه من حيث العلاقات مع الأعمام والاخوال والزواج المتعدد والذي يكون في غالب الأحيان بين الاقرباء من العائلة الكبيرة أو داخل العشيرة نفسها. صحيح انه كانت هناك تغييرات مستمرة على العلاقات الاجتماعية الا ان تلك التغييرات كانت بطيئة جداً من حيث اثارها لكنها كانت موجودة.

- ان النازحين لم يسكنوا داخل الأحياء السكنية القديمة في المدن الكبيرة بسبب عدم قدرتهم على شراء أو حتى استئجار مساكن لهم وانما قاموا ببناء اكواخ بسيطة بجوار المدن والتي تطورات فيما بعد إلى مدن كاملة بعدما قامت الحكومات المتعاقبة بتوزيع الأراضي على ساكني هذه الاكواخ وبناء مساكن لهم واذا كانت التجمعات العشائرية قد استقرت بشكل متجاور في الاكواخ وبيوت الصفيح كما أسلفنا فانها استمرت في السكن المتقارب بعد ان تحولت هذه الأماكن إلى مدن جديدة لكنها احتفظت بطابعها العشائري وعلاقاتها العشائرية نفسها.

- ان الارتباطات بين سكان الاحياء الجديدة قلما كانت تتجه إلى سكان الاحياء القديمة في بغداد مثل الكرخ والكرادة والاعظمية وانما استمرت ارتباطاتهم تتجه أساساً إلى الأوساط الاجتماعية والمحافظات التي قدموا منها والى عشائرهم بصورة اكبر رغم اننا لاننفي وجود علاقات اجتماعية جديدة أساسها علاقات الجيرة وزمالة الدراسة والعمل والخدمة العسكرية التي كان لها دور كبير جداً في توحيد المجتمع العراقي الا ان مجتمعاً تقليدياً كالمجتمع العراقي يصعب فيه ان تعطى العلاقات القائمة على أساس روابط مستحدثة أهمية كمثل تلك القائمة على أساس الدم.

تدريجياً وبسبب تعقيدات الحياة الاجتماعية من ناحية وازدياد دور الأحزاب السياسية القومية واليسارية التي هيمنت على الحياة السياسية العراقية منذ أواخر الخمسينات

وكذلك انتشار الثقافة العصرية بين الشباب. كل هذه الأسباب ادت إلى تضاؤل دور العشائر في حياة الأفراد لاسيما في المدن الكبرى واستمرت هذه الحالة حتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي حيث شهدنا عودة إلى تقوية وتعزيز الروابط العشائرية بين الأفراد وقد اتخذت الدولة العراقية خطوات ملموسة في هذا المجال في زمن النظام السابق واستمرت الحالة في زمن الاحتلال والدولة العراقية الجديدة من بعده حيث اتخذت سلسلة من الإجراءات أدت في العموم إلى تقوية وترسيخ دور العشائر في حياة المواطنين.

فما هي الأسباب التي تدفع الدولة إلى الاستعانة بالعشيرة وتقوية نفوذها ؟ وماهي وسيلتها إلى ذلك ؟ وما هي مظاهر دور العشائر على الصعيد السياسي ؟ وماهو مستقبل الدور السياسي للعشائر ؟ هذه هي المسائل التي سوف يعنى بها هذا البحث.

المطلب الاول: في مفهوم العشيرة

تشكل العشيرة احدى المؤسسات التقليدية في المجتمع وهي المؤسسات القائمة على أساس علاقات طبيعية وعضوية بين أفرادها بمعنى ان الروابط بين الأفراد فيها تكون لا علاقة للفرد في انشائها وانما هي روابط سابقة اصلاً على وجود أعضائها لانها ترتكز على علاقات قرابية، جمعية، قسرية أساسها انتساب الأعضاء إلى أصل اجتماعي واحد وغالباً ما ترتكز على رابطة الدم.

ان انتساب الابوين أو احدهما – لاسيما الأب – إلى جماعة تقليدية يجعل الأبناء منتسبين إلى نفس الجماعة بشكل آلي ويصعب جداً – واحياناً يستحيل – الانسحاب من هذه الروابط وتشمل هذه المؤسسات كلاً من الأسرة والعشيرة والقبيلة والديانة والطائفة الدينية والأثنية (العرق) والمنطقة أو الجهة وفي هذا البحث سنقتصر على دراسة العشائر فقط.

وتعرف العشيرة بأنها نسق من التنظيم الاجتماعي يتضمن عـادة جماعـة محليـة وقـد تتخذ اقليماً معيناً ويكتنفهـا شـعور قـوي بالتضـامن والوحـدة وتسـتند إلى مجموعـة مـن العواطف الاولية وتعتبر في نظر اعضائها ذات استقلالية سياسية ويعد العلـماء ان النسـب (الدم) هو الرابطة الأساس التـي تـربط بـين أفـراد العشـيرة في حـين يـرى ابـن خلـدون ان النسب هو شكل من اشكال التحالف والولاء والانتماء ومواجهـة الاخطـار الخارجيـة التـي تهدد الاستمرار والوجود[131]. ويرتبط مفهوم العشيرة بمفهوم القبيلة بوضعها تجمعاً لعـدة عشائر حيث تعرف بأنها "مجموعة متماسكة اجتماعياً وسياسـياً تنتسـب إلى سـلف واحـد وتمتاز عن مثيلاتها بحضارة متجانسة وتنظـيم اجتماعـي خـاص بهـا وتقطـن اقلـيماً معينـاً وتـتكلم لغـة أو لهجـة خاصـة بهـا وتكـون لهـا سـلطة اجتماعيـة ويشـعر أفرادهـا بـروح الجماعة[132] ".

ويعتقد ان اغلب العشائر قد نشأ في الأساس عن اسر طبيعية ففي الأصل كانـت الأسرة البسيطة التـي تتكـون مـن الأب والأم والابنـاء وعنـدما يتـزوج هـؤلاء وينتقلـون إلى بيـت مستقل تستمر الرابطة مع الأسرة الأصلية واسر الأشقاء الآخرين ليس بسبب رابطة الانتماء والمودة فقط وانما لان جميع الأسر تحتاج إلى بعضها لصد الأخطار الخارجية في ذلك الزمن حيث لم تكن هناك سلطة مركزية توفر الحماية للجميع فكان طبيعياً ان يلجأ الشخص إلى من تربطه بهم علاقة لأجل مساعدته على صد الأخطار الخارجية.

وباستمرار الزمن تنشأ العشيرة التي يعتقد جميع أفرادها بانتسابهم إلى جد مشـترك والى جانب هؤلاء فان العشيرة قد تشمل اشخاصاً لا يشاركون بقيـة أفرادهـا هـذا الجـد المشـترك

---

[131]-المصدر نفسه، ص52.

[132]-عباس العزاوي، عشائر العراق، ج2، لندن: مكتبة الصفا والمروة، بلا تاريخ، ص49

وانما يرتبطون مع العشيرة برابطة الحلف اذ قد يلجأ فرد واحد أو مجموعة من الأفـراد إلى الارتباط بعشيرة أخرى وطلب حمايتها وذلك اما لأن عشـائرهم الاصـلية غـير راغبـة بهـم لسوء سلوكهم أو لارتكابهم جرائم معينة تستلزم طردهم من العشيرة فيلجأون إلى عشـائر أخرى طلباً للحماية ويندمجون فيها[133].

ان العامل الرئيس في قوة العشيرة ودورها السياسي يعتمـد عـلى مقـدار التضـامن بـين أفرادها وولائهم إلى العشيرة وارتبـاطهم بهـا ففـي العشـائر المتضـامنة هنـاك شـعور كبـير بالتضامن بين أفرادها بحيث يعتبر اي اعتداء عـلى احـدهم وكأنـه اعتـداء علـيهم جميعـاً وبالتالي يجب عليهم ان يردوا هذا الاعتداء أو ينتقموا ممن تسبب فيه فالشعور بـالانتماء يولد بين الأفراد التزاماً قيمياً فئوياً نحوها بكل ما لها ومـا عليهـا التزامـاً وواجبـاً ومسـؤولاً يجعل الأخ ينصر اخاه سواء كان ظالماً أو مظلوماً[134]، غير ان هذا الشعور بـالولاء يتناسـب عكسياً مع اتساع اطار الجماعة فهو يكون حاداً قوياً في اطار الأسرة ثم يقل في اطار العائلة الممتدة ويتضاءل اكثر في اطار البطن الواحد واخيراً يكون بأقل مسـتوياته في اطـار الاتحـاد العشـائري لاسـيما حيـنما لا يكـون هـذا الاتحـاد في منطقـة واحـدة أو متقاربـة لصـعوبة التواصل بين الأفراد في هذه الحالة.

ان العشيرة في العراق ليست كياناً منعزلاً وغريباً عن تطور المجتمع وعلاقاتـه الداخليـة بل هي جزء متفاعل من المجتمع مرتبطة به، مؤثرة فيه ومتأثرة بـه وتشـكل معـه نسـيجاً موحداً ذا خصوصية اعتمـد عليهـا المجتمـع في انجـاب العديـد مـن القيـادات الاجتماعيـة والسياسية والفكريـة وكانـت مصـدراً مـن مصـادر حركـات التغيـير الاجتماعـي المهمـة في العراق.

[133]-المصدر نفسه، ص54.

[134]-علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، قم: منشورات سعيد بن جبير، 2005، ص49

المطلب الثاني: أسباب بروز الدور السياسي للعشائر بعد عام 2003

لقد اشرنا فيما سبق إلى ان دور العشائر قد اخذ في التضاؤل في الحياة السياسية العراقية منذ نهاية العهد الملكي وبروز الاتجاهات القومية واليسارية ومجيء عناصر المؤسسة العسكرية إلى قيادة الدولة والذين كانوا في الأغلب من الطبقة الوسطى المدينية التي كانت بالضد من أي دور سياسي لأي جهة من خارج مؤسسات السلطة الحاكمة لاسيما وان الدور السياسي للعشائر قد اقترن بالانتفاضات العشائرية في الثلاثينات والاربعينات وكذلك الانتفاضات الكردية الا ان هذا الوضع قد اخذ يتغير تدريجياً منذ اوائل التسعينات من القرن الماضي حيث شهدنا بروزاً للعشائر العراقية على الصعيد السياسي والاجتماعي ومحاولات عديدة لإعادة تقوية العشائر مرة أخرى وابرازها إلى الواجهة عن طريق تقديم الدعم المادي والمعنوي لرؤساء العشائر واعطائهم سلطات معينة هي من صميم سلطة الدولة في الدول الأخرى واستمر الأمر بل ازداد اعتماد السلطة على العشائر بعد التغيير الذي حصل عام 2003 وهذا الأمر له أسباب عديدة أهمها:

أ-ضعف سلطة الدولة:

ان خضوع الفرد للسلطة السياسية في الدولة بوصفها سلطة عليا في المجتمع يقتضي ان تقوم هذه السلطة من جانبها بالقيام بالالتزامات المترتبة عليها والتي أنشئت هذه السلطة أساساً من اجلها واهم هذه الالتزامات توفير الحماية والامن لأفراد المجتمع سواءً من الاخطار الخارجية ام الداخلية فضلاً بالطبع عن توفير الخدمات العامة وغيرها ذلك ان وجود السلطة غير ذي معنى اذا لم يستطع توفير الأمن والخدمات لأفرادها الا انه في بعض الأحيان لاسيما في الظروف غير الاعتيادية فان سلطة الدولة تصبح عاجزة عن توفير الامن أو الخدمات للمواطنين لهذه الدرجة أو تلك سواء بسبب الفساد الداخلي أو الضغوط الخارجية أو ضعف الامكانات المادية وهنا يضطر الفرد إلى اللجوء إلى

التكوينات التقليدية لتوفير الأمن والحماية له ولأفراد اسرته وبالطبع فان اولى هذه التكوينات في مجتمع تقليدي عشائري كالمجتمع العراقي هي العشيرة لان عصبيتها تكون اقوى من العصبيات الأخرى كالطائفة أو الأثنية أو المنطقة[135] الخ.. و في حالة التناقض بينهما فأن العشيرة هنا تأخذ دور الدولة في حماية الأفراد و رد الاعتداءات عنهم يدفعها إلى ذلك الاحساس بالتضامن بين أفراد العشيرة تجاه الاخطار الخارجية وبقدر ما يتوقع الفرد من عشيرته المعونة والتضامن تتوقع منه العشيرة ايضاً ان يمنحها الولاء فهي تسرع إلى حمايته وهو يسرع إلى التضحية في سبيلها فهو يتقوى بالعشيرة والعشيرة تتقوى به[136].

ولابد ان نشير إلى مسألتين مهمتين في هذا الإطار، الأولى ان العشائر حينما تحس بضعف الدولة فانها قد تلجأ إلى الاستقواء عليها ومحاربتها لان العشائر لاسيما في الريف تحتاج إلى ان تشعر باستقلاليتها تجاه اية قوة غريبة عنها وبالتالي فان هذه العشائر تكون قبل كل شيء راغبة في التخلص من سلطة الدولة عليها وهذا الأمر لا يتعلق بطبيعة النظام السياسي وانما يتعلق بنفسية المواطن العراقي ونظرته إلى السلطة فالمواطن في العادة يرى في السلطة كائناً غريباً عنه فوقياً تجاهه فالسلطة بالنسبة له لا تهدف سوى إلى تحقيق المصلحة الذاتية للحكام اكثر من كونها تهدف إلى مصلحة المواطن وهذا الإحساس يعود إلى زمن الحكم العثماني الذي سيطر على العراق لقرون طويلة وكانت السلطات العثمانية ترسل إلى العراق بولاة يتركز عملهم على جمع الضرائب والجنود للدولة ففي ظل غياب سلطة الحكومة فان سلطة القانون تنهار ويحل محلها العرف العشائري[137].

[135]-محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة، القاهرة، 1990، ص205

[136]-ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، بيروت: دار النهضة العربية، 2008، ص475

[137]-عبد العزيز قباني، العصبية: بنية المجتمع العربي، بيروت: دار الافاق الجديدة، 1997، ص40

ب-وجود تراث عشائري:

لقد شهد العراق في اثناء فترة الاحتلال العثماني والاحتلال البريطاني من بعده انتفاضات فلاحية عشائرية متعددة لعل اشهرها ثورة عام 1920 التي اسهمت فيها العشائر بالنصيب الاكبر من القتال والتضحيات وفي بداية الحكم الملكي حدثت انتفاضات عشائرية كبيرة مثل انتفاضة الشيخ محمود عـام 1922 في السـليمانية وانتفاضـات عشـائر الفـرات الأوسـط في الاعوام 1935 – 1936 غير ان عدم تكافؤ القوى بين الجيش والعشـائر واسـتخدام الطـيران أدى إلى إخماد هذه الانتفاضات وبذلك انتهى – إلى حد كبير – دور العشـائر في السياسـة العراقية[138] لصالح المؤسسات الاكـثر قـوة لاسـيما المؤسسـة العسـكرية التـي لعبـت منـذ انقلاب بكر صدقي عام 1936 الدور الاكثر أهمية في السياسة العراقية.

ج-استخدام النظام السابق للعشائر في دعم السلطة:

بعد حرب الخليج الثانية وفرض الحصـار الـدولي عـلى العـراق أصـاب الضـعف سـلطة الدولة العراقية وتمزقت إلى حد كبير أواصر المجتمع وبسبب عدم وجود أحزاب سياسية في العراق عدا حزب البعث الحاكم آنذاك فقد اضطرت الدولة إلى الاستعانة بالعشائر لتدعيم قوتها وتحقيق مقدار من الضبط الاجتماعي وكانت المسألة الأكثر أهمية في هـذا الموضـوع هي تقوية سلطة الشيوخ على اتباعهم اذ ان بعض العشائر بدأت بالتفكك بسـبب ضـعف الرابطة بين الشيخ واتباعه من ناحية وادعاء أكثر مـن شـخص بمنصـب الشـيخ مـن ناحيـة أخرى وعلى هذا عمل النظام السابق على تقوية مركز الشيوخ عـن طريـق مكتـب شـؤون العشائر في ديوان الوزارة هدفه رعاية شؤون العشائر واختيار شيخ واحد مـن كـل عشـيرة ليكون الشيخ العام عليها بتأييد الشـيوخ الآخـرين كـما قـام بتقـديم مبـالغ ماليـة مجزيـة

[138]-علي الوردي، مصدر سبق ذكره، ص48.

بصيغة هدايا للشيوخ في المناسبات كما قام العديد مـن مسـؤولي النظـام السـابق بتوطيـد العلاقات مع شيوخ العشائر المهمة فضلاً عن اجتماعات هـؤلاء الشـيوخ وزيـارتهم لـرئيس النظام في القصر الرئاسي بشكل دوري لإظهار الدعم والتأييد المستمرين للقيادة فضـلاً عـن اتخاذ رؤساء العشائر لاجراءات تهدف إلى السيطرة على اتباعهم وعلى هذا فقد اتخـذ دور العشائر طابعاً اقتصادياً وأمنياً فقد وصـل اهـتمام السـلطة آنـذاك بالعشـائر أي درجـة ان أصبح الفصل العشائري بديلاً عن سلطة القضاء في القضايا الجنائيـة وقـد صـدر قـرار مـن مجلس قيادة الثورة يعفي الجاني من العقوبة في حال تنازل ذوي المجني عليه وهو ما أدى إلى مشاكل عديدة واستفحال الجرائم في العراق انذاك[139].

قبل الغزو الأمريكي للعراق مباشرة استخدم النظام العشائر كوسيلة للحشد الجماهيري من جهة وللدعاية الاعلاميـة مـن جهـة أخـرى عـن طريـق الـدعوات التـي اعلنهـا رؤسـاء العشائر للتطوع وقد اسهمت العشائر بدور فاعل في القتال جنوب العراق حيـث تصـدت للقوات الأمريكية لاسيما في البصرة والناصرية وجنوب بغداد.

وبعد التغيير اخذت مكانة العشائر في التراجع لصالح المرجعيات والقوى الدينيـة التـي هيمنت على الساحة السياسية والاجتماعية في العـراق بعـد الاحـتلال فقـد شـجع التغيـير الجديد على بروز القوى الدينية – السنية والشيعية – في حين انكفأ شيوخ العشـائر الـذين لم يعودوا يستطيعون التأثير في المجتمع وحتى عشائرهم الخاصة.

د-الاوضاع الأمنية في العراق:

أدى تطور الاحداث في العراق وبروز العنف الطائفي والذي كانت تغذيه قوى تنطلـق من خلفيات دينية – طائفية وعجز الدولة والقوات الأمريكيـة عـن القضـاء عليهـا عـادت

[139]-عبد الوهاب حميد رشـيد، التحـول الـديمقراطي في العـراق: المواريـث التاريخيـة والاسـس الثقافيـة والمحددات الخارجية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص124

العشائر العراقية إلى الواجهة حيث عاد المواطن إلى التعلق باهداب العشائرية للدفاع عن امنه ومصالحه، وفي هذه الظروف بادرت مجموعة من شيوخ ووجهاء عشائر الانبار إلى عقد مؤتمر عشائري انبثقت عنه تشكيل "مؤتمر صحوة الانبار" في منتصف ايلول 2006 الذي اخذ على عاتقه محاربة تنظيم القاعدة عن طريق "مجلس انقاذ الانبار" في محافظة الانبار ونتيجة للنجاحات التي حققها المجلس في طرد القاعدة من مدينة الرمادي فقد تعاونت معه القوات الأمريكية ووفرت له الدعم المادي واللوجستي وعممت التجربة على كافة المناطق التي شهدت نفوذاً للقاعدة والتنظيمات المسلحة بما في ذلك المناطق الشيعية من بغداد وبابل وغيرها، وبالنتيجة فقد ادى نجاح العشائر في القضاء على القاعدة والتنظيمات المسلحة الأخرى إلى تحول دورها من أمني إلى سياسي حيث شاركت باسم تجمع ابناء العراق (وهو الجناح السياسي لمجالس الصحوة) في الانتخابات في المحافظات السنية وتمكنت من تحقيق نجاحات كبيرة حيث حققت الاغلبية في مجلس محافظة الانبار وتستعد الآن للاشتراك في الانتخابات القادمة[140].

ورغم وجود بعض الجهات في الحكومة العراقية لا تحبذ تقوية النفوذ السياسي لمجالس الصحوة وترى فيها ميليشيات مسلحة الا ان من الواضح ان هناك اجماع على الدور المهم الذي لعبته هذه المجالس في بسط الأمن ولهذا تجد السلطة نفسها مضطرة إلى التعامل معها بل والتحالف معها وتمويلها ومحاولة دمج اعداد منها في القوات المسلحة.

هـ-طبيعة الشعب العراقي:

تشكل العشيرة لا سيما في الارياف وحدة انتماء مهمة بالنسبة للمواطن العراقي فهي تتساوق مع الانتمائين الديني والطائفي واحياناً تتقدم عليهما وينطبق هذا الحديث بشكل أو بآخر على سكان المدن العراقيين لانهم وبنسبة كبيرة جداً جاءوا من خلفيات عشائرية وقلما

[140]-حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص147

نجد مواطناً عراقياً ليست له اصول عشائرية معروفة أو لا يهتم بنسبه العشائري ويتعزز هذا الشعور حينما تواجهه مشاكل معينة فهو في العادة يلجأ إلى العشيرة قبل الدولة عند احساسه بالحيف أو الظلم وتتولى العشيرة اخذ الثأر للمقتولين والتعويض (الفصل العشائري) للجرحى أو المعتدى عليهم كما تتولى دفع التعويض عندما يقوم احد ابنائها بقتل أو الاعتداء على شخص آخر، وقد سمح قانون صدر في اواخر التسعينات ولا يزال العمل جارياً به بإسقاط التهمة في حوادث القتل والاعتداء عندما يحدث (فصل عشائري) بين العشائر وهو ما أدى إلى تعزيز دور العشائر بقوة.

ن-دور الاحتلال الأمريكي:

أسهم الاحتلال الأمريكي في العراق بتدميره للاسس القانونية والمؤسساتية للدولة العراقية ومحاولة اعادة بنائها من جديد في تقوية النفوذ الاجتماعي لشيوخ بطريقين الأول غير مباشر تمثل في الاحتلال نفسه الذي نجم عنه فراغ سياسي وأمني وخدمي كان من الطبيعي ان تملأه العشيرة بوصفها وحدة اجتماعية / سياسية فقد وفرت هذه العشائر الامن والحماية لأبنائها كما أصبحت هذه العشائر تتعامل بصورة مباشرة مع الأمريكان وكان هذا التعامل ذو وجهين:

الاول: قاد لواء المقاومة ضد الاحتلال سواء سلمياً أو عسكرياً كما حصل مع الشيخ حارث الضاري شيخ عشائر زوبع الذي أسس هيئة علماء المسلمين التي دعت إلى مقاومة الاحتلال.

الثاني: دخل إلى العملية السياسية التي جاءت بعد عام 2003 حيث اسست كيانات سياسية ذات طبيعة عشائرية مثل (المؤتمر العام لعشائر العراق) وغيره بل ان العديد من الزعماء ورؤساء العشائر الكبيرة قد دخلوا في البرلمان والحكومة كما حصل مع الشيخ

غازي عجيل الياور شيخ عشائر شمر الذي أصبح اول رئيس لجمهورية العراق بعد التغيير.

لقد قاد الأمريكيون بشكل مباشر عملية إعادة احياء دور العشائر كجزء من مخططهم في تدمير أسس الدولة العراقية وإعادة بنائها على أسس مختلفة وقد حاول الأمريكيون اعادة العمل بالاسلوب البريطاني الذي اتبعوه مع العشائر عند احتلالهم للعراق عام 1918 فقد أسس الأمريكيون مكتباً لشؤون العشائر وقد اعتمد العميد (الن كيغ) رئيس المكتب على تقرير بريطاني وضع عام 1918 بشأن التركيبة العشائرية واصولها ودورها في العراق من اجل اعداد بعض الرموز العشائرية لدور افضل في قيادة العراق الجديد.

المطلب الثالث: طبيعة السلوك السياسي للعشائر العراقية:

تمارس العشائر العراقية – لاسيما بعد عام 2003 – بوصفها مجموعة اجتماعية متماسكة العديد من الادوار السياسية التي تهدف من وراءها إلى ضمان مصالح أفرادها في ظل عجز الدولة عن ضمان هذه المصالح بسبب واقع الاحتلال وغياب الأمن وحل اجهزة الدولة واستشراء الفساد المالي والاداري، الخ. ولهذا فقد بادرت العشائر إلى ممارسة الأدوار الآتية:

أ-العشيرة كقوة عسكرية – أمنية:

ان حل الاجهزة الأمنية والعسكرية العراقية من قبل الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر) كجزء من سياسة الولايات المتحدة في المرحلة الاولى من الاحتلال واعادة تشكيل اجهزة الشرطة ثم اعادة تشكيل العسكرية النظامية[141] إلى انفلات الوضع الأمني في

---

[141]-انظر ملحق الأمر (رقم 2) الصادر عن المدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة حول حل الكيانات العسكرية العراقية في:- مجموعة مؤلفين، الحرب على العراق: يوميات وثائق – تقارير 1990 – 2005، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص1001

اغلب مناطق العراق ولم يعد للدولة بواقع فرض القانون من وجود فقد انتشرت الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة في اغلب انحاء العراق وأصبحت تفرض قوانينها على الناس لا سيما فيما يتعلق بالملبس والسلوك وفرض الحجاب على النساء قسراً اعقبه تهجير جماعي للعراقيين من مدنهم وقتل على أساس الهوية الطائفية وهو قتل اسهم فيه اناس من المجرمين السابقين والمتعصبون طائفياً بهدف تصفية المناطق من طائفة معينة وجعلها مغلقة لصالح الطائفة الأخرى ونتيجة لذلك لم يعد للمواطن من وسيلة لحماية انفسهم سوى العودة إلى (ديوان العشيرة) ومرجعيتها في ضمان وتجديد الشعور بالتضامن والتكاتف ازاء احتمالات المخاطر التي قد تهدد الامن [(142)]، ويبدو هذا الامر طبيعياً اذا تذكرنا ان جميع العشائر في الريف العراقي بل ومعظم السكان في المدن يحملون السلاح ويحتفظون به في بيوتهم بصورة طبيعية وهو امر يمتد قديماً في التاريخ العراقي ولذلك اخذت بعض العشائر تنظم نفسها عسكرياً بهدف التصدي للمجموعات المسلحة وابتدأت هذه العملية في الانبار عندما عاد الشيخ عبد الستار ابو ريشة من الاردن يقود تحالفاً عشائرياً لمواجهة (تنظيم القاعدة) تحت مسمى (مجلس صحوة الانبار) ومنها انطلقت شرارة (الصحوات) إلى محافظات أخرى مثل ديالى وصلاح الدين ونينوى وبغداد التي تأسست فيها قوات الصحوة في مناطق عديدة كالعامرية والدورة والغزالية والاعظمية والفضل ومناطق حزام بغداد الجنوبي والشمالي والغربي حتى قال جريجوري سميث – مدير فرقة الاتصالات في الجيش الأمريكي – ان مجالس الصحوة وصلت إلى اكثرمن 90 الف عنصراً يتوزعون على 186 مجلساً تعمل على 186 منطقة

---

[142]-مثل (مجلس عموم العشائر العربية والعراقية) و (هيئة العشائر العراقية) و (المجلس الوطني لعشائر العراق) الخ،، كما عقد في البصرة المؤتمر التأسيسي لما اطلق عليه (نهضة عشائر البصرة لمساندة القانون ودحر الإرهاب) انظر تتوني كوردسمان و آخرون: العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص204

من خلال 77 الف عنصر مسلح اذ شرع الزعماء القبليون بتشكيل افواج مسلحة واقامة نقاط سيطرة ودوريات لحماية مناطقهم السكنية وقد استطاعت هذه المجموعات العشائرية تحقيق نجاحات على الارض وتمكنت من تأمين المناطق ومحاصرة المجاميع الإرهابية [143].

وفي بداية الأمر لقيت تجربة الصحوات معارضة شديدة من قبل الحكومة العراقية التي كانت ترفض تسليح العشائر لما في ذلك من خطر على وحدة الدولة فقد اعلنت الحكومة العراقية ان اتساع دور مجالس الصحوة العشائرية والدعم الأمريكي لها سيقود إلى تنامي بذور الحرب الاهلية كما ان جهات أخرى مرتبطة بالحكومة اعلنت ان مجالس الصحوة يتوغل فيها بعض الإرهابيون وان بعضها تقوم باعمال اجرامية ضد المواطنين الابرياء، من هنا فقد شنت القوات العراقية عام 2009 هجوماً على صحوة منطقة الفضل واعتقلت قائدها وقامت بحل قوات الصحوة هناك[144]، غير ان الضغوط الأمريكية وضغوط عراقية داخلية والخشية من تجدد العنف الطائفي دفع الحكومة إلى اتخاذ قرار بدمج ابناء العراق (الصحوات) بأجهزة الحكومة العراقية حيث صدر الأمر الديواني برقم (118) لعام 2009 الذي ينص على دمج هذه القوات وبنسبة 20% بالاجهزة الأمنية و 80% على الوزارات الخدمية وعلى دفعات[145]، الا ان الحكومة اتخذت فيما بعد قراراً بايقاف عملية الدمج بسبب حدوث خروقات أمنية في المناطق التي اخليت من مجاميع الصحوة الذين الحقوا بالقوات الأمنية والاجهزة الخدمية كما ان دمج هذه العناصر في المنشآت الخدمية كالمدارس والمؤسسات وبوظيفة عمال خدمة وحرس غير مسلح ادى إلى ترك

143-المصدر نفسه.

144-صحيفة الصباح (ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد 1985، الثلاثاء 6 ايار 2009، ص13

145-المصدر نفسه، ص14.

العديد منهم للعمل بسبب عدم تناسب الوظيفة الجديدة مع وظائفهم الاصلية كجنود غير نظاميين فضلاً عن خشيتهم على حياتهم بسبب سحب الاسلحة منهم.

ب-العشيرة كقوة سياسية لدعم السلطة (مجالس الإسناد):

ذكرنا سابقاً ان قوة العشيرة بوصفها وحدة اجتماعية تشكل محور النسيج الاجتماعي العراقي تتناسب عكسياً مع قوة الدولة / السلطة لذا فقد عملت الحكومات العراقية المتعاقبة في مرحلة ما بعد الاحتلال على التوجه إلى العشائر للحصول على دعمها وهو ما شكل استمراراً لسياسة النظام السابق التي بدأها منذ التسعينات اي في المرحلة التي ضعفت فيها قوته الأساسية المعتمدة على التنظيم الحزبي والقوى الأمنية المرتبطة بالنظام مباشرة.

اما بعد عام 2003 فقد اخذ التوجه إلى العشائر ابعاداً أخرى نتيجة اختلاف الظروف الموضوعية بين المرحلتين ذلك ان مرحلة ما بعد عام 2003 شهدت انحسار الجوانب الايديولوجية وعزوف المواطن العراقي عن الانضمام إلى الأحزاب السياسية حتى بعد ان توفرت حرية إنشاء الأحزاب السياسية والانضمام اليها الا ان معظم المواطنين لم يرغبوا في الانضمام إلى هذه الأحزاب نتيجة المسائل التالية:

- التجربة السياسية المريرة مع حزب البعث في عهد النظام السابق فأصبحت الأحزاب بالنسبة للمواطن مرادفة للقمع والسلطوية.

- عدم وجود تجارب ديمقراطية سابقة للمواطنين في مجال الديمقراطية ودور الأحزاب السياسية فيها حيث تعود اخر التجارب للنظام الديمقراطي متعدد الأحزاب إلى ما قبل ثورة 14 تموز 1958.

- عجز الأحـزاب السياسـية التـي ظهـرت في مرحلـة مـا بعـد الاحـتلال عـن حشـد الجماهير وراء خطـاب وطنـي اذ اعتمـدت هـذه الأحـزاب الطائفيـة مـن جهـة وارتبطـت بالاحتلال من جهة أخرى.

- ارتباط اكثر المواطنين بالخطاب الديني منذ اواسط التسعينات جعلها بعيـدة عـن روح العمل الحزبي.

ولهذا وجدت الحكومة العراقيـة لاسـيما في مرحلـة الحكومـة الدائمـة بعـد عـام 2006 باللجوء إلى العشائر لغرض إسنادها في خطابها السياسي ومجمل سياساتها العامة ولاسـيما في موضوع المصالحة الوطنية واخذ هذا التوجه اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الاول – المؤتمرات العشائرية: حيث عمدت الحكومة العراقية إلى عقد مؤتمرات لشيوخ العشائرفي المناطق المختلفة بدعم منها ففي اوائل عام 2007 رعـى رئـيس الـوزراء العراقي نوري المالكي مؤتمراً عشائرياً كبيراً عقد في بغداد ونظمته لجنة العشـائر في اللجنـة العليـا للحـوار والمصـالحة الوطنيـة تحـت شـعار (تبقـى العشـائر العراقيـة رمـزاً للوحـدة الوطنيـة) وقـد ضـم المـؤتمر اكـثر مـن 600 شـيخ عشـيرة عراقيـة مـن مختلـف الطوائـف والقوميات وقعوا خلاله ميثاق شرف عشائري يتضمن البراءة من كل مجـرم يسـتحل الـدم العراقي وقد جرى في اللقاء التأكيد على دعم مبادرة رئـيس الـوزراء في المصـالحة والحـوار الوطني ودعوا إلى وحدة الصف والكلمة بين جميع القوميات والطوائف العراقية كما اكـد المؤتمر على تحريم الدم العراقي وادانة القتل على الهوية والمـداهمات العشـوائية وضرورة القصاص العادل من الجناة[146].

---

[146]-العشائر العراقية ودورها في العملية السياسية تقرير اخباري على الانترنت الموقع
http://www.alhewar.org/depat/shaw.art.asp.P:1

كما عقدت في فترات لاحقة مؤتمرات عشائرية حرص رئيس الوزراء على حضورها ومخاطبة شيوخ العشائر مباشرة للحصول على دعمهم ومساندتهم لسياسات وتوجهات الحكومة العراقية كمؤتمر عشائر بني مالك ومؤتمر عشائر بني تميم اللذين حضرهما رئيس الوزراء والقى فيهما كلمات اكدت على دور العشائر في حفظ كيان الدولة وإسنادها.

كما عقد في بغداد المؤتمر الاول لتحالف عشائر العراق في 24 /12 / 2010 وحضره رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي وعدد كبير من المسؤولين العراقيين وقد ناقش المؤتمر مسائل سياسية عديدة.

من هنا يتبين لنا ان العشائر العراقية أصبحت في موقف يدفع بأعلى السلطات العراقية لحضور مؤتمراتها والاستماع إلى مطالبها وهو بالتأكيد موقف يبين اهميتها.

الاتجاه الثاني – مجالس الإسناد: أنشئت الحكومة العراقية في أواخر عام 2007 وبعد اعلان خطة فرض القانون ما اطلقت عليه مجالس الإسناد العشائرية وهي كما يقول رئيس لجنة وتنفيذ المصالحة الوطنية – وهي الجهة المسؤولة عن مجالس الإسناد – عبارة عن تحشد جماهيري سلمي حيث تقوم الحكومة بإنشاء المجلس من اهم عشرين شيخاً ووجيهاً في المنطقة وتكلفهم بمهام المصالحة الوطنية والقضاء على النزاعات ومتابعة الخدمات وتوفير المعلومات الأمنية والمساهمة بعودة العوائل النازحة[147] وبالفعل فقد قامت مجالس الإسناد العشائرية بدور مهم جداً في حفظ الامن وخفض مستوى العمليات الإرهابية من خلال عقد مؤتمرات مصالحة وطنية لابناء المحافظة الواحدة أو المنطقة الواحدة وكما حصل في منطقة المحمودية التي كانت من اخطر مناطق النزاع الطائفي في العراق قبل إنشاء مجلس إسناد المحمودية وعقد مؤتمر عشائر المحمودية الذي تم الاتفاق فيه على إنهاء

---

[147]-لقاء مع السيد محمد سلمان السعدي رئيس لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية في صحيفة الصباح (ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني) مصدر سبق ذكره، ص13

العنف الطائفي وعودة العوائل المهجرة ولمجالس الإسناد دور واضح في فض النزاعات العشائرية وتوفير الخدمات واعادة العوائل المهجرة حيث ان سبع عشرة الف عائلة مهجرة عادت إلى مناطق سكناها بفعل مجالس الإسناد العشائرية[148].

لقد اثار إنشاء مجالس الإسناد مواقف متباينة بين القيادات العراقية بين مؤيد ورافض فقد رفضت الأحزاب الكردية إنشاء هذه المجالس في ما يسمى المناطق المتنازع عليها خاصة كركوك وبعض أجزاء ديالى ونينوى خشية من امتلاك عشائر هذه المناطق قوة رسمية تعيق إمكانية ضمها إلى اقليم كردستان مستقبلاً وبحجة ان إنشاء هذه المجالس هو دعوة لإنشاء ميليشيات جديدة في مناطق ساخنة.

ج-العشيرة كقوة سياسية / حركة سياسية:

ما ان حصل التغيير في العراق عام 2003 حتى انبرت عشائر كثيرة دور جديد في الحياة السياسية لم تعهده خلال امد بعيد – منذ ثورة تموز 1958 – وذلك عن طريق اشتراك زعمائها في العملية السياسية بشكل جعل هذه العشائر تمثل قوة في الحياة السياسية العراقية فقد قام العديد من شيوخ العشائر بالاعلان عن مواقفهم السياسية بشكل مباشر عن طريق إنشاء أحزاب سياسية للمشاركة في العملية السياسية من اجل تحقيق اهداف وطنية وعشائرية وشخصية فقد تزعم الشيخ غازي عجيل الياور زعيم قبيلة شمر الكبيرة في شمال العراق تجمع عراقيون وهو حركة سياسية ذات طابع عشائري ضمن أفراد عشيرته وبذلك أصبح اول رئيس لجمهورية العراق بعد عام 2003 كما أسس شيوخ عشائريون اخرون حركات وأحزاباً سياسية أو انتموا إلى ما هو قائم فعلاً وحصل بعضهم على مواقع سياسية مرموقة مثل النائب الشيخ عدنان الدنبوس والشيخ جمال البطيخ وزير الدولة لشؤون العشائر وغيرهم.

---

[148]-المصدر نفسه، ص12.

وقد فتح الدور المتنامي للعشائر العراقية المجال امام بعض القوى السياسية لاستثمار هذا الدور سياسياً من خلال استقطابها في هذه الكيانات واشراك ممثليها في الانتخابات النيابية ومجالس المحافظات فقد انضم المجلس الأعلى للعشائر العراقية إلى ائتلاف دولة القانون واشترك في الانتخابات العامة[149] كما اشترك شيوخ عشائر اخرون في العراقية أو في الائتلاف الوطني حيث استخدم الرصيد العشائري كرقم مهم في الخارطة السياسية[150] في ظل الأزمة الراهنة بين القوى السياسية فقد اخذت العشائر تتلقى المجاملات من السياسيين كونها تشكل حليفاً في الانتخابات ويمكن ان تلعب دور صانعة الملوك وقد أكدت انتخابات السابع من اذار 2010 أهمية العشائر في العمل السياسي فقد سيطرت كتلة انتخابية برئاسة الشيخ عبد الله حميدي الياور على محافظة نينوى كما حصلت عشيرة الجبور على دور مهم جداً في محافظة كركوك اما في محافظة الانبار فقد هزمت التحالفات العشائرية الشيخ احمد ابو ريشة المنضوي تحت ائتلاف وحدة العراق لصالح ائتلاف العراقية بزعامة اياد علاوي[151].

ومن هنا يمكن القول ان العشيرة عادت لتصدر المشهد السياسي العراقي بعد عام 2003.

د-العشيرة كجماعة ضغط:

ادى تخلخل الوضع الأمني والمعيشي للمواطن العراقي بعد عام 2003 – كما ذكرنا سابقاً – إلى عودته إلى حضن العشيرة بهدف توفير الحماية والأمن ومجابهة المشكلات الحياتية المختلفة وبهدف قيامها بهذه الادوار لصالح ابنائها كان لابد للعشائر من الضغط

149-صحيفة الصباح، ملحق ديموقراطية ومجتمع مدني، العدد 1850 في 22 كانون الأول، 2009، ص9

150-المصدر نفسه، ص8

151-صحيفة الصباح، استعادة توازن السلطة من خلال العشائر العراقية، العدد 2000، في: 29/2/ 2011، ص13

على الحكومة المركزية والحكومات المحلية لاجل تلبية هذه المطالب وقد اتخذ هذا الضغط اشكالاً مختلفة بدءاً بالاتصال بالشخصيات السياسية المختلفة ومروراً بالمؤتمرات العشائرية والعرائض المطلبية وانتهاءاً بتنظيم المظاهرات والتهديد بمقاطعة المؤسسات الحكومية وعدم التعاون معها فعندما لا تستطيع الحكومة الايفاء بالتزاماتها تجاه السكان فان العشيرة تصبح الملاذ الاخير للضغط على الحكومة لتنفيذ هذه الالتزامات وهو الأمر الذي أصبح مظهراً من مظاهر الحياة السياسية العراقية بعد عام 2003 نتيجة لحالة عجز السلطة السياسية عن انجاز واجباتها من جهة وهامش الحرية النسبية الذي اتيح للعشائر للتعبير عن ارائها والحفاظ على مصالح أفرادها من جهة ثانية ففي هذا الاطار أصبحت العشائر العراقية تتكفل بمخاطبة السلطة نيابة عن أفرادها وأصبحت العشائر تعقد مؤتمرات وترفع المناشدات والوثائق المطلبية وتصدر البيانات وعلى مستويات مختلفة ففي بعض الأحيان يمثل المؤتمر العشائر العراقية ويتحدث بمطالب تخص العراقيين كافة كموضوع محاربة الإرهاب وتحريم الدم العراقي وغيرها مثل المؤتمر العام لعشائر العراق الذي عقد في بغداد في 15 / 8 / 2006 برعاية رئيس الوزراء نوري المالكي الذي دعا زعماء العشائر للانضمام إلى مبادرته للمصالحة الوطنية وقد دعا المؤتمر إلى انهاء العنف الطائفي وإرساء أسس الوحدة الوطنية[152].

وفي احيان أخرى تتقدم العشائر الساكنة في محافظة أو منطقة معينة بمطالب تخص تلك المحافظة أو المنطقة كمطالبة شيوخ عشائر نينوى في اجتماعهم في 12 / 3 / 2011 باخراج قوات البيشمركة من المحافظة والغاء الاجتثاث وتقديم الخدمات للمواطنين ودعوتهم إلى ارسال وفد حكومي إلى المحافظة للاطلاع على واقعها[153] أو كاتفاق شيوخ

152-العشائر العراقية تعلن تأييدها للمصالحة الوطنية، http:// news.bbcarabic.uk.Arabic.html

153-صحيفة الصباح، العدد 2196، في 13 اذار 2011، ص.

عشائر الحويجة مع الحكومة على استقالة قائممقام القضاء والمجلس البلدي مقابل انهاء مظاهرات العشائر[154].

ولا يخفى ان مسألة الدور المطلبي والضاغط للعشيرة يتناسب طردياً مع قوة العشيرة وعدد اتباعها أو مدى تضامن العشائر المقدمة للمطالب ويتناسب عكسياً مع قوة الحكومة الذي يعطيها مرونة في التعامل مع العشائر ومطالبها.

كما يمكننا القول ان هذا الدور للعشائر يجعلها تقترب كثيراً من مؤسسات المجتمع المدني الأخرى بل وتتقمص هيكلياتها وتستخدم وسائلها كالمظاهرات والعرائض والمؤتمرات الخ.. واحياناً تستخدم العشائر أسلوبها البدائي (العراضة) لتقديم مطالبها.

ان الاشكال المتعددة للدور السياسي للعشائر العراقية ما بين قوة عسكرية إلى أخرى سياسية تؤشر حقيقتين مهمتين:

الأولى: انها تؤشر حالة الضعف والارتباك في العمل السياسي العراقي ذلك ان السلطة تعمد إلى العشائر بوصفها اداة ضبط لأفرادها وهو ما يؤدي لاحقاً إلى هيمنة النسق القرابي على مؤسسات الدولة بل ان دعوات صدرت من داخل جهاز الدولة لتفعيل دور العشائر العراقية في ادارة الملف الأمني في جميع مناطق البلاد كما عبر عن ذلك وزير الدولة لشؤون العشائر الشيخ جمال البطيخ كونها ساهمت من قبل وبنجاح في محاربة الإرهاب[155].

الثانية: ان الأدوار التي مارستها العشائر العراقية هي ادوار مؤقتة بل وترتبط بحالة الأزمة التي تعيشها الدولة العراقية سواءً بعد عام 1991 والضربات التي وجهت للنظام السابق الذي خرج منهزماً من حرب الخليج الثانية وعانى حصاراً خانقاً جعله يعجز عن

154-قناة الحرة الفضائية، في 2011/2/26.

155-صحيفة الصباح، العدد 2186 في 28 شباط 2011.

ضبط الأمن أو بعد عام 2003 بعد الاحتلال وما جره على البلاد من انهيار لمنظومة الدولة بالكامل فضلاً عن مواجهتها للإرهاب والميليشيات المسلحة.

وختاما، تلعب العشيرة دوراً هاماً في المجتمع العراقي كغيره من مجتمعات العالم النامي حيث لا تزال العشيرة تمثل محوراً رئيسياً من محاور الحياة الاجتماعية للمواطنين.

والعشيرة في العراق بجذورها الممتدة في التاريخ من جهة وفي الواقع من جهة أخرى تمثل ملاذاً لاتباعها في أوقات الأزمات والحروب وحالات ضعف السلطة السياسية والنزاعات وبذلك لعبت العشائر دوراً سياسياً و عسكرياً واجتماعياً أساسياً في تاريخ العراق منذ اشتراكها في الدفاع عن العراق بوجه الغزو البريطاني 1914 – 1918 ومن بعدها في ثورة العشرين والتمردات العشائرية التي حدثت عامي 1934 – 1935 وغيرها.

ابتداءً من الخمسينات ونتيجة لظهور الحركات السياسية والأيديولوجيات كالقومية والشيوعية وهيمنتها على الحياة السياسية العراقية فقد ضعف دور العشائر العراقية لصالح هذه الايديولوجيات كما ان الحكومات العراقية المتعاقبة عملت على تقوية دورها على حساب القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى بما فيها العشائر الا ان هذا الوضع بدأ يتغير ابتداءً من تسعينات القرن الماضي التي شهدت انتعاشاً للعشائر العراقية اسهم في بلورة دورها في الحياة الاجتماعية والسياسية العراقية.

لقد ادت عوامل عديدة إلى دفع العشائر العراقية مجدداً للاشتراك في العمل السياسي منها التراث الطويل للعشائر العراقية في حمل السلاح بوجه السلطة الظالمة ومراحل الاحتلال المتعاقبة التي تعرض لها العراق طيلة قرون وكذلك الدور الذي لعبه النظام السابق في اعادة تقوية العشائر وامدادها بالمال والسلاح للمساعدة في ضبط أفرادها وهو الامر الذي استمر بل وتعزز بعد عام 2003 حيث عملت الحكومة من جهة وقوات

الاحتلال من جهة أخرى على تقوية العشائر العراقية ودفعها إلى الاشتراك في قوات (الصحوة) التي قاتلت تنظيم القاعدة وانتصرت عليه.

وبجانب الدور العسكري للقبائل العراقية الذي تمثل بقوات الصحوة هناك ادوار أخرى تلعبها العشائر العراقية سواء بمساندة الحكومة أو بالاشتراك مباشرة في العمل السياسي عن طريق حركات وأحزاب سياسية اسستها عشائر معينة ويرأسها شيوخها فضلاً عن ادوار مطلبية وضاغطة على الحكومة لتحقيق مطالب وطنية وعشائرية ومناطقية عن طريق المؤتمرات العشائرية والعرائض وغيرها.

ويمكننا القول اخيراً ان الدور السياسي للعشائر العراقية الذي هو حالياً في أوج قوته يمكن ان يؤدي على المدى الطويل إلى اضعاف النهج الديمقراطي الذي يحاول اثبات نفسه في الحياة السياسية العراقية نتيجة لان العشيرة هي احدى المؤسسات التقليدية العائدة إلى زمن ما قبل الدولة فضلاً عن امتلاكها لتقاليد ضاربة في القدم تلجأ اليها دائماً تتناقض مع الديمقراطية فكراً وتطبيقاً مثل امتلاك السلاح واستخدامه للدفاع عن الأفراد بوجه الخطر حتى وان كان هذا الخطر متأتياً من السلطة نفسها فضلاً عن مبدأ التضامن العشائري – انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً – والتي هي على النقيض من الديمقراطية كمبدأ يقوم على الفردية ومسؤولية الأفراد عن آرائهم وتصرفاتهم.

ومن هنا يمكن القول ايضاً ان دور العشيرة السياسي سوف ينحسر لمصلحة القوى السياسية كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني فدور العشيرة هو دور استثنائي نتيجة لظروف العراق في العقدين الأخيرين التي فرضت المزيد من اشتراك العشائر في العمل السياسي.

المبحث الرابع

السلوك الانتخابي

يعد السلوك الانتخابي احد أهم أشكال السلوك السياسي وتبرز أهميته في النتائج التي تترتب عليه في الدول الديمقراطية، فالانتخابات هي الوسيلة الوحيدة - في هذه الدول لتداول السلطة واختيار المسئولين العموميين في درجاتهم العليا (رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء والوزراء والمحافظين وأعضاء المجالس التشريعية والمحلية والبلدية...الخ).

ومن هنا تبدو منطقية الأهمية التي يضعها علماء السياسة وعلماء الاجتماع السياسي على دراسة السلوك الانتخابي، بل ان هذا السلوك كان إلى فترة قريبة مرادفاً للسلوك السياسي نفسه لان هؤلاء العلماء لم يجدوا أهمية لدراسة الأشكال الأخرى من السلوك السياسي.

من ناحية أخرى فأن السلوك الانتخابي بوصفه سلوكاً إحصائيا بطبيعته فأنه يوفر إمكانيات كبرى لدراسته بشكل موضوعي لان نتائجه وآثاره تبدو واضحة للعيان ويمكن مراقبتها وتحليلها.

ان الانتخابات التعددية أي المتعددة الأحزاب، كانت أهم مظاهر النشاط السياسي لمرحلة ما بعد الحزب الواحد في الدول النامية، فقد شهدت معظم هذه الدول انتخابات تنافست فيها أحزاب متعددة وأدت في معظم الأحوال إلى تداول سلمي للسلطة بين القيادات السياسية القديمة والتي كان بعضها يحكم منذ مرحلة الاستقلال التي بدأت تسود في منتصف القرن الماضي لصالح قيادات جديدة دخلت إلى العمل السياسي لأول مرة.

وإذا ما انتقلنا إلى منطقة الشرق الأوسط فأننا نجد ان الانتخابات لم تودي إلى أي تداول حقيقي للسلطة فيه على مدى عقدين من الزمن الا في تجارب محدودة ولها أوضاعها الخاصة؛ لاسيما التجربتين اللبنانية والعراقية بعد عام 2003. وإذا أخذنا العراق بوصفه حالة للدراسة فأننا نجد انه حصلت فيه بعد التغيير السياسي لعام 2003 ثلاثة تجارب انتخابية برلمانية (2005، 2010)، وتجربتي انتخاب لمجالس المحافظات (2005، 2009)، فضلاً عن استفتاء واحد للتصويت على الدستور الدائم (2005).

ولاشك ان انتقال العراق من مرحلة حكم الحزب الواحد إلى نظام سياسي متعدد الأحزاب قد اشر بداية مرحلة جديدة من المشاركة السياسية التي يشكل السلوك الانتخابي للمواطن دعامتها الأساسية بوصفه سلوكاً جماعياً وإحصائيا بطبيعته، فهو يسمح بمعرفة مدى انتشار القيم السياسية الديمقراطية في أوساط الشعب ومدى وعي المواطن لطبيعة العمل السياسي وأهدافه، وكذلك يحدد مدى انتشار الأحزاب داخل المجموعات المختلفة للناخبين من خلال تأييدهم لمواقفها السياسية والإيديولوجية، كما انه يعتبر ترجمة حقيقية لمواقف الناخبين السياسية، ويحدد اخيراً مدى قوة وشعبية كل حزب سياسي ومن ثم قدرته على الاستمرار على مواقفه الأيديولوجية نفسها أو تغييرها بما يتماشى مع التوجهات السياسية للمواطنين[156].

الا انه يلاحظ على السلوك الانتخابي للمواطن العراقي انه لم يأتِ منسجماً مع أهمية هذه الانتخابات المتكررة على مستقبل شعب العراق، فقد شهدت هذه الانتخابات استقطاباً سياسياً على طول خطوط طائفية وقومية كان من نتائجها اللاحقة إشاعة الفوضى والانقسام في صفوف المجتمع العراقي ومن ثم اندلاع العنف الطائفي الذي ذهب ضحيته عشرات الآلاف من الشعب العراقي، فضلاً عن تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي

[156]-احمد عبد الله ناهي، مصدر سبق ذكره، ص118.

وقواه الإنتاجية، وأول ما يلاحظ على الانتخابات العراقية بدوراتها إنها لم تجرِ بشكل تنافس سياسي بين أحزاب سياسية يطرح كل منها أيديولوجية السياسية وبرنامجها الانتخابي للناخبين، وإنما جرت بشكل ائتلافات بين قوى سياسية مثل بعضها العرب السنة (التوافق) وبعضها العرب الشيعة (الائتلاف) وبعضها الأكراد و(التحالف الكردستاني)، فضلاً عن قوى مثلت التركمان والكلدواشوريين، اما القوى ذات التمثيل الوطني الشامل والعلمانية الممثلة بالقائمة العراقية الوطنية فلم تحقق في الدورة الانتخابية الأولى سوى 20%، وفي الدورة الثانية سوى 13%، وفي الدورة الانتخابية الثالثة سوى 28% من أصوات الناخبين، وبالتالي كان صوتها ضعيفاً بحيث بدا وكان الانتخابات تجري لا لمعرفة رأي الشعب وإنما لمعرفة أي طوائفه وقومياته أكثر عدداً من الأخرى، ولا يمنعنا من هذا الاستنتاج ان الانتخابات جرت في دورتها الأولى على أساس ان العراق بمجمله اعتبر دائرة انتخابية واحدة في الانتخابات الأولى 2005/1/30، ذلك ان العرب السنة قاطعوا تلك الانتخابات، وهذا يعني ان الناخب العراقي صوت في الانتخابات لطائفته وقوميته وليس على أساس البرنامج السياسي الذي امن به، ففي الحقيقة لم تكن هناك برامج انتخابية على الإطلاق وإنما كانت هناك شعارات متشابهة لجميع الأحزاب، مثل إنهاء الاحتلال وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعب والقضاء على البطالة الخ.. [157]

اما الظاهرة الثانية التي ميزت السلوك السياسي للمواطن العراقي فهي عدم استقرار مواقفه السياسية وسرعة تبدلها خلال فترة قصيرة جداً من الزمن، إذ انه وباستثناء القوى السياسية الكردية وبعض القوى الشيعية التي تثبتت مواقفها في تأييد العملية السياسية في كل مراحلها وفي كل ظروفها بما فيها إجراء الانتخابات وإقرار الدستور بوجود القوات

[157]-ينظر، حسين درويش العادلي، المواطنة بين الولاء الوطني والولاءات المحورية الضيقة، في، دراسات وأبحاث مؤتمر مركز وطن للدراسات بعنوان (الوطن للجميع.. الجميع للوطن)، بغداد: مركز وطن للدراسات، 2005، ص ص97-100.

المحتلة فأن القوى الأخرى واغلب القوى السنية والتيار الصدري قد تذبذبت مواقفها، وتبعاً لذلك مواقف المكونات الاجتماعية والسياسية المؤيدة لها بين مقاطعة لانتخابات كانون الثاني 2005، ومن ثم الدعوة إلى الاشتراك في التصويت ولكن بـ(لا) على مسودة الدستور الدائم، وبعدها الاشتراك في الانتخابات التي جرت في كانون الأول 2005 تحت ظل التزامات قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية (الدستور المؤقت) وبوجود الاحتلال نفسه، وهو ما يدل على عدم وجود إيمان أيديولوجي بالعملية السياسية وعدم وضوح الرؤية تجاهها، ولم يقتصر هذا الأمر على طرف واحد بل شمل كل أطراف العمل السياسي حتى تلك التي فازت في الانتخابات، إذ ان تلك الأطراف الفائزة لم تستطيع ان تشكل حكومة أغلبية - رغم حصولها على أغلبية – وانما دعت إلى تشكيل حكومة مشاركة وطنية وعلى أساس تمثيل المكونات الاجتماعية العراقية (الطوائف والقوميات) على أساس نسبتها التقديرية من السكان، وليس على أساس ما أفرزته الانتخابات من نتائج واستحقاقات؛ وهو ما أوجد قاعدة من التوافقات لا زالت تحكم العملية السياسية في العراق منذ العام 2005[158].

وتبرز سمة أخرى من سمات السلوك الانتخابي للمواطن العراقي وهي سمة ضعف المشاركة السياسية في الانتخابات، فرغم كل الدعاية والترويج للمشاركة في الانتخابات بأنها ستؤدي إلى نهاية أعمال العنف السياسي التي يعاني منها الشارع العراقي آنذاك، وكذلك نهاية للاحتلال الأجنبي وعودة السيادة للعراق، وكذلك الدعوات الدينية للمشاركة في الانتخابات بوصفها نصرة للدين والمذهب، والفتاوى الدينية الكثيرة التي صدرت تأييداً للانتخابات، فأن المشاركة السياسية لم تكن بالمستوى المطلوب إذ إنها لم تزد

[158]-متعب مناف، السلوك العراقي الانتخابي وآثاره في العملية السياسية الراهنة، مجلة المستقبل، العدد (2)، كانون الثاني، 2006، ص130.

في انتخابات كانون الأول 2005 والتي اعتبرت أهم انتخابات في تاريخ العراق الحديث عـن 60% من الناخبين، بل ووصلت إلى مستويات دنيا (50%) في انتخابات عام 2010.

ومن السمات الأخرى شيوع العنف أثنـاء الانتخابـات وبعـدها، وهـو مـا يطلـق عليـه العنف الانتخابي لأنه متعلق بالانتخابـات يحـدث بسـببها وينتهـي بنهايتهـا، فقـد شـهدت الانتخابات العراقية بدوراتها الثلاثـة وعـلى الأخـص انتخابـات كـانون الأول 2005 لاختيـار الحكومة الدائمة المئات من حوادث العنف السـياسي تمثلـت باغتيـال المرشـحين والمشرفـين ومدراء المراكز الانتخابية وتفجير هذه المراكز، فضلاً عن اغتيال العشرات من القـائمين عـلى حملات الدعاية للمرشحين، وقد حصلت كل هذه الحوادث بسبب الانتخابـات وللتـأثير في نتائجها، مما أدى إلى إغـلاق مراكـز انتخابيـة في بعـض المنـاطق بشـكل كامـل، فضـلاً عـن حوادث تهديد الناخبين لإجبارهم على التصويت لقائمة معينة مما روته الكثير مـن وسـائل الإعلام في تلك الفترة.

والسمة الأخيرة للسلوك الانتخابي في العراق هو انه سـلوك مسـتقطب طائفيـاً وقوميـاً، ذلك ان المرحلة التي أعقبـت التغيـير السـياسي شـهدت انحسـاراً في الـولاء للـوطن وفكـرة المواطنة لصالح الولاء الطائفي فأصبح الحديث عن المكونات الاجتماعية العراقيـة وتمثيلهـا من قبل هذه الكتلة السياسية أو تلك بديلاً عن الحديث عن الأحـزاب والقـوى السياسـية، وليس أدل على ذلك مـن عـدم فـوز أي مرشـح مـن التحـالف الكردسـتاني خـارج المنـاطق الكردية، وكذلك الأمر بالنسبة للائتلاف والتوافق بحيث كان ممكناً معرفة نتائج الانتخابات سلفاً بوجه تقريبي لمعرفة عدد المقاعد المخصصة لكل محافظة.

وإذا أردنـا ان نعطـي تفسـيراً لهـذه السـمات التـي ذكرناهـا يمكننـا إيجـازه بالنقـاط التالية[159]:

159-المصدر نفسه، ص135.

1-عدم اعتياد العراقيين على تجارب سابقة في الممارسة السياسية التعددية، إذ ان آخر انتخابات تعددية جرت في العراق قبل العام 2005 هي انتخابات البرلمان عام 1954، وهو ما يشير ان كافة العراقيين دون سن التاسعة والستين لم يسبق لهم الاشتراك في انتخابات تعددية.

2-ضعف الوعي السياسي للمواطن العراقي، وهو أمر يرتبط بعدم وجود أحزاب متعددة قبل عام 2003، وعدم وجود صحافة حرة أو صحف حزبية، وانعزال العراق تقريباً عن العالم الخارجي، وقد كشفت الاستطلاعات التي جرت قبل الانتخابات ان بعضا من العراقيين لا يعرفون شيئاً عن الأحزاب العراقية وبرامجها والفرق بين النظام الرئاسي والبرلماني أو بين النظام الإسلامي والعلماني الخ...

3-عزوف المواطن عن المشاركة في الانتخابات نتيجة لعدم رغبته في خلق أعداء أو خصوم له في حالة تصويته لما يراه هو الأفضل، وكذلك بسبب شعور اغلب المواطنين بعدم أهمية أصواتهم في التأثير على نتائج الانتخابات، وكذلك بسبب انشغالهم بمشكلات الحياة اليومية.

لقد كان ممكناً ان تكون انتخابات عام 2005 فرصة مناسبة للعراقيين لإعادة بناء دولتهم على أسس جديدة من المواطنة والديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان، غير ان الذي حصل هو ان الانتخابات اختزلت في صورة انتصار طائفة على أخرى، فقد اختزل الكيان السياسي بالشخص أو الرمز أو الطائفة وبالتالي فقدت الانتخابات جدواها وأهميتها. وقد حاول بعض من العراقيين تصحيح هذه السلبيات في انتخابات مجالس المحافظات عام 2009، من خلال ظهور تصويت محدود للأحزاب العلمانية والأقل طائفية، ؛ وتكرر الأمر ذاته على نحو ما في انتخابات العام 2010 وان كان الملمح البارز فيها هو الصراع السياسي داخل أتباع المذهب الواحد على استقطاب التمثيل السياسي الا

ان نتائج الانتخابات سرعان ما أعادت الاستقطاب إلى المربع الأول، بمعنى ان ما لوحظ هـو استمرار للاستقطاب الطـائفي والقـومي وضـعف المشـاركة السياسـية. فـالتغير النسـبي في السلوك الانتخابي للمواطن العراقي تم داخل المكون الطائفي والقومي وليس بشـكل عـابر لهما؛ وهـذا مـا يلحـظ مـن بـروز قائمـة الحـدباء في الموصـل، وقائمـة الإصـلاح والتغيـير في كردستان.

المبحث الخامس

العنف السياسي في العراق

شهد العراق مع منتصف العام 2005 تصاعد موجه العنف تحت مسببات سياسية، وسواء اخذ هذا العنف مظهر ازدراء الآخر أو إنكار وجوده أو تهميشه أو عزله أو التضييق عليه أو تهجيره أو حتى قتله. بيد ان هذه المظاهر بدأت ومنذ نيسان 2007 تتجه نحو التقلص في بعضا من وجوهها كنتيجة لتحسن الوضع الأمني، وذلك بفضل تطبيق خطة فرض القانون وانشاء مجالس الصحوة المتزامن مع تنفيذ الولايات المتحدة لإستراتيجية جديدة في العراق، بهدف تحسين شروط نشر قواتها في هذا البلد(160).

ثم ظهرت مؤشرات على حراك سياسي، وان كان داخل الكتل المسيطرة على العمل السياسي الرسمي، ومنها على سبيل المثال، ظهور التحالف الرباعي في مستهل آب 2007، وتفاهمات الحزب الإسلامي مع الكتلة الكردستانية نهاية 2007، ثم تفاهمات ذات الحزب مع كتلة الائتلاف الشيعي مستهل 2008، وهذا ما جعل إشكالية العراق الظاهرة عبارة عن إجابة عن سؤالين مترابطين:

-هل سيحدث تغيير في العملية السياسية، وإجمالي الوضع السياسي، بفعل الحراك السياسي الداخل؟ أم بفعل تفاهمات وتحركات سياسية من خارج الحكومة القائمة؟

-وهل انتهى العنف السياسي؟

اما إشكالية العراق غير المنظورة فهي السؤال التالي: هل دخل العراق مرحلة السلام المجتمعي؟ وهل يتحقق السلام المجتمعي تحت شروط سياسية فوقية أم بفعل قبول

160-Anthony H. Cordesman, The New Bush Strategy for Iraq: What Are the Chances of "Victory?", Center for Strategic and International Studies, Washington,, 2007, pp:7-11.

مجتمعي لمبادئ المواطنة، وان التنمية هي الأساس الواجب مراعاته، وليس التركيز على الشروط الأمنية بوصفها هي التي تقود إلى تحسن شروط التنمية؟

ان الحاجة إلى تنظيم المجتمع والوصول به إلى الأهداف التي يقصد تحقيقها يتطلب اتخاذ قرارات مناسبة. وتنفيذ هذه القرارات يتطلب استخدام القوة حينا، أو التهديد بها أحيانا أخرى. وهنا تظهر أطروحات عدة وأهمها [161]:

1-المجتمع المدني، هل المجتمع وصل إلى مرحلة من النضج بحيث يستطيع تحديد احتياجاته، وانتخاب صناع قراراته، ومراقبة عملية اتخاذ القرار وتنفيذه؟

2-الاستقرار: هل القرار المتخذ سيؤدي إلى زيادة حالة الاستقرار المجتمعي، وانه يصب في مصلحة المجتمع؟ أم ان الأمر لا يتعلق سوى بحالة فردية لشخص متخذ القرار؟

3-تنفيذ القرار: هل الوسائل المطلوبة لتنفيذ القرار تتناسب و: إمكانات الدولة، هل هي الخيار الوحيد؟، هل يوجد توافق أو قبول وطني عام حولها؟

4-آلية التنفيذ: هل القسر شرط للنجاح في تنفيذ القرار أم ان التهديد الظاهر/ المضمر هو الشرط الأساس في هذه العملية؟ أم ان العملية من الضروري ان تخضع لشرط العقل، بمعنى ان الهدف كان عقلانيا واختيار وسائله كذلك، ومن الضروري على البيئة أما الاستجابة له دون عوائق أو إعادة طرح القرار (كهدف أو كأدوات منفذة) على طاولة النقاش لإجراء تعديل عليه/ عليهما.

وإذا كانت الدولة تنظيم محدد، مهما اتسع نطاق مؤسساته أو تنوع أو اختلف، فان الأمر ذاته ينطبق، مع اختلاف المستوى والنوع وعدد الشخوص ومسميات المؤسسات، على أي شكل لمنظمة كالحزب أو تجمع سياسي... وأحيانا على الفرد ذاته باعتباره كحصيلة

[161]-صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وإبعاده، مصدر سبق ذكره، ص542 وما بعدها.

تفاعل عوامل: التنشئة، والعوامل النفسية، والنضوج العقلي، وتأثير المحيط الخارجي أو البيئة وأخلاقياتها على الفرد ذاته.

وبذلك سيكون لدينا فرشة واسعة من القضايا قيد النقاش، فإذا علمنا ان البيئة ومواردها، محدودة، وأحيانا نادرة، وليست متاحة للجميع، وإزاء الرغبات والاتجاهات فإنها ستكون محل نزاع وصراع وأعمال عنف رغبة بالاستحواذ عليها. فهل الحضارة الإنسانية تسمح لكل طرف (دولة / قوة سياسية/ فرد) بإتباع قواعده وإجراءاته للحصول على ما يصبو إليه، أم ان التمدن والتحضر تفرض إشاعة إجراءات موحدة، معترف بها لتنظيم استخدام العنف كأداة للحصول على الغايات؟ وبعيدا عن الفوضى (وهي استخدام العنف العام والعنف المضاد العام) فإننا هنا نركز على مسألتي العنف السياسي وعلى تجنب العنف، أكثر من تركيزنا على العضوية في أي تنظيم سياسي مما ذكرنا في أعلاه. بل ان انتماء الأفراد إلى تلك التنظيمات (حكومة أو قوة سياسية) كان القصد منه البحث عن سبل تركيز العملية السياسية، الباحثة عن حيز للوجود وعن الموارد، في إطار اتجاهات سياسية مقبولة بشكل عام، ضمن ذلك الحيز.

ان النزاع أو الصراع بين تنظيمين ينشأ عن تعارض إرادتين للحصول/ الاستحواذ على شيء. وكما هو معروف في أدبيات السياسة، فان النزاع ناجم عن احتكاك ظاهر في المصالح ناجم عن قرارات سياسية متخذة، اما الصراع فيظهر عندما تتعارض الأهداف والمصالح، حتى وان لم يتخذ قرار بشأنهما. وتبقى العلاقات بين كلا التنظيمين خاضعة لاحتمالين[162]:

---

[162]-انظر، خضر عباس عطوان، "السلم والعنف السياسي، المعادلات المختلة"، صحيفة الزمان، 2008/1/27، ص15.

-الاحتمال الأول: ان يستخدم كلا الطرفين أو احدهما كل الوسائل المتاحة والتي يقدر كلاهما، أو احدهما إنها فاعلة لتحقيق الأهداف. وهنا سيظهر صراع عنيف، وتكون احتمالية لجوء الطرفين إلى القوة أو التهديد بها هو الاحتمال القائم.

-الاحتمال الثاني: امتناع كلا الطرفين عن استخدام بعض الوسائل التي بوسعهما استخدامها، والتي يحسبان إنها فاعلة. وهنا مهما كانت نتيجة تسوية التقاطعات بالسياسات المتبادلة، فان على احد الطرفين أو حتى كلاهما الالتزام بالنتائج، وبضمنها النتائج السلبية، والتخلي عن بعض الأهداف، ويظل احتمال اللجوء إلى خيارات أخرى قد تثبت إنها أكثر جدوى أمرا متوقعا.

الواقع ان العنف، بأشكاله المختلفة، وافق حياة التنظيمات المختلفة، وبضمنها حياة الأفراد؛ مهما كان شكل ومستوى تطور المجتمع في الحياة المدنية؛ والأمر يتعلق ببروز العنف إلى مستويات حرجة على نوع وحجم التناقضات التي لم تسو داخل كل مجتمع. وعندها يكون الأفراد أو القوى السياسية مدفوعون إلى استخدام أساليب مختلفة لتمرير تأثيرهم، الذي يصل إلى مدرك العنف في التفسيرات السياسية[163].

والواقع أيضا، ان السياسة تنطوي على العنف بعنصريه المادي أو المعنوي أو كليهما. والعنف هو الوجه الآخر للسلطة، بمعنى الاستيلاء عليها أو ممارستها. فالتنظيمات المختلفة تؤهل إمكاناتها للاستيلاء على السلطة، بمعنى الاستيلاء على الموارد وفرض الإرادة. وتسعى قوى سياسية أو أفراد للتأثير على من يملك سلطة، وبذلك يكون فهم السلطة، انها صيغة لتنفيذ رغبات التنظيم (وهي بشكل عام على مستوى الحكومة والقوى السياسية، أكثر منه على مستوى الأفراد)، وهي بالأصل رغبات من يستحوذ على التنظيم. وبالتالي كل إجبار هو العنف، طالما يهدف إلى التضييق على حرية الآخرين في التصرف.

---

[163]-انظر، علم النفس السياسي، مصدر سابق.

وإيجاد صيغ التمثيل أو الانتخاب للوصول إلى السلطة لا يخف فكرة الاستحواذ، وتقل احتمالات المصادرة للموارد وللقرار، كلما وجدت جهات رقابية أو قضائية[164].

وإذا ما أردنا معرفة القصد بالعنف السياسي، ومثاله، اللجوء العام إلى السلاح، اعتماد أعمال للتمرد كالإضراب العام، الاغتيال السياسي، العصيان المدني، الانقلاب العسكري، الإضراب عن الطعام لأسباب سياسية، الاحتجاج،..[165]. فإننا نعني به السعي المقصود والمتعمد لمنع توجه وتطوير أشياء متوقع حدوثها عبر أعمال يكون غرضها، وتحديد أهدافها، والظروف المحيطة بها، وتنفيذها وآثارها ذات دلالات سياسية، بمعنى السعي إلى تغيير (ظروف) سلوك الآخرين من خلال تلك الأعمال، وبما يرتب نتائج أو ظواهر سياسية محددة. والعنف قد يقوم به أفراد أو الحكومة، أو قوى سياسية، وأيا منها يلجأ إلى العنف، إذا عجز عن إقناع الطرف الآخر بتغيير سلوكه، أو قد يعتمده بذاته[166].

كما ان تقييم أعمال العنف هو مسألة نسبية، والنظرة إلى أخلاقية (الشرعية) هذا العمل هي كذلك متباينة بين التنظيمات المختلفة والمجتمعات. بمعنى انه يتوقف على الأطراف التي تقوم بـ أو تتلقى هذا العمل، وتلك النظرة الأخلاقية / الشرعية ذات صلة بالقيم والإيديولوجيات السائدة في التنظيم أو المجتمع، ونظرتها إلى استخدام العنف كوسيلة في العمل السياسي. بمعنى نظرتها إلى تنظيرات العنف، والى أسلوب ممارسته ومشروعيته. وهنا نحن لا نتحدث عن استخدام القوة، فالقوة أنها عناصر تتوافر بنسب متباينة بين التنظيمات السياسية المختلفة، ووجودها سواء استخدمت تلك العناصر أم لم تستخدم، يحقق أهدافا. واستخدام القوة أمر جائز في حالات توافر توافق اجتماعي- وطني على

---

[164]-انظر، ساجد الشرقي، السلوك السياسي للنخبة وإشكالية المراكز والأدوار، مصدر سابق.

[165]-عدي فالح حسين، العنف السياسي في العراق بعد 2003، "دراسة ميدانية "رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص ص2-25.

[166]-ينظر للتوسع، عبد الجبار الرفاعي، تحرير التدين من الكراهية، في، شاكر الانباري وآخرون، ثقافة ضد العنف، إطلالة على عراق ما بعد الحرب، مصدر سابق، ص ص92-95.

استخدامها. اما أعمال العنف السياسي، فهي معنية باستثمار واسع لموارد القوة بغية إحداث التغير المطلوب. ويقترن اللجوء إلى أعمال عنف سياسي باعتماد التدبير. ويحدث غالبا لمعالجة معضلة شرعية أو لمعالجة مأزق(167).

وقد يأتي العنف من تنظيمات تتبنى استخدام العنف كوسيلة في العمل السياسي. ويشجع على ذلك ثقافة المجتمع، وهل سمح بإشاعة العنف من عدمه. والواقع ان المجتمعات تختلف فقط من ناحية شدة العنف ومدى اتساعه والوسائل المستخدمة فيه. والتطور الذي يحدث في المجتمعات هو ذلك الذي يقلص فيه من الوسائل الأكثر عنفا في تصفية التناقضات، وصولا إلى إقلال أو حتى استئصال أسباب أو فرض استخدام العنف(168).

وإجمالا، ان أعمال العنف لا يمكن ان تنفصل عن طبيعة الظروف في المجتمعات التي تحدث فيها، ولذلك لا يمكن ان تؤخذ مستقلة بذاتها، وتقارن بين التنظيمات والمجتمعات، المختلفة، فبعض الأعمال مقبولة أو بعض التنظيمات تقبل بعض أعمال العنف كوسيلة للدفع نحو إحداث تغيير في المجتمع أو في التنظيمات الموجه إليها الفعل. وعموما، ان مقارنة هذه الأعمال بناءا على تصنيفاتها، أو بناء على نوع التنظيم (حكومة، قوة سياسية، أو حتى فرد عادي)، الذي يقوم بها ينطوي على تجاهل الأهمية السياسية الأعمق لهذه الأعمال، أو تجاهل كون بعض التنظيمات دون مستوى الحكومة هي التي لجأت إليها. وقياس العنف هو معيار رئيس للتعرف على استقرار المجتمع. وتظهر أعمال العنف في المجتمعات تحت مسببات ثلاث رئيسية: تقاطع المقاصد، و /أو عدم اندماج المجتمع، و / أو سوء أداء

[167]-فارس بريزات، شرعية اللجوء إلى العنف السياسي لدى الرأي العام، نشرة مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، تشرين الأول 2006.

[168]-انظر، خضر عباس عطوان، "التشكيلات الحكومية والأحزاب والجمعيات أشكال لتوطين التعايش"، صحيفة الزمان، 2008/1/28، ص15.

الوظائف التي تقوم بها الحكومة. وأعمال العنف السياسي مهما كانت صورها فإنها قد تنتهي اما إلى حدوث توتر محدود أو قد تحدث لا استقرار سياسي أو قد تنتهي إلى تدمير المجتمع والتنظيم (الدولة) ذاته. بمعنى إنهاء مستقبل الدولة، والأمثلة الشاخصة على صعيد ما تقدم، إجمالي دول العالم النامي، وتحديدا العراق، وأفغانستان والصومال.

وهنا، قد يصل القارئ إلى السؤال التالي: لماذا يتم اللجوء إلى العنف السياسي؟ ان المجتمعات التي استطاعت تحقيق اندماج مقبول بين عناصرها التنظيمات الموجودة فيها من خلال اعتماد آليات تسوية التناقضات بين تلك العناصر والتنظيمات، تستطيع ان تحقق نوع من الاستقرار. وخلافه صحيح أيضا، حيث التنافر وعدم الاتفاق على آليات التسوية، اذ تبدو التناقضات، وأخطرها عندما تظهر ضرورة تولي تنظيم محدد السلطة، حيث ستكون صيغ التوفيق بين التنظيمات في حدودها الدنيا، وهو مثال حال العراق منذ فترة ليست بالقصيرة، حيث وجهات النظر تختلف اختلافا جذريا بين الأطراف المتصارعة حول سياق من له حق الحكم وأهداف صياغة شكل محدد للتنظيم السياسي، اي الحكومة[169].

ويمكن للتنظيم ان يلجأ إلى أعمال عنف سياسي اذ بدا انه وسيلة ناجحة لتحقيق أهداف محددة: اغتيال شخصية، القيام بأعمال تمرد عسكرية... ومع ان العنف غالبا ما يجد جذوره في التناقضات القائمة في بنية المجتمع كوسيلة فاعلة لحلها، الا ان ذلك يتوقف على توافر الإمكانات المادية للشروع فيه: توافر السلاح... وهنا يطرح تساؤل آخر، لكن هل يمكن إحداث تغيير سياسي دون اللجوء إلى عنف سياسي؟ في أحيان يحدث التطور الاجتماعي الفكري والسياسي إلى مستويات تقتنع معها الحكومة ان إحداث التعديل بما يتواءم والتغيرات الاجتماعية مهم لأجل استقرار المجتمع والنظام العام. وهذا صراحة حالات محدودة جدا. والواقع لا يؤشر سوى تجارب في أوروبا، وفي الاتحاد السوفيتي

[169]-انظر، ساجد الشرقي، السلوك السياسي للنخبة وإشكالية المراكز والأدوار، مصدر سابق.

السابق، نهاية ثمانينات القرن الماضي، وعموما، إضافة إلى ما تقدم هناك أسباب أخرى للجوء التنظيمات المختلفة إلى العنف السياسي، وأهما الحرمان. ويدخل في إطاره شعور التنظيم بالغربة إزاء ما موجود حوله كلا أو جزءا، والاعتقاد ان ما موجود كلا أو جزءا لا يدار وفقا لقواعد عادلة، وأكثر ما تصيب هذه الناحية الأفراد والقوى السياسية وليس تنظيم على غرار الحكومة. لذلك يشعر كلأهما أو احدهما انه ورغم وجوده المادي في النظام وفي المجتمع، الا انه لم يعد ينتمي إلى المجتمع، وبشكل مفروض من قبل ظروف خارجة عن الإرادة. فهو عمليا لا يستطيع المشاركة في حياة المحيط، وهذا ما يفرض على التنظيم اعتماد نزعة عدائية، قد تتحول إلى نشاط سياسي متطرف، ربما يعتمد العنف السياسي كأداة خلاله. واذا كان هناك أكثر من تنظيم على مستوى (قوى سياسية) تشعر بان تنظيم (الحكومة) غير شرعي هنا يتوقع ان يزداد مستوى العنف ضد النظام السياسي. وهذه الظاهرة للأسف تكررت تاريخيا في المجتمع العراقي، حيث حرمت الحركة القومية ثم الحركة الشيوعية ثم الحركة الإسلامية والكردية ثم حاليا الحركة القومية العربية من المشاركة في إدارة الدولة العراقية؟ والأمر الغريب ان اغلب من يتولى السلطة ينكر التاريخ، ويعيد ارتكاب ذات الخطأ؟[170]

ونقصد إجمالا بالحرمان وجود عائق إلى الضد من إرادة التنظيم في تحقيق أهدافه أو قيمه في (الثروة، المركز، السلطة، الأمن، الحرية...) كلها أو ان تحقيق بعضها يكون على حساب بعض. ويزداد مستوى الحرمان كلما ازدادت إمكانات ذلك العائق. وغالبا لا يجري تجاوز تداعيات الإحباط، مما يسبب تصاعد في التوتر الناجم عن الحرمان الذي تطور نتيجة التعارض بين ما ينبغي وبين ما هو قائم. وهنا قد يحدث الشعور اما بمعطيات

[170]-ينظر للمقارنة، سيار الجميل، مشكلة شعوب وليس مشكلة حكام، في، شاكر الانباري وآخرون، ثقافة ضد العنف، إطلالة على عراق ما بعد الحرب، مصدر سابق، ص ص84-89.

ملموسة، أو مجرد إحساس بالظلم. ما ينبغي يشير إلى ظروف الحياة التي يعتقد التنظيم (أفراد) إنهم مؤهلين لنيلها، وما هو قائم يشير إلى تصوراتهم عما هو ممكن. وهذا يشكل جزءا من أسباب العنف السياسي الذي جرى في العراق للفترة 2003-2010 حيث كانت التوقعات عالية، لكن كانت الفرص المعطاة ضئيلة لا تلبي المتوقع، حيث جرى نوعان من الحرمان: الحرمان المتعلق بالطموحات، حيث ازدادت طموحات المجتمع في حين بقيت قدراته على تحقيقها ثابتة. وأسباب ازدياد الطموحات متعددة منها، ارتفاع مستوى التعليم، الوعي الذي صارت تبثه وسائل الإعلام بالاختلاف والتباين الحضاري بين المجتمعات... في حين عجزت الحكومة عن تحقيق الحد الأدنى من تلك التوقعات. بل وقابل ذلك، الحرمان عبر تدهور الأوضاع التي يعيشها المواطن، في حين بقيت الطموحات ثابتة. ومثالها تقلص في الحقوق التي كان يملكها المواطن العراقي، من الناحية العملية(171).

وهنا، يمكن تقسيم أعمال العنف السياسي حسب المصدر الذي تنبعث عنه إلى شكلين(172):

الشكل الأول، العنف الذي تمارسه أجهزة الحكومة المختلفة، إلى الضد من قوى سياسية وأفراد داخلها. وسياسة العنف هنا تجد احتمالاتها في واحد من الآتي: التمسك بالسلطة ضد الإرادة الشعبية، أو تكريس السلطة لمصلحة فئة / طبقة / طائفة ما، أو سوء إدارة الموارد الحكومية، أو الرغبة بالتخلص من حالة الفوضى. والواضح ان العنف موجود في سياسات الدول، الا ان استخدامه نسبي. ومشروط في أدواته بالتطور

171-قارن، توفيق التميمي، احتواء الطائفية، خطوة في ولادة المواطنة الحقيقية، في، دراسات وأبحاث مؤتمر (الوطن للجميع.. الجميع للوطن)، مصدر سابق، ص ص87-93.

172-انظر مثلا، صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق.، ص ص601-611.

الحضاري الذي وصلته. وفي الحالة العراقية الأنماط أعلاه كلها ظاهرة، ويصعب التدليس لإخفائها.

وكما هو معروف فان السياسة تنصب على الاستحواذ على السلطة، والسلطة هي تمرير إرادة على الآخرين، وبالتالي احتمال اللجوء إلى العنف أمر وارد. وغالبا ما يصل الأفراد إلى التذرع بالشرعية لطلب السلطة / سلطة، وهذه الظاهرة لا تستثني مجتمع ما، أفراد أو تنظيمات القوى السياسية. ولإخفاء طبيعة القوة، تحاول التنظيمات التي تسيطر على الحكومة (أو حتى قيادات بعض التنظيمات العقائدية) ان تحيط نفسها بجو من الغموض، وأحيانا القدسية لتأكيد ذاتها، عن طريق إرغام الآخرين على الطاعة. وبالطبع في السياسة، بقدر اهتمامنا بالسلطة الرسمية/ الشكلية، نحن مهتمون بالسلطة الفعلية، اي القوى التي تملك القوة لتسيير الحياة العامة. وهذه السلطة الأخيرة تمارس غالبا القوة باعتبارها حلا جذريا للقضاء على الطموحات المهددة لمصالح قواها؛ وهنا كان من واجب المهتمين بالعلوم السياسية دراسة التأثير غير المحدد رسميا للقوى المختلفة، وأهمها العقائدية في تسيير مصالح البلاد باجمعها وليس تسيير أمر مريديها فحسب. وكانت الإشكالية البارزة في النظم السياسية هي في اتفاق الإرادة الشعبية على جعل أدوات القسر بيد حكومة، واليوم يتجه هذا العارض إلى الزوال التدريجي، بفعل تحييد إجراءات الوصول إلى الحكم عن طريق انتخابات دورية. وبالتالي تركيز أدوات العنف التي بيد الحكومة إلى ادنى حد وبما يحصر استخدامها في الاطار الشرعي فقط مع مراقبتها بصرامة من قبل البرلمان والمنظمات غير الرسمية كالإعلام المستقل ومنظمات المجتمع المدني المختلفة. وهنا يكون

انتخاب الأفراد لمن يتولى إدارة الحكومة تبرير لامتلاك الحكومة الإطار الشرعي لاستخدام وسائل القوة[173].

وفي الواقع ان نزع الشرعية عن الحكومة أو سوء إداراتها تؤدي إلى استخدامها للقوة على أساس السيطرة والاستغلال بمعنى انتزاع طاعة التنظيمات الأخرى الموجودة داخل الدولة. اما في الدول التي تستمر فيها الإرادة الشعبية، فان الحكومة لا تلجأ غالبا إلى القوة، والمؤسسات التي تنشأ بالضرورة هي تجسيد لاستمرار الإرادة الشعبية الداعمة لتنظيم الحكومة. وغياب الدعم الشعبي ينهي شرعية تلك المؤسسات؛ بمعنى إنهاء شرعية الحكومة، وأحيانا إنهاء شرعية النظام السياسي بشكل عام. لكن ما يلاحظ في العراق هو استمرار آخر للأخطاء السابقة، حيث يفرض النظام، ثم بعد ذلك على الأفراد والقوى السياسية التوافق معه، وهذا الأمر يجعل استمرار الشرعية مجرد أمر وقتي يستمر باستمرار القوة التي تدعمه. وعلى أي حال، هناك مكانة للعنف في نشاطات الدولة، لأنه قد تأتي أحداث تفرض على الدولة استخدام أسلوب الإجبار وهذا هو الفرق بين سلطة الدولة وبين أية سلطة أخرى، اذ ان الدولة تحتكر الاستخدام الشرعي للقسر ضد المواطنين في ظروف معينة لاجبارهم على طاعة القوانين. وهذا ما يفرض على المهتمين دراسة ظروف لجوء الدولة إلى العنف، وليس أدوات العنف بحد ذاتها، التي حدد كيفية استخدامها بإجراءات دستورية[174].

وهنا، يمكن مقابلة العنف بالاستقرار، فالاستقرار هو عدم وجود العنف، أو على الاقل عدم وجود العنف بشكل سافر ودون مسوغ قانوني. والاستقرار السياسي معناه

---

[173]-انظر، خضر عباس عطوان، "السلم والعنف السياسي، المعادلات المختلة "، مصدر سابق، ص15. وقارن كذلك مع، أ. كاترينا ستيبانوفا، عمليات القاعدة في العراق لم تشكل أكثر من 15 في المائة من قوة العنف المسلح، صحيفة الزمان، العدد 3243 - التاريخ 2009/3/16، ص15.

[174]-للمقارنة ينظر، فالح عبد الجبار، دولة دينية.. دولة مدنية، في، شاكر الانباري وآخرون، ثقافة ضد العنف، إطلالة على عراق ما بعد الحرب، مصدر سابق، ص ص61-64.

استمرار النظام السياسي وليس استمرار الحكومة. وهنا علينا النظر في نطاق أعمال العنف، الذي يقوم به الأفراد/ القوى السياسية، و / أو شده أعمال العنف، ومدى استمراره.

والشكل الثاني، العنف الذي تمارسه تنظيمات (القوى السياسية/ الأفراد) إزاء بعضهم البعض، أو إزاء الحكومة، سعيا لتحقيق أهداف سياسية، وبوسائل مختلفة[175]. والواقع ان أشكال العنف السياسي تحت هذا العنوان واسعة لسعة العناصر التي تنطوي عليها ظاهرة العنف. وغالبا ما يأخذ العنف السياسي في الدول النامية مظهر صراعات بين أفراد النخبة الحاكمة، أو بصيغة إرهاب منظم، أو انقلاب عسكري، أو اغتيال، أو حرب أهلية... وابرز شكلين من أشكال العنف السياسي هنا هما اللذان يرجعان إلى الضعف الاقتصادي، حيث تزداد مطالب تنشيط الدورة الاقتصادية، وتحقيق الحد الادنى من الاشباع الاقتصادي والتساوي في الفرص، فالتهميش الاقتصادي يمكن ان يكون من أهم اسباب العنف السياسي. وكذلك، العنف الناجم عن ضعف التنمية السياسية. وهو ذلك المركز حول تحقيق الاندماج الوطني وبناء الأمة، وهذا لا يعني نفي الخصوصية بقدر بناء خصائص موحدة في إطار الدولة الواحدة. وغالبا ما تلجأ الحكومات في هذا الإطار إلى أعمال عنف متطرفة بغية تحقيق اندماج وطني: تصفية جماعات معينة أو إعادة توطينها داخل الدولة. والأمر أعلاه، قد لا يتوافر في العنف السياسي في المجتمعات المتمدنة، فهذه المجتمعات تتمتع عموما باستقرار سياسي، واغلب أشكال العنف الذي تأخذه هذه المجتمعات هو الاضطرابات، مثل، مظاهرة، إضراب عن عمل... وكلها أعمال تنطوي على مطالب محددة، للمطالبة، بزيادة أجور، مساواة في حقوق مدنية... لا تهدف في العموم إلى تغيير سياسة عامة للبلاد. وبعضها ناجم عن تطور التكنولوجيا، بمعنى ان تطور

---

[175]-انظر، خضر عباس عطوان، "مخاطر اللجوء إلى القوة لتغيير الحقوق والواجبات ".صحيفة الزمان، 2008/1/29، ص15.

التكنولوجيا يؤدي إلى استبعاد أعمال، واستحداث وظائف جديدة، مما قد يـدفع إلى صراع بين الفئات المتضررة، والحكومة، إذا لم تطرح علاجـات ملائمـة. والواقـع ان هـذه الأعـمال، كلها أو بعضها، تبرز عندما تختفي القنوات الأخرى، لإبداء الآراء، والمطالبة بإحـداث تغيـير في سياسة الحكومة، لذلك تعمل الحكومات هنـاك جاهـدة لامتصـاص هكـذا أعـمال قبـل بروزها. وعموما، لا تعف هذه المجتمعات مـن ظهـور بعـض الأنمـاط مـن أعـمال العنـف السياسي. وهو ما يمكن تصنيفه بـعنف الجماعات الفئوية، قومية كانـت أو دينيـة. والتـي تتمايز عن أغلبية المجتمع، وخصوصا إذا كانت تعـيش أوضـاعا اقتصـادية مترديـة أو دنيـة بشكل محسوس. وإذا كانت غير مندمجة بالأمة. الأمـر الـذي يجعلهـا تطالـب بامتيـازات، وإذا حصلت عليها، خصوصا في مجال التعليم فإنها ستنعزل بشكل اكبر عن باقي المجتمع، ويصـبح ضـمان سـلامة الوحـدة الوطنيـة شـائك، ولا حـل الا بعلمنـة إجـراءات الحكومـة، وجعلهـا حياديـة يقـل مـن تـأثيرات عامـل القوميـة أو الـدين أو اللغـة في حيـاة تلـك المجتمعات[176].

والواضح انه في العراق تختلط مسألتان في هذه الظاهرة: بنـاء الوحـدة الوطنيـة، وإرسـاء السلطة المركزية، وغالبا ما تستثمر الأولى لتحقيق استبدادية الثانية. وتلجأ بعضـها إلى القـوة بغية تغيير قواعد الحقوق والواجبات. لهذا غالبا ما تلجـأ دول كحـال العـراق إلى سـعي وراء تحقيق نمو متوازن اقتصادي وسـياسي وامنـي، حيـث تؤسـس لقاعـدة أمنيـة-سياسـية تلبـي مطالب الدفاع ضد تهديدات خارجية محتملة، وأحيانا إلى الضد من تغييرات قـد تطـرأ عـلى النظام السياسي. ولفرض اندماج في عملية بناء الأمة. وأي خلل في عملية البناء أعلاه، لا بد ان يساعد عـلى ظهـور عمليـات عنـف سياسـية هنـا أو هنـاك. والمعضـلة في هـذه الـدول هـو

[176]-انظر مثلا، صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سـابق، ص ص360-369. وقـارن مـع، علـم النفس السياسي، مصدر سابق.

الحاجة إلى الانجاز المتزامن، حيث قلة الخيارات والموارد مقابل سعة المطالب، مما يرفع سقف العنف السياسي لمختلف التنظيمات داخل الدولة، بغية الحصول على امتيازات. وهذا يقلل من قدرة الحكومات على إدارة الموارد وإدارة الدولة ومكوناتها المختلفة. لذلك يلاحظ ارتفاع معدلات عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول بشكل عام. فهل نكون طوباويين إذا ما تلمسنا رجاء ودعوة لتفهم قيادات القوى السياسية وإدراكها لمطالبنا بعلوية مطلب الاستقرار السياسي؛ المبني على إشاعة حدود التراضي والمصلحة الوطنية؟

المبحث السادس

الانتماء الحزبي-السياسي

يعد الانتماء الحزبي شكلاً متقدماً من أشكال السلوك السياسي، إذ انه يعبر في العادة عن إيمان الشخص بدوره السياسي في المجتمع وبقدرته على أداء هذا الدور. فهو من هذه الناحية يختلف عن الانتخاب الذي هو سلوك دوري يفصل بين المرات التي يمارس فيها فترات زمنية طويلة، فضلاً عن انه لا تترتب على تأديته أو عدم تأديته أية التزامات.

اما الانتماء الحزبي فهو سلوك سياسي يبدو الجانب الإرادي فيه أكثر وضوحاً، فالشخص حين ينتمي إلى حزب معين فأنه يكون مستعداً لتحمل كافة المسؤوليات التي تترتب على انتمائه. اما في العراق فلم يكن هناك أحزاب سياسية علنية قبل عام 2003 باستثناء حزب البعث، فرغم ان التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية كان ظاهرة ميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة في معظم دول العالم النامي الا ان العراق كان من الدول القليلة التي لم تدخل هذه المرحلة الا بعد التغيير السياسي الذي فرضته الولايات المتحدة على العراق عام 2003.

وبعد التغير السياسي ظهرت في البلاد عشرات الأحزاب والقوى السياسية ومن مختلف الميول والاتجاهات، فظهرت أحزاب سياسية دينية-طائفية (سنية وشيعية ومسيحية) وأخرى قومية (عربية وكردية وتركمانية) وثالثة علمانية (ليبرالية وشيوعية)، حتى وصل عدد هذه الأحزاب إلى أكثر من مائة وخمسين حزباً، وأصبح من الصعب تتبع الخارطة السياسية الحزبية في العراق بسبب عدم وجود قانون للأحزاب السياسية يحدد كيفية تشكيلها وشروط تشكيلها واليات عملها، كما هو الحال في جميع دول العالم التي توجد فيها أحزاب سياسية، ذلك ان القانون الذي أصدره بريمر (الأمر رقم 97) اقتصر

على بيان شروط تسجيل الحزب لنفسه ككيان سياسي، فالسلطة المحتلة (الولايات المتحدة) لم يكن في اهتمامها مناقشة هذه المسألة واعتبرتها ثانوية.

لقد كان من الطبيعي ان تتحول الظاهرة الحزبية إلى فوضى بسبب حداثة عهد العراقيين بالعمل الحزبي وضعف الوعي لديهم بمسألة الديمقراطية والحزبية. وكان هناك بعض الأحزاب القومية والطائفية على الساحة العراقية وهي الأحزاب التي اشتركت في الانتخابات وحصلت على مقاعد نيابية في الجمعية الوطنية ومن بعدها مجلس النواب، الا ان هذه الأحزاب لم تزد على العشرة، وقد استندت في معظمها على المكونات القومية والطائفية لتحصل على أصوات الناخبين. الا ان معظم الأحزاب الباقية – وهي تعد بالعشرات – لم تكن أكثر من مجموعة من الأشخاص تلتف حول شخصية ما لتؤسس حزباً سياسياً لعلها تفوز ببعض المقاعد النيابية، بل ان معظم هذه الأحزاب لم تكن تمتلك مقرات خاصة بها بل استولت على الدوائر الحكومية ومقرات حزب البعث العربي الاشتراكي (المنحل) واتخذتها مقرات لها.

واتخذت ردة الفعل الأولى للمواطن العراقي إزاء الأحزاب السياسية التي ظهرت في تلك المدة مظهر الشك والريبة بهذه الأحزاب، لعدة أسباب، أهمها[177]:

1-ان المواطن العراقي لم يألف التعامل مع أحزاب سياسية متعددة، فمعظم العراقيين لم يعرفوا شيئاً عن نظام تعدد الأحزاب بسبب، المدة الطويلة لاستمرار نظام الحزب الواحد، ثم الحصار والعزلة عن المحيط الدولي التي كانت يعاني منها المواطن العراقي، والتي جعلت أكثر من جيلين لا يفقه التعامل مع هذه التعددية الواسعة، والتي جعلت مسألة الانتخابات والأحزاب المتعددة امراً خارج نطاق معرفته واهتمامه.

177-ينظر، خضر عباس عطوان واحمد عبد الله الناهي، دراسة في المؤثرات والعمليات المعرفية لنماذج مختارة من السلوك السياسي في العراق بعد العام 2003، مصدر سبق ذكره، ص ص144-145.

2-الذكريات الأليمة التي حملها المواطنون من كبار السن عن الأحزاب العراقية من المجازر التي نفذها الشيوعيون في الموصل وكركوك، ثم البعثيون بعد استيلائهم على السلطة عام 1963 مرورا بإعدام أعضاء ومؤيدي حزب الدعوة نهاية سبعينيات ومستهل ثمانينيات القرن الماضي، وغيرها جعلت المواطن ينظر إلى الأحزاب السياسية نظرة تربطها بالعنف والقتل، لاسيما انه لم يعش أية تجربة للتداول السلمي للسلطة بين هذه الأحزاب منذ العام 1958.

3-الطريقة التي عادت بها هذه الأحزاب إلى الوطن متزامنة مع الاحتلال، بل ومترافقة معه، أدت إلى (رفض) المواطن العراقي لهذه الأحزاب، التي رأى فيها حليفاً للاحتلال، لاسيما ان نسبة من العراقيين لم يوافق على صيغة العملية السياسية في ظل احتلال أجنبي.

4-افتقار معظم هذه الأحزاب إلى البعد الإيديولوجي الواضح والمتكامل أو حتى البرنامج السياسي ولجوئها إلى الطائفة ومقولاتها وشعارات نصرتها، وهي أمور لم يستطع اغلب المواطنين استيعابها بادئ الأمر، مما جعلهم يحاولون الابتعاد عن هذه الأحزاب وشعاراتها.

وهذا لا يعني ان المواطن العراقي قد وقف موقفاً سلبياً دائماً من الأحزاب، إذ ان الكثير منهم قد انضموا بالفعل إلى الأحزاب السياسية القائمة على الساحة العراقية عند عودتها من الخارج، وبعضهم انشأ أحزاباً سياسية جديدة، غير ان ذلك لم يكن في جميع الأحوال نتيجة إيمان إيديولوجي بأفكار هذه الأحزاب، ذلك ان هذه الأحزاب في معظمها كانت

تفتقد – كما ذكرنا – إلى البعد التنظيمي والإيديولوجي، وإنما كانت هناك أسباب أخرى دفعتهم للانتماء إلى هذه الأحزاب، أهمها[178]:

أ-رغبة بعض الأشخاص في الحصول على وظائف في دوائر الدولة أو في بعض صحف الأحزاب السياسية في ظل البطالة الخانقة التي عانى منها العراق بعد عام 2003، لاسيما وان العديد من دوائر الدولة أخذت تطلب تزكية من الأحزاب السياسية للراغبين في التعيين.

ب-الرغبة في الحصول على مكاسب سياسية ومادية دفعت بعض الأشخاص للانضمام إلى أحزاب سياسية قائمة بهدف ترشيحهم في الانتخابات للمجالس البلدية والمحافظات ومجالس النواب وغيرها من المناصب والمسئوليات، لاسيما ان معظم هذه الأحزاب كانت تفتقر إلى حملة المؤهلات الجامعية، كذلك اندفاع البعض في تأليف أحزاب سياسية جديدة للحصول على موقع في الساحة السياسية أو على الأقل الحصول على المنح المادية التي تقدمها المنظمات والجهات المانحة والدول الأجنبية للأحزاب السياسية.

ج-انتمى بعض الأشخاص إلى أحزاب سياسية بتأثير انتماء أفراد من عوائلهم إليها في السابق؛ ولاسيما الأحزاب القديمة كالحزب الشيوعي وحزب الدعوة.

د-انضم بعض الأشخاص إلى أحزاب سياسية دينية تحت تأثير موجة التعصب الديني-الطائفي الذي استشرى في العراق في تلك المدة؛ كنوع من الحماية في مواجهة المجهول الذي ساد العراق في أعقاب التغيير السياسي، ثم كنوع من الحماية في مواجهة تغول الآخر الذي طرح في المدة بين 2005- 2007.

178-احمد عبد الله ناهي، الظاهرة الحزبية والعملية السياسية في العراق، نشرة شؤون عراقية (مركز الدراسات القانونية والسياسية)، العدد التاسع، آذار 2007، ص11.

غير ان هذا النوع من الانضمام – وهو الغالب على انضمام العراقيين للأحزاب السياسية – لا يبدو له تأثير كبير على السلوك السياسي للمواطن الذي ينقطع بعد مدة قد لا تكون طويلة عن الحزب، لاسيما إذا لم يستطع تحقيق مصالحه أو فشل ذلك الحزب في الانتخابات. ذلك ان الانتماء الحزبي بالمفهوم الحقيقي له لا يتحقق بمجرد إظهار التأييد للحزب أو ملئ استمارة العضوية أو حتى دفع الاشتراك، ولكن من الالتزام القوي الذي ينعكس في الساعات التي يقضيها الفرد في خدمة الحزب وإيمانه بأفكاره والدعوة إليها[179].

ان أعضاء الأحزاب – لاسيما الكبرى منها والقياديين في هذه الأخيرة بالتحديد – هم صفوة سياسية، فهم الذين يستطيعون تشكيل السلوك السياسي للمواطن العادي ويدفعونه لتأييد أفكارهم، فالمواطن هو رصيد الحزب الحقيقي ووسيلته للوصول إلى هدف الوصول للسلطة.

---

[179]-اريك روي، مصدر سبق ذكره، ص76.

الاستنتاجات والخاتمة

لقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات أهمها الآتي:

1-وجود بعض القيم التي تهيمن على تفكير المـواطن العراقـي، وتـنعكس عـلى سـلوكه السياسي، أهمها قيم الخضوع للموروث الاجتماعي والديني- الطائفي، وتقديسه. ثم قيمة القوة والعنف بوصـفهما السـبيل الوحيـد لتحقيـق الأهـداف، وقيمـة التعصـب للـولاءات الأولية دون الدولة، واتخاذها بديلا عن الولاء الوطني. ففي السلوك العراقي، تتقدم الأسرة على العشيرة، وهذه تتقدم على الطائفة، وأحيانـا بـالعكس تقـدم الطائفـة عـلى العشـيرة، وكلاهما يتقدم على الولاء للأمة والشعب. وهو الأمر الـذي يـؤدي إلى ان ينتخـب الإنسـان العراقي قوى سياسية لا يعرف شـيئا عـن برامجهـا وأيـديولوجياتها فقـط لقناعتـه بعلويـة المكونات الأولية القائمة عليها على الدولة والأمة. ولقد أصبح السـلوك السـياسي نتيجـة لمـا تقدم سلوكا فئويا تعصبيا جامدا، أدى إلى غياب النشاط السياسي، ذي البعـد الأيـديولوجي وتحوله في حالة وجوده إلى نشاط قبلي- طائفي يرتدي رداءا سياسيا.

2-ميل السلوك السـياسي للمـواطن العـراق إلى العنـف سـببه عوامـل عـدة اجتماعيـة واقتصادية وسياسية ونفسية وتربوية، زرعت هذه القيمـة في الـنفس الإنسـانية العراقيـة، وأدت بمرور الزمن إلى ان تملكها تماما؛ وهي لا تحتاج سوى إلى إثارتها لتكون على المستوى الذي ظهرت عليه خلال المدة بين 2005- 2010.

3-ان السلوك السياسي للمرأة العراقية يختلف عن ذلك الخاص بالرجل العراقي، لجهـة ميلها العاطفي عموما نحو السلوك المحافظ أولا والمتدين ثانيـا. ولهـذا وجـدنا المـرأة اقـل ميلا للانغماس بالنشاط السـياسي رغـم وجـود الفـرص للمشـاركة والخـروج بنتـائج مهمـة

قد تغير من المعادلات السياسية العراقية (كون نسبة المرأة العراقية ضمن الفئات العمرية 18-55 عاما هي بحدود 65% من الشعب العراقي؛ بسبب الخلل الذي أحدثته الحروب والقتل الفئوي القائم على نوع الجنس بعد العام 2005).

4-ان الثقافة الدينية تلعب دورا أساسيا في تشكيل السلوك السياسي للإنسان العراقي، لان الدين يشمل مجموعة من القيم، والاهم التفسيرات التي باتت تغطي الحياة الاجتماعية بشكل كامل في ظل الأوضاع السياسية التي تشهد عودة كاملة للمجتمع باتجاه القيم والثقافة الدينية. لهذا نجد ان الدين الذي يفترض به التوحيد، تحول في بعده الطائفي إلى وسيلة تفرقة، استغلت بشكل واسع في تفريق المجتمع العراقي بشكل أدى إلى توقف نسبي لظاهرة الزواج المختلط، وشيوع عام لظاهرة الطلاق بين الأسر بسبب اختلاف المذهب، وكان ذلك مؤشرا خطرا على تحول الانقسام السياسي إلى انقسام سياسي اجتماعي بسبب البعد الطائفي.

5-ان نفسية الفرد العراقي تميل إلى عدم الثقة بالآخرين، مما أدى إلى صعوبة توليد عملية سياسية ناجحة ومستقرة. فالكتل السياسية كافة تميل إلى الشك إحداها بالأخرى، ومحاولة كل منها تحقيق اكبر قدر من المكاسب على حساب الآخرين، وهو ما تجلى بشكل كبير في الدستور العراقي الدائم الذي ولد معطلا في بعض مواده.

6-ان الانتخابات، بوصفها سلوكا سياسيا شديد الأهمية يمكن قياسه بدقة، لم تعكس بشكل كلي السلوك السياسي. فالانتخابات جرت في ظل واقع سياسي سيطر عليه التعصب والكراهية، والاستعجال ونظام انتخابي غير مفهوم من قبل بعض العراقيين إضافة إلى خلل في الاستقرار الأمني دفعت إلى خيارات محددة دون غيرها، بحيث وجد المواطن نفسه محيرا على التصويت لقائمة سياسية معينة في منطقة معينة، لاسيما وقد راجت فتاوى حول التصويت لقوائم معينة وربطها بنتائج اجتماعية ودينية- مذهبية محددة. بل

ووصل الأمر إلى استخدام العنف أو التهديد به لإجبار المواطن على التصويت بشكل معين- وخلافه ظهر أيضا فتاوى تحرم المشاركة في الانتخابات، وكلها شكلت ضغوط غيرت من العلاقة بين السلوك السياسي والسلوك الانتخابي.

7-ان السلوك الديمقراطي بوصفه اختيارا رشيدا بين بدائل عدة، قيمة، لم تجد ركائزها بعد في المجتمع العراقي. فالإنسان العراقي لا يستطيع الاختيار الحر بين البدائل، بل انه لا يرى سوى ما تراه الجماعة، ومن ثم لا يستطيع التصرف خارجها، كما ان اعتماد الحوار للوصول إلى الحلول الوسط لم تترسخ بعد في العراق، فالمجتمع بني على ثقافة ترى انه يجب ان نأخذ كل شيء أو لا شيء.

8-ان الدولة العراقية رغم قدم إنشائها الا انها لا تزال تعاني من أزمات الدولة النامية كأزمة الاندماج الوطني، فلا يزال مفهوم المواطنة غير راسخ في وعي المواطن العراقي ومصلحة الدولة لا تزال أمراً ضبابياً في تفكيره، وهو غالباً يقيسها ويقيمها بمقياس مصلحته الخاصة.

9-ان الانتماء إلى الأحزاب السياسي بوصفه سلوكاً سياسياً رشيداً ومباشراً لم يتم في الحالة العراقية عن وعي تام بل لأجل تحقيق مصلحة مادية أو دفعاً لشرور محتملة أو بتأثير انتماء عائلي سابق، وهذا ما يجعله غير صالح إلى حد ما لقياس السلوك السياسي للمواطن العراقي.

وما تقدم من استنتاجات نقول ان الدراسة قد حققت غايتها بالإجابة عن المشكلة التي انطلقت منها، الا وهي: ما هو السبب الذي يجعل شخصا معينا يسلك بشكل معين سلوكا سياسيا لا يسلكه شخص آخر، يتعرض للظروف نفسها؟ ولماذا اظهر الإنسان العراقي سلوكا سياسيا سلبيا خلال المدة 2003 -2010؟ بمعنى ان الدراسة قد وصلت إلى الأهداف التي حددتها، في معرفة طبيعة السلوك السياسي للإنسان العراقي، ومعرفة

السبب الذي يجعل السلوك السياسي العراقي يتخذ أبعادا معينـة، أساسـها عـدم الاعـتراف بقيمة الاختلاف مع الآخر، واحـترام رأيـه، واللجـوء إلى العنـف لحسـم إشـكاليات سياسـية يمكن حسمها بطرق النقاش والحوار والانتخاب. كما أثبتـت الدراسـة صحة الفـرض الـذي ثبتته في البدء: ان السلوك السياسي للإنسان العراقي هو انعكاس لقيم اجتماعيـة عصبوية أساسها الولاء للمكونات الاجتماعية السابقة على الدولة كالطائفة والقبيلة والأسرة وغيرها، فالإحساس الجمعي للمواطن هو إحساس بالتعصب للأنا وبالتالي تقزيم الآخـر ان لم يكـن تخوينه وتكفيره، وهو أمر يبدو واضحا في سلوكه الانتخابي الـذي تميـز بالتخنـدق الطـائفي الشديد والعجز عن قبول الآخر، كـما يبـدو مـن انـتماءات المـواطنين للأحـزاب السياسـية، والذي غلب عليه أيضا طابع النفعية والتعصب، كما يبدو أخيرا في العنـف السـياسي الـذي ميز الوضع العراقي منذ العام 2003 ولحين انتهاء الإطار الزمني المحدد للدراسة.

ان السلوك السياسي العراقي بسماته هذه يقف حائلا أمام التحول نحـو نظـام سـياسي ديمقراطي، ويجعل العراق يدور في حلقـة مفرغـة مـن التراجعـات المترابطـة، يجـر بعضـها بعضا، ومن ثم لابد لأجل الوصول إلى الهدف، وهو النظام الديمقراطي، من زرع قيم جيدة كالمواطنة والتسامح والحوار وقبول الـرأي الآخـر لأجـل الوصـول بـالوطن إلى الديمقراطيـة والاستقرار.

وما تقدم، يقودنا إلى طرح عدة توصيات، ندرجها بالآتي:

1-التأكيد على نوع التعليم: ان السلوك السياسي للمواطن العراقي تميز بعد عـام 2003 بالانفعالية، التي هي حصيلة للظـروف التـي سـبقت في بعـض أسـبابها ذلـك التـاريخ مـن القمع الشديد وكبت الحريات السياسـية والثقافيـة التـي مارسـتها الأنظمـة السـابقة مـن ناحيـة، والحـروب المتواصـلة مـن ناحيـة أخـرى. وتـردي الأوضـاع الاقتصـادية للإنسـان

العراقي والذي انعكس على أوضاعه الاجتماعية والثقافية بشكل مباشر متمثلا في نسبة عالية من الأمية وانحسار نسبة المثقفين جراء هجرتهم إلى الخارج أو انشغالهم بأوضاعهم الاقتصادية. وعلى هذا غاب الوعي السياسي لدى المواطن أو كاد، بحيث أصبح المواطن (الأغلبية) عاجزا عن تمييز الخيار السياسي الأفضل؛ هذا ان استطاع فهم معنى الاختيار السياسي نفسه. والحل هنا لا بتوسيع التعليم فهو موجود، إنما هو في نوع التعليم الذي يفترض ان تعيد المؤسسات العراقية المختلفة التأكيد عليه بما يجعل بناء الإنسان هو الغاية وليس ترميم أو دعم برنامج سياسي معين.

2-التأكيد على الجانب القيمي: ان السلوك السياسي هو في جانب منه انعكاس لطبيعة القيم التي يحملها فرد ما تجاه المجتمع والآخرين في المجتمع السياسي والعمل السياسي نفسه. وهذه القيم هي بلا شك نتاج الثقافة السياسية التي يحملها الفرد والتي هي أساسا نتاج للتنشئة السياسية التي ينشأ عليها الفرد منذ مراحل الطفولة المبكرة واستمرارا حتى مرحلة متقدمة من الحياة نفسها. والحل هنا يكمن كما نرى بان يصار إلى تقليل احتكاك صغار السن مع الاختلافات القيمية التي تفرق المجتمع والعمل على توسيع المشتركات.

3-اعتماد معايير الكفاءة في إدارة شؤون البلد: ان الإنسان كائن اجتماعي ومن ثم فان سلوكه السياسي هو في الأصل امتداد لسلوكه في المجتمع، وهو في هذا يحمل بصمات نفسية شخصية يولد وهو يحملها مثل الانطوائية والعزلة، وحب الذات والميل إلى العنف، فبعض هذه القيم هي متوازنة في الأصل البيولوجي للفرد ولا علاقة مباشرة للتنشئة الاجتماعية الا فيما يتعلق بعملية تعزيز بعض هذه القيم لدى الأفراد كقيمة العنف مثلا وتقدير الشخص القوي بدنيا أو تقدير انساب محددة،.. في المجتمع. والحل هنا في إسناد مسئولية إدارة البلد للأصلح والأكفأ والأقدر حتى تذوى الصفات السلبية وتقوى الصفات الايجابية، وكلها لها انعكاس ايجابي في بناء البلد.

4-ان تشجع المؤسسات التشريعية والتنفيذية توليد بدائل سياسي أمام العراقيين: ان الإنسان العراقي لم يستطع في الفترة السابقة ان يختار البديل الأفضل، وهو ما أدى إلى أزمة سياسية وعنف سياسي واجتماعي، تسبب بتدمير الكثير من مرافق الحياة للبلاد. ولهذا فان تحليل سلوكه السياسي يغدو، في نظرنا، على درجة عالية من الأهمية، لأجل الوصول إلى أسبابه الأساسية، وبالتالي تحليلها. والحل يكمن في توسيع البدائل السياسية وسيادة لغة الحوار بين البدائل حتى تحدث دورة حياة منشطة للمجتمع أكثر منه الركون إلى خيارات جامدة وتخيير العراقيين بينها.

5-إعلاء حكم القانون: ان التحول السياسي الذي حدث في العراق والاتجاه إلى تبني نظام ديمقراطي يحتاج إلى سلوك سياسي متناسب معه، اذ ان النظام الديمقراطي ليس مجرد مبادئ وأسس ديمقراطية تسطر في دستور - على أهميتها- وانما هو في جانب الأساس منه سلوك سياسي ديمقراطي يبدأ من المنزل والمدرسة والشارع وينتهي إلى قبة البرلمان، ولا يمكن تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي دون وجود قوى سياسية تمارس الديمقراطية وتعكسها على الأفراد العاديين.

قائمة المصادر

اولا، وثائق:

ملحق الأمر (رقم 2) الصادر عن المدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة حول حل الكيانات العسكرية العراقية في:- مجموعة مؤلفين، الحرب على العراق: يوميات وثائق – تقارير 1990 – 2005، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007

ثانيا، الكتب الصادرة باللغة العربية او المترجمة للغة العربية

انتوني كوردسمان و آخرون: العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008

اريك روي، مقدمة في دراسة السلوك والمؤسسات السياسية، ترجمة عبد الهادي الجوهري، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1987

توفيق التميمي، احتواء الطائفية، خطوة في ولادة المواطنة الحقيقية، في، دراسات وأبحاث مؤتمر (الوطن للجميع.. الجميع للوطن)

حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1977

حسن ناظم، عنف الإرهاب، في، شاكر الانباري وآخرون، ثقافة ضد العنف، إطلالة على عراق ما بعد الحرب، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2007

حسين درويش العادلي، المواطنة بين الولاء الوطني والولاءات المحورية الضيقة، في، دراسات وأبحاث مؤتمر مركز وطن للدراسات بعنوان (الوطن للجميع.. الجميع للوطن)، بغداد: مركز وطن للدراسات، 2005

حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1985

حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الاول، ترجمة عفيف الرزاز، ط2، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، 1995

خضر عباس عطوان واحمد عبد الله الناهي، دراسة في المؤثرات والعمليات المعرفية لنماذج مختارة من السلوك السياسي في العراق بعد العام 2003، كراسات ستراتيجية (بابل: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية) العدد السابع، 2011

رشيد الخيون، المجتمع العراقي تراث التسامح والتكاره، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2008

رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مطابع التعليم العالي، بغداد، ط2، 1989

سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1988

صادق الاسود. علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ، مطابع دار الحكمة ، بغداد ، 1990

عباس العزاوي، عشائر العراق، ج2، لندن: مكتبة الصفا والمروة، بلا تاريخ

عبد العزيز قباني، العصبية: بنية المجتمع العربي، بيروت: دار الافاق الجديدة، 1997

عبد الكريم علي فضل الله، دور الاحزاب سلبا وايجابا، حركة التوافق الوطني الاسلامية، الكويت، 2006

عبد الواحد شبل، أزمة الخطاب الديني في الساحة العراقية، في، شاكر الانباري وآخرون، ثقافة ضد العنف، إطلالة على عراق ما بعد الحرب

عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006

علم النفس السياسي، مقررات الجامعة الأردنية لدراسة السلوك السياسي لسنة 2005.

علي احمد علي، العلوم السلوكية، مدخل لدراسة السلوك وفهمه وتطويره، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1983

علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، قم: منشورات سعيد بن جبير، 2005

فالح عبد الجبار، دولة دينية.. دولة مدنية، في، شاكر الانباري وآخرون، ثقافة ضد العنف، إطلالة على عراق ما بعد الحرب

فالح عبد الجبار، شيوخ وأيديولوجيون، تفكك القبائل وإعادة تركيبها في ظل الشمولية الأسرية في العراق، ترجمة حسني زينه، دراسات عراقية، العدد 12، بيروت: دراسات عراقية، 2008

فائز عزيز اسعد، دراسة ناقدة لدستور جمهورية العراق، دار البستان للطباعة، بلا، 2005.

محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة، القاهرة، 1990

محمد علي شهيب، السلوك الإنساني في التنظيم، دار الجماعات المصرية، القاهرة، ط3، 1978

محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1975

محمد فايز عبد اسعيد، قضايا علم السياسة العام، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1983

محمد فراج وآخرون، السلوك الإنساني، نظرة علمية، دار الكتب الجامعية، القاهرة، بلا

مسعود ظاهر، الطائفية في لبنان، أزمة نظام أم أزمة مجتمع في، الدين في المجتمع العربي (ندوة)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989

منذر الشاوي ، الدولة الديموقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2000

منى ابو القاسم جمعة ، الاغتراب الفكري و الاجتماعي في الشخصية القومية العربية: دراسة تحليلية نقدية للشخصية العربية المعاصرة ، ط1 ، منشورات جامعة قاريونس – ليبيا ، 2008

ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، بيروت: دار النهضة العربية، 2008

هشام شرابي، البنية البطركية، بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة، بيروت، 1987

ثالثا، رسائل واطاريح جامعية:

احمد شكر حمود، مشكلات المجتمع المدني في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998

احمد عبد الله ناهي، التعددية الحزبية في الوطن العربي، الواقع والمستقبل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002

زياد طارق عبد الرزاق، اتجاهات الرأي العام العراقي بعد يوم 2003/4/9، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005

عبد الجبار احمد عبد الـلـه، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994

عبد العزيز محمد ناصر، التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000

عدي فالح حسين، العنف السياسي في العراق بعد 2003، "دراسة ميدانية "رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010

محمد عدنان محمود الخفاجي، اثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي في المجتمعات النامية والمتقدمة (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2001

رابعا، بحوث ودراسات:

احمد عبد الـلـه ناهي، الظاهرة الحزبية والعملية السياسية في العراق، نشرة شؤون عراقية (مركز الدراسات القانونية والسياسية)، العدد التاسع، آذار 2007

باسل يوسف، قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 323، كانون الثاني 2006

حميد فاضل حسن، إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية، مجلة العلوم السياسية، العدد 31، تشرين الأول، 2005

خلف المفتاح، المنظومة الأخلاقية وأثرها في السياسة، شبكة الفرات، العدد أيلول 2007.

خليل مخيف الربيعي، الازدواجية في سلوك الأحزاب السياسية (العلاقة بين الديمقراطية والدكتاتورية)، مجلة مدارك، العدد 2، 2005.

خميس البدري، تداول السلطة رؤية للممارسات السياسية في عراق الغد،، مجلة أوراق عراقية، العدد 2، (بغداد: مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية)، نيسان 2005

دراسة سياسية مقارنة متخصصة عن طلبة جامعة الكويت والسلوك السياسي، مجلة الشؤون السياسية، كانون الأول 2000.

السلوك السياسي لدى المرأة قاصر، شبكة المرأة، العدد آذار 2007.

شمخي جبر، الأحزاب الإسلامية في العراق من الحاكمية إلى الديمقراطية (الحزب الإسلامي أنموذجا)، مجلة مدارك، العدد 7، بغداد: مركز مدارك للدراسات والبحوث، 2007

طه العنبكي، شكل الحكم والحكومة في الدستور العراقي المقبل، مجلة أوراق عراقية، العدد 2، (بغداد: مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية)، نيسان 2005

علي اسعد وطفه، إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 282، اب، 2002

فارس بريزات، شرعية اللجوء إلى العنف السياسي لدى الرأي العام، نشرة مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، تشرين الأول 2006.

كمال المنوفي. الثقافة السياسية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 50 ، ايار 1985

متعب مناف، السلوك العراقي الانتخابي وآثاره في العملية السياسية الراهنة، مجلة المستقبل، العدد (2)، كانون الثاني، 2006

محمد قاسم لعيبي، الطائفية ومشروع الدولة العراقية الحديثة، مجلة مدارك، العددان 5 و 6، 2007

محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا، مجلة السياسة الدولية، العدد (114)، 1993

ميثم الجنابي، الحركة الصدرية جبرية الزمن وقدرية التاريخ، مجلة مدارك، العدد 7.

خامسا، مقالات وصحف

أ. كاترينا ستيبانوفا، عمليات القاعدة في العراق لم تشكل أكثر من 15 في المائة من قوة العنف المسلح، صحيفة الزمان، العدد 3243 - التاريخ 2009/3/16

أنتوني شديد، المالكي، إما أن أكون رئيس وزراء قويا بموجب الدستور.. أو لا أكون، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11518، 11 يونيو 2010.

اياد علاوي، الدور العراقي في القضية العراقية، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11530، 23 يونيو 2010.

اياد علاوي، كيف يمكن للعراق حماية ديمقراطيته الهشة، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11519، 12 يونيو 2010.

خضر عباس عطوان، "التشكيلات الحكومية والأحزاب والجمعيات أشكال لتوطين التعايش"، صحيفة الزمان، 2008/1/28

خضر عباس عطوان، "السلم والعنف السياسي، المعادلات المختلة"، صحيفة الزمان، 2008/1/27

خضر عباس عطوان، "مثلث العلاقة بين العنف والاستقرار والسلام"، صحيفة الزمان، 2008/1/15

خضر عباس عطوان، "مخاطر اللجوء إلى القوة لتغيير الحقوق والواجبات ".صحيفة الزمان، 2008/1/29

خضر عباس عطوان، "مستوي التعليم ونهج القيادات"جريدة الزمان، 2008/4/6

خضر عباس عطوان، الأحزاب الإسلامية، إشكالية مزمنة في المجتمع العراقي، صحيفة الزمان، 20/ 2/ 2008، ص15.

خضر عباس عطوان، السلطة في العراق، بين ضعف الساسة وعدم اندماج المجتمع، صحيفة الزمان، العدد 2883، في 2008/1/5

سعيد الهزار، علم النفس السياسي، صحيفة التآخي (بغداد) حزيران 2005

صحيفة الصباح، استعادة توازن السلطة من خلال العشائر العراقية، العدد 2000، في: 2011 /2/29

صحيفة الصباح، ملحق ديموقراطية ومجتمع مدني، العدد 1850 في 22 كانون الأول، 2009

لقاء مع السيد محمد سلمان السعدي رئيس لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية في صحيفة الصباح (ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني)

سادسا، بحوث الانترنت:

ساجد الشرقي، السلوك السياسي للنخبة وإشكالية المراكز والأدوار، الحوار المتمدن، العدد 2044، 20 ايلول 2007،

http://www.ahewar.org/debat/show..art.asp?aid=109617

ساجد الشرقي، السلوك السياسي للنخبة وإشكالية المراكز والأدوار، الحوار المتمدن، العدد 2044، 20 ايلول 2007،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=109617

سالم مرزوق الطحيح، القوة والسلوك السياسي،

//www.cba.edu.kw.ob-power.html ،http

العشائر العراقية ودورها في العملية السياسية تقرير اخباري على الانترنت الموقع

http://www.alhewar.org/depat/shaw.art.asp

العشائر العراقية تعلن تأييدها للمصالحة الوطنية،

http:// news.bbcarabic.uk.Arabic.html

عماد فوزي شعيبي، السياسة والأخلاق.

//www.al-moharer.net/moh164.html ،http

ناجي صادق، الامتناع عن التسجيل الانتخابي والسلبية في السلوك السياسي.

//www.al-moharer.net/moh163.html ،http

الديموقراطية وحقوق الانسان في مواجهة ثقافة العنف ، بحث منشور على الرابط

h/28 http:// www. Ankido. Net/

سابعا، المصادر الانكليزية:

Anthony H. Cordesman, The New Bush Strategy for Iraq: What Are the Chances of “Victory?”, Center for Strategic and International Studies, Washington,, 2007

Kenneth Janda and others , the challenge of democracy. Fifth edition. Houghton Company. Boston. 2011.

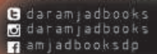
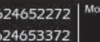
يتناول هذا كتاب (السلوك السياسي-دراسة نظرية و تطبيقية) واحدة من اعقد موضوعات العلوم السياسية ، الا وهي موضوع ما يصدر عن الفرد والمجتمع والنظام السياسي من سلوكيات سياسية ، دوافعها ، وعملياتها وانشطتها ، ومظاهرها ، ونتائجها .

ويتناول الكتاب بالتحليل ، الاطر النظرية ، وتطبيقات عملية على السلوك السياسي ، ومنها واقع العنف السياسي ، وواقع الانتخابات ، وواقع الظاهرة القبلية ببعدها السياسي ، وسلوك الانتماء الحزبي.

د .خضر عباس عطوان
دكتوراه فلسفة علوم سياسية
له عدة مؤلفات في حقل العلوم السياسية

د .احمد عبد الله الناهي
دكتوراه فلسفة سلوم سياسية
له عدة مؤلفات في حقل العلوم السياسية


ISBN 978-9957-99-662-8


daramjadbooks
daramjadbooks
amjadbooksdp
Tel: +9624652272
Fax: +9624653372
Mob: +962796914632
+962799291702
+962796803670
dar.amjad2014dp@yahoo.com
dar.almajd@hotmail.com
daramjadbooks@gmail.com
دار أمجد للنشر والتوزيع
عمان الأردن وسط البلد مجمع الفحيص الطابق الثالث